الانتفاضات العربية: عقدٌ من النضالات

أعد ملف «الربيع العربي»، من طرف

TNI (Transnational Institute)

ومؤسسة روزا لكسمبورغ (مكتب شمال إفريقيا)

ترجمة من الانجليزية: غسان بن خليفة

مراجعة وتدقيق: ياسمين حاج

صور بيانية: فرات شهال الركابي

الموقع الرئيسي للملف: longreads.tni.org/arab-uprisings-ar

مقالات الملف:

- إطلالة على الماضي، تطلُّعٌ الى المستقبل صوناً لإرث الثّورة - مريم أوراغ وحمزة حموشان
- السلطوية وتحرير الاقتصاد وجذور انتفاضات 2011 - آدم هنية
- عشر سنوات على الثورة التونسيّة عن خصوصيات وحدود "الاستثناء"- غسّان بن خليفة
- الحركة العمالية والثورة والثّورة المضادة في مصر- آن أكسندرومصطفى بسيوني
- حركة 20 فبراير المغربية جذور الفشل ودروسٌ للمستقبل- علي أموزاي
- التدخلات السعودية الإماراتية: أسلحة، مساعدات وثورة مضادة-رفيف زيادة
- الثورة السورية وسياسة الخبز- ياسر منيف
- لماذا لم تسقط بعد؟ مراجعة لدروس الثورة السودانية- مزن النيل
- انتفاضة العراق 2019 والخيال النسوي- زهراء علي
- لبنان والعراق عام 2019 انتفاضات ثورية ضد "النيوليبرالية الطائفية"- ريما ماجد
- الثورة الجزائرية الجديدة وحركة "حياة السُود مهمّة" من منظور فانوني- حمزة حموشان
- خاتمة - لاله خليلي

إطلالة على الماضي، تطلُّع إلى المستقبل :صونًا لإرث الثورة

مريم أوراغ وحمزة حموشان

قبل حوالي سنة كنّا نستذكر مرور عشريّة كاملة على انطلاق الاحتجاجات الحاشدة في الإسكندرية (مصر) في يونيو 2010، إثر جريمة قتل البوليس للشاب المصري خالد محمد سعيد[1]، وعلى اندلاع الانتفاضة الصحراوية الثالثة في كديم إيزيك[2] (في الصحراء الغربيّة المحتلة) في أكتوبر 2010. تحدّثنا وقتئذٍ كيف مثلت هذه الأحداث بالنسبة لنا بداية عصر تحولات جوهرية.

انتشرت خلال العام التالي (2011) موجة من الانتفاضات على امتداد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فيما أُطلق عليه تسمية «الربيع العربي».[3] تم الاعتراف بهذه الانتفاضات كأحداث هزت العالم. أشعلت الثورات التونسية والمصرية سلسلة من الانتفاضات التاريخية في شمال إفريقيا ومحيطها. احتفل الناس بإسقاط المستبدّيْن: بن علي ومبارك، وتطلعوا إلى تغييرات جِدية في حياتهم. حررت الانتفاضات هذه -كما هو الحال في أغلب الحالات الثورية- طاقات جبارة، فيها غليان جماعي وإحساس فريد بالتجديد وتحول في الوعي السياسي.

لقد اعتادت شعوب المنطقة جميعها على الصورة النمطية العنصرية، وعلى الاحتقار الذي يتضمّنه الافتراء السطحي بأن «الديمقراطية لا تلائم العرب والمسلمين وأنهم عاجزون عن حكم أنفسهم». أدت الهيمنة الإمبريالية والاستعمارية إلى اعتبار المنطقة -في بعض الأوساط– كيانًا متجانسًا يجوز اختزاله منهجيًا في صور مجازية سلبية. يغذي النظر إلى المنطقة من خلال العدسة

الخادعة هذه مخيالًا تؤثثه مشاهد النزاعات والحروب والديكتاتوريين القساة والشعوب الخاملة والتطرف والإرهاب، إلى جانب الاحتياطات الضخمة للنفط والصحاري الشاسعة. هذا المخيال الاستشراقي والتمثيل الاختزالي لـ«الآخر» -إلى جانب امتلاك سلطة «حجب السرديّات»- هي من السِمات المميزة للعنف السياسي والجغرافي الذي تنتجه الإمبريالية.[4]

مزَّقَت الانتفاضات العديد من الصور النمطية، وكشفت زيف كثير من الأساطير. انتشرت رياح الثورة -التي هبّت في 2011- من تونس إلى مصر، فليبيا وسوريا واليمن والبحرين والأردن والمغرب وصولًا إلى عُمان. كانت التجربة التحرريِة هذه مُعديَة، فألهمت العديد من الشعوب حول العالم، سواء سمّوا أنفسهم «حركة احتلّوا وال ستريت» أو «الساخطون»، كان الناشطون في مدريد ولندن ونيويورك فخورين بـ«السير على خُطى المصريين».

رغم ما شهدته العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة من محاولات لنزع الشرعية عن فكرة التغيير الجذري والهادف عبر الثورة، إثر ما اعترى جهود تصفية الاستعمار من هزائم وهَنات في أنحاء مختلفة من الجنوب العالمي، ورغم أن هجمات الثورة المضادّة ستسعى دائمًا إلى تحطيم إرادة الشعوب، ما زالت الانتفاضات والثورات من أجل الانعتاق متواصلة، وستتواصل.

بالنسبة لكلينا، كما هو حال العديد من الناشطين، فإن مشاعر الفخر والأمل التي ولّدتها فينا هذه الأحداث تظل عميقة على المستويين الشخصي والسياسي. رسمت هذه التجربة السياسية المؤسِسِة ملامح مساراتنا المهنية ونشاطنا ورؤانا للعالم. شاركنا في ندوات/موائد مستديرة احتفت بهذه الأحداث التاريخية وحللتها، خرجنا مع شعوبنا في المسيرات الاحتجاجية وانخرطنا في مبادرات تضامنية متنوعة. ناقشنا وتجادلنا واختلفنا مع الأصدقاء والرفاق. شعرنا بالتفاؤل أحيانًا وبالحزن والتشاؤم أحيانًا أخرى. لكن الأهم كان الدرس الذي تعلمناه: يُهديكَ التعامل مع الممارسة الثوريّة مصدرًا فريدًا للمعرفة.

بيد أنه لا نستطيع نفي أن ما بدأ كانتفاضات ملهمة -ضد التسلط والظروف الاقتصادية الاجتماعية الجائرة وللمطالبة بالخبز والعدل والكرامة- تحول إلى عنف وفوضى واستقطابات حادة وإلى ثورة مضادة وتدخل أجنبي. وجدت الحركات الشعبية المتنوعة في المنطقة نفسها في مواجهة قوى استبداد وثورة مضادة متحصنة ومصممة على سحقها. قوبلت جميع الحركات هذه بمقاومة من الدولة، اقترنت غالبًا بالرأسمال العالمي والتدخل الخارجي. انتهى الانقلاب العسكري

في مصر باسترجاع الديكتاتورية في شكل أشد قمعًا وقسوة. قدم الانحدار المريع نحو الحروب الأهلية في سوريا وليبيا واليمن وموجة القمع في بلدان الخليج كالبحرين، أمثلة على المنطق القاسي للحرب بالوكالة الذي يُذكّر جميع شعوب المنطقة بما أُلِفَته من مخططات استعمارية. وحتى تونس التي بدت استثناءً في وسط هذا الغم والخراب، تشهد اليوم وضعًا هشا للغاية.

حاجَج بعض المعلقين من التيارات السائدة أن «الربيع العربي» أفسح المجال لـ«خريف إسلاموي» (في ظلّ وصول قوى إسلاموية إلى السلطة في عدد من البلدان). في المقابل، تحلت بعض الأصوات التقدمية بتشاؤم أقل وقدمت قراءةً تاريخية أكثر دقة وتوازنًا، معتبرة أنه يجب النظر إلى هذه الأحداث بصفتها جزءًا من مسار ثوري طويل الأمد تتخلله فصول مد وجزر، وتتعاقب فيه فترات التجذر والانتكاس والثورة المضادة. اكتسبت الرؤية الثانية شيئًا من الإثبات عندما تصاعد المسار الثوري في المنطقة مجددًا، ثماني سنوات بعد أحداث 2010-2011، عبر موجة ثانية من الانتفاضات في السودان والجزائر والعراق ولبنان (من 2018 إلى 2021)، تزامنًا مع عودة الكفاح البطولي والمتجدّد للشعب الفلسطيني إلى واجهة الأحداث في 2021. أفصح كل ذلك عن تصميم الشعوب على مواصلة النضال من أجل حقوقها وسيادتها.

فتحت هذه الأحداث الجسيمة بين 2010 و2021 آفاقًا جديدة للشعوب للتعبير عن رفضها وللمطالبة بتغييرات جذرية وإصلاحات، ما أجبر تقريبًا كل حكومات المنطقة على تقديم تنازلات في القضايا السياسية والاقتصادية على حد سواء.

لِمَ هذا المشروع لإحياء مرور عشر سنوات من الكفاح في المنطقة؟

عندما انطلقنا في هذا المشروع كانت بوصلتنا المُرشدة هي الدور الهام الذي تلعبه الذاكرة في حركاتنا من أجل العدالة والحرية والضرورة الحيوية لمهمة توثيقها عبر الاحتفاظ بأرشيف. فذاكرتنا السياسية ليست مسارًا آليًا مثل الذاكرة العضلية، بل تصنعها الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة بنا. كما أن رعاية التقارب السياسي والحفاظ على اللُحمة الراديكالية لا تحصل في الفراغ، بل عبر تغذيتها وإبقائها حية. توفر مناسبات الإحياء فرصة لمثل هذه الأنشطة، وهذا ما يمثله مشروعنا. إذ يتضمن المشروع ندوات إلكترونيّة (وابينار) وتدوينات صوتية

(بودكاست)، إلى جانب المقالات المُجمعة في العمل هذا وكل ما من شأنه مساعدتنا على رؤية الملموس داخل بعض الجدالات شديدة التجريد وعلى التعامل مع بعض الحالات الأقل بروزًا.

يتمثّل أحد أهداف مشروعنا هذا في تحدي عدد من التصورات الخاطئة عن المنطقة وعن شعوبها وهباتها وانتفاضاتها. كان أحد هذه التصورات الخاطئة محاولة وسائل الإعلام العالمية السائدة والحكومات الغربية والمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي، تصوير هذه الانتفاضات كمجرد احتجاجات عارمة على التسلط وللمطالبة فقط بالحريات السياسية والديمقراطية بأشكالها المُعاقة في البلدان الصناعية الغربية. يبتعد هذا التصور عن أي تحليل طبقي وينحو إلى فصل السياسي عن الاقتصادي، متجاهلًا المطالبات الاقتصادية والاجتماعية الأساسيّة بالخبز والعدالة الاجتماعية والكرامة والسيادة الشعبية. لكن القراءة الخاطئة -أو بالأحرى المغالطة- لم تتوقف عند هذا الحد. إذ نَعتَ معلقون غربيون من التيار السائد انتفاضتي تونس ومصر بـ«ثورات فيسبوك وتويتر»، مُبالِغين بذلك في دور شبكات التواصل الاجتماعي في الإعداد لها. تصوير ثانٍ مهيمن -لكنه لا يقل سطحية عن الأول- يتمثل في العامل الديمغرافي، الذي فُسّرت عبره الانتفاضات بكونها أساسًا انتفاضات شبابية ضد الجيل القديم، كنتاج لـ«طفرة شباب» في البلدان المعنية.

بعد مرور عقد من الزمن، لم تتقدم التأويلات السائدة بمناسبة إحياء الذكرى العاشرة للأحداث خطوات كثيرة على طريق البصيرة. إذ تحدثت تقارير ومقالات إعلامية كثيرة عن «فشل وضياع» الثورات وتبدُّد الوعود. إلا أن النغمة السائدة ثُبتت في عنوان مقال نُشر في جريدة الجارديان في ديسمبر 2020 أشار إلى محمّد البوعزيزي، بائع الخضروات المتجول الذي أضرم النار في جسده مُوقِدًا شرارة الانتفاضات العربية: «لقد خرب حياتنا: بعد عشر سنوات، التونسيون يلعنون الرجل الذي أشعل شرارة الربيع العربي». تتسم السردية المطروحة باليأس والقنوط: لم تكن الانتفاضات تستحق العناء، كان من الأفضل البقاء تحت نِيرِ الفقر والقيود. نحتاج إلى التصدي بقوة لمثل هذا التأويل وتفكيكه بهدف تقديم قراءة أكثر تدقيقًا وأقل مثالية (أكثر مادية) للثورة وتبعاتها. شدد العديد من الناشطين النقديين التقدميين والباحثين على أهمية الإقرار بتشعب الديناميات الثورية وحتمية تعرضها لأزمات ونواقص وحتى إخفاقات.[5] يتطلب ذلك رؤية الثورات على أنها مصطبغة بالنزعات المعادية للثورة

ومُعتدَى عليها من القوى الرجعية. حقيقة استمرار انتفاض الناس في المنطقة هو دليل على هذا التشعب. في المحصلة، ما يحمله الناس من أفكار حول الثورات له تأثير حاسم على نتائج مثل هذه الأحداث عند وقوعها بالفعل؛ ومن هنا تأتي ضرورة التفكير والتعلم من الثورات السابقة.

سعينا عبر هذا المشروع إلى إفساح المجال للتفكير النقدي: اتخذنا مقاربة شمولية فيما يتعلّق بآراء متنوّعة ومواقف سياسية مختلفة. كما وفرنا خلال عملية تنفيذه منصة لأصوات شابة، نسائية ومحلية من المنطقة، وهو أقل ما يمكننا فعله. نأمل أننا وُفِّقنا في تجنب الثنائيات المتصلبة، وكذلك في الابتعاد عن الإيمان بتفوق أخلاقي من ناحية امتلاك «الحقيقة»، وهي رغبة نابعة من رفضنا للأساليب والسلوكيات الطائفية والسجالية، التي يمكن أن تتحول بيُسر إلى تهجمات شخصية.

إحدى ثمار هذا التعاون كانت تَعلُّم الاختلاف والعمل في كنف الاحترام والرفاقية ومواصلة النقاش بطريقة بناءة. سيُدرك تمامًا كل من هو على اطلاع على القضايا المعروضة في هذا المشروع، كيف أضعفت الآثار الشائنة للمواقف المتخندقة الإمكانات التقدمية لممارسات حقيقية وجدية على مر السنين. إذ كثيرًا ما رأينا كيف تحولت الجدالات بخصوص سوريا أو ليبيا، على سبيل المثال، إلى ثنائيات شديدة الاستقطاب (وغالبًا ما تكون خاطئة)، نفّرَت المشاركين فيها وخنقت النقاشات المُثمرة حول الاستراتيجيات الثورية والتضامن الأممي. في نهاية المطاف، سيكون مدى التوفيق بين بعض المواقف (مثلًا: معاداة التسلط مقابل معاداة الامبريالية) موضع اختبار عبر الممارسة العملية داخل حركاتنا، لكن لا يجب أن يُعفينا ذلك من واجبنا في المحاجَجة حيال المواقف السياسية الانتقائية. إذ يجب أن تصب قضية حرية ما في خدمة قضية أخرى، لا أن يتم التخلي عن الثانية سعيًا وراء الأولى. وقع استخلاص ذلك بقوة من إحدى ندواتنا الإلكترونية بين مشاركين من المغرب الأقصى والصحراء الغربية.

ملخّص المقالات

المساهمون في هذا الملفّ هم باحثون وناشطون بارزون من المنطقة[6] أو لديهم جذور فيها. مُنحوا حرية اختيار الكتابة بالعربية أو بالإنجليزية، وستتوفر المقالات جميعها لقرائنا بكلتا اللغتين.

نبش آدم هنيّة في مقاله عن الأسباب الجذريّة لانتفاضات المنطقة من خلال مقاربة قائمة على التاريخ والاقتصاد السياسي. وهو يُفكّك القوْلَبَة الليبراليّة السائدة للمنطقة وانتفاضاتها عبر

وصفه التفصيلي لبعض أصول الثورة التي اندلعت في عام 2011. ويجادل بضرورة الانتباه لمركزيّة المنطقة بالنسبة للاقتصاد العالمي، وكيف تعكس بُناها السياسيّة مباشرة التطوّر الرأسمالي الذي شهدته المنطقة خلال العقود الأخيرة.

يعود بنا **غسّان بن خليفة** إلى العامين 2010-2011، عندما انتفض الشعب التونسي، التائق إلى العيش بكرامة، مطالبًا بحقوقه. وهو يُلقي نظرة جدُّ نقديّة على الأحداث الأولى المؤسّسة للانتفاضة التونسية ويوضح كيف وقع احتواؤها، بل وإجهاض تحوّلها إلى ثورة. وهو يتحدّى بإقناع الإطار "الاستثنائي" الذي حُشرت فيه التجربة التونسيّة عبر استعراض سلسلة من التدابير الامبريالية والنيوليبراليّة المعادية للثورة، والتي صُمِّمَت من أجل خنقها وإخماد مطالبها الاقتصاديّة.

من جهتهما، يُجادل **مصطفى بسيوني وآن ألكسندر** في مقالهما بأنّ أيّ محاولة لفهم مسار الثورة المصرية عام 2011 عليها أن تُمسك بالضّرورة بدور الحركة العمّالية. وهما يُوضحان كيف مثّلت نضالات الطبقة هذه عاملًا مستقلًا في أثناء المسار الثوري. كما يشدّدان على أهمية "الفِعل المُتبادَل" بين البُعديْن الاقتصادي والسياسي للصراع الطبقي، وكيف لعب هذا الأمر دورًا محوريًا في التطوّرات الثوريّة في مصر.

وقدَّمَت لنا **فرات شهّال** رسومًا توضيحيّة جميلة ومُعبِّرة لكلّ مقالات هذا الملفّ. كما أهدَتنا مُلصقَات فنّية (كولاج) بديعة وقويّة، وَثّقت ما حرّرته مختلف الانتفاضات من جمال وابداع وطاقة عبر الفنّ والغرافيتي والشعارات واستعادة الناس للفضاءات العامّة خلال ثورتهم.

أمّا **علي أموزاي** فقد تأمّل في مساهمته من زاوية نقديّة حراك 20 فبراير التاريخي الذي شهده المغرب عام 2011، مفصّلا ميزان القوى السياسي والاجتماعي السابق له. إثر ذلك وصف وحلَّل ردّ فعل السلطة الملكيّة (المخزن) لهذا التهديد لحكمه، وما اتخّذه من أشكال قمع واندساس واحتواء. كما يسلّط الضوء على دور المغرب بصفته قاعدة متقدّمة للمخطّطات الإمبرياليّة في القارّة الأفريقيّة، فيما يواصل التصدّي لحقّ الصحراويّين في تقرير مصيرهم.

تناقش **رفيف زيادة** من جهتها أنّ أحد أهمّ نتائج الانتفاضات كان الدور المتعاظم للاعبين إقليميّين من دول عدّة، يعملون على تثبيت النظام السياسي بما يخدم مصالحهم. وهي تفحص، من خلال تركيزها على ليبيا واليمن، شتّى أساليب التدخّل التي اعتمدتها الإمارات العربية المتّحدة والمملكة

العربيّة السعوديّة، بما في ذلك حملات عسكريّة مباشرة، استعمال الوكلاء، حُزَم المساعدات الماديّة والانسانيّة – وكلّها تعمل متكاملة من أجل تشكيل حصيلة إقليميّة عزّزت الوضع القائم في مواجهة الآمال الأوّلية للتغيير التي قدّمتها الانتفاضات.

أمّا **ياسر مُنيف** فقد بدأ مقاله بدراسة الخبز كسلعة مركزيّة في أوقات الحرب والسلام، مقدّمًا لمحة عن الإصلاح الزراعي الذي أرْسَته الأنظمة المتعاقبة في سوريا بين عام 1963 و2000. ثمّ يركّز على استعمال الخبز سلاحًا وأداة استراتيجيّة هامّة لنظام الأسد خلال الانتفاضة في سوريا، بينما يعطينا فكرة عن المقاومة الشعبيّة الّتي تبنّاها المتمرّدون، معتمدًا مدينة مَنْبِج في شمال سوريا كحالة دراسة.

تُركّز مساهمة **مُزَن النيل** على الثورة السودانية في العامين 2018-2019 وتشرح لماذا انتفض السودانيّون، وما الذي أرادوا إسقاطه عندما هتفوا "تسقط بسّ". وهي تحلّل اللحظة الراهنة ودور الحكومة الانتقاليّة وأداءها بالنظر لأهداف الانتفاضة. وتنهي المقال بسَبْر الطرق التي يمكن ويُفترضَ أن تتبّعها الانتفاضة السودانيّة من أجل تحقيق أهدافها في مواجهة الثورة المضادّة.

تُقدّم **زهرة علي** تحليلًا نسويًا للانتفاضة العراقيّة في عام 2019. استنادًا إلى بحثها الميداني المُعمَّق مع شبكات نساء وشباب وحركات اجتماعية في العراق، تتّخذ الكاتبة انتفاضة 2019 إطارًا للتفكير في الاحتجاجات الجماهيريّة وكيف تمكّننا من فهم الانعتاق عبر توسيع خيالنا النسويّ، مع إيلاء أهمّية خاصّة للفضاءات التي أنتجتها الانتفاضة.

يعتمد **حمزة حموشان** عدسة فانونيّة لتحليل الانتفاضة الجزائرية في 2019 – 2021، ويدافع عن عقلانيّة التمرّد في سياق الحركة الشعبيّة الجديدة في الجزائر (الحراك) – وهو يرى أنّها تمثّل استمرارًا لمسار إنهاء الاستعمار. كما يربط بين الانتفاضة الجزائرية وحركة "حياة السُود مهمّة" في الولايات المتحدة الأمريكيّة، ويتأمّل في ما يمكن أن تقدّمه أفكار فانون إلى هاته الحركتين وإلى غيرهما من النضالات من أجل العدالة الاقتصادية والسياسية.

أخيرًا وليس آخرًا، تطبّق **ريما ماجد** منهجًا مقارنًا على انتفاضتيْ العراق ولبنان عام 2019، وتسأل عن المُشتَرك بينهما الذي يتجاوز التقارب الإقليمي/الثقافي. وهي تناقش في المقام الأوّل إمكانيّة وصف هذه الانتفاضات بـ"الثورات" أو بـ"الثوريّة". إثر ذلك تدقّق النظر في التناقضات الداخلية

لهاتيْن الثورتين بالنظر إلى الخطاب عن الفساد والوحدة الوطنية والسياسات التكنوقراطيّة والفردانيّة.

نظرة إلى الماضي – إطلالة على المستقبل

لإحياء الذكريات السنوية قوة رمزية ويمكن أن تمثل فرصةً سانحة لاستخلاص العِبَر مما مضى، وللتفكير في إيجابياته وسلبياته. كما يمكن أن تكون لحظات نشطة يمكننا خلالها التفكير في كيفية المضي قدمًا. ليس هدفنا التحسر على ما انقضى من أزمان جميلة، أو إضفاء طابع رومانسي على تلك الأحداث التاريخية العظيمة. بالعكس، نأمل في هذا المشروع الاقتراب أكثر من روح الثورات ومن طاقتها الخلاقة، وكذلك التمعن في تناقضاتها وعيوبها وأعدائها.

من البديهي أن يعتري هذا المشروع بعض النقائص، أو المسائل التي لم تُعالج. ويعود ذلك في جزء منه إلى حدودنا الذاتية، من ناحية الجهد والوقت، وفي جزء آخر إلى حدود المشروع الذي ترتبط عِلة وجوده بفترة محددة من الزمن. في الحقيقة، تظل المسارات الثورية غير مكتملة على الدوام. وينطبق الأمر نفسه على الممارسة السياسية التي تتضمن الكتابة عن الثورات. ورغم أننا لا نزعم أو نسعى إلى أن يكون نقاشنا لهذه المنطقة الشاسعة شاملًا ووافيًا، فإننا نأمل أن نوفق هنا في تقديم لمحة هامة عنها، بصوت أبنائها ولغتهم. إذ سعينا إلى عرض تحليل تقدمي من شأنه المساهمة في تعميق معرفتنا بالمنطقة، مع أمل أن يسمح لنا ذلك بالتعلم من أخطاء الماضي، ومواصلة الدفع نحو تغيير طال انتظاره في ظل جَوْر الظروف السياسية والاقتصادية الاجتماعية الراهنة.

كانت ذكرياتنا عن الأحداث المذهلة طيلة العقد الأخير تأسيسية. شعرنا أننا محظوظون لرؤيتنا الناس وهم يتحركون بقدرة سياسية على التحمل وشجاعة لا يمكن توصيفهما بغير «التاريخية». استنارت عقولنا وارتفعت معنوياتنا بفضل الرجال والنساء العاديين الذي تجرأوا على الصداح بأن «الشعب يُريد» منتفضين في ظروف غير مسبوقة. نأخذ عنهم هذا الإرث والثمن الباهظ الذي دفعوه للوصول إلى نقطة حاسمة لا يمكن لأصدقاء الثورة ولا أعدائها الرجوع عنها. أشياء قليلة يمكنها أن تضاهي قوة أبناء الطبقة العاملة البسطاء وهم يتجاوزون كل الصعاب ويهزون الأسس العميقة للوضع القائم.

«ما هو شخصي سياسي»، يُعلن المبدأ النسوي. «ولا شيء يخصنا يمكن أن يتحرك من دوننا» كما يوضح شعار النضال ضد الإعاقة. من روح هاتين الرسالتين، نشكر من أعماق القلب كل المساهمين في هذا المشروع، الذين يقدمون وجهات نظرهم بصفتهم باحثين ونشطاء من المنطقة وفيها. كما نُحيّي بإجلال الشهداء والجرحى والمساجين السياسيين وأولئك الذين ما زالوا قابضين على جمرة النضال. نُهدي هذا العمل إليهم وإلى جميع من ضحوا بحياتهم من أجل الخبز والعدل والكرامة.

نبذة عن الكاتب/ة

مريم أوراغ باحثة في الأنثروبولوجيا تحمل الجنسيتين الهولندية والمغربية. تعمل محاضِرة في معهد أبحاث التواصل والإعلام في جامعة ويستمينستر. ألفت كتاب «فلسطين أونلاين» ولها كتاب يصدر قريبًا بعنوان «توسيط المخزن». تركّز في بحوثها وكتاباتها على الحرب الإلكترونية والسياسات الرقمية القاعدية والثورات والثورات المضادة.

حمزة حموشان باحث وناشط جزائري مقيم في لندن. وهو كذلك كاتب وعضو مؤسّس لحملة التضامن الجزائرية ولجمعية العدالة البيئية شمال إفريقيا ولشبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية. وهو يعمل حاليًا منسّقًا لبرنامج شمال إفريقيا في المعهد الدولي.

هوامش

[1] ساهم الغضب العارم الذي سبّبه مقتل خالد محمّد سعيد على يد الشرطة المصريّة في تنامي السخط خلال الأسابيع اللاحقة وصولًا إلى اندلاع الثورة المصرية في عام 2011.

[2] كديم إيزيك هو مخيّم احتجاجي في الصحراء الغربيّة، نُصبَ في 9 أكتوبر وظل حتى نوفمبر من نفس العام. بدأت الاحتجاجات سلمية، قبل أن تتحول لاحقًا إلى مصادمات بين المواطنين الصحراويين وقوّات الأمن المغربي. يصف البعض هذه الاحتجاجات بالانتفاضة الصحراوية الثالثة التي أعقبت الأولى (1999-2004) والثانية (2005). وقد رأى الباحث والناشط السياسي نعوم شومسكي أن هذا الاعتصام الذي دام شهرًا كاملًا قد مثل بداية الربيع العربي.

[3] في تسمية الربيع العربي إشارة إلى ثورات 1848 التي يُطلق عليها أحيانًا «ربيع الشعوب»، ولربيع براغ في عام 1968، وكذلك إلى الانتفاضات اللاحقة في وسط أوروبا وشرقها في عام 1989. تم تصميم هذا الوصف والترويج له من قبل الإعلام والخبراء الغربيين، وانتقده بعض الباحثين كونه

جزءًا من الاستراتيجية الأمريكية للتحكم في الحركات الشعبية وتحويل أهدافها نحو ديمقراطيات ليبرالية على النمط الغربي. ومع ذلك، يجدر الإقرار ببعض الاستعمالات الإيجابية لهذا المصطلح وكيف ساهم في خلق صلات بالانتفاضات التاريخية السابقة في المنطقة مثل «الربيع البربري» أثناء الثمانينيّات في الجزائر و«ربيع دمشق» عام 2000.

[4] Said, E. (1984) 'Permission to Narrate', *Journal of Palestine Studies* 13(3): 27–48.

[5] Bayat, A. (2017) *Revolution without Revolutionaries: Making sense of the Arab Spring*. (Stanford: Stanford University Press. See also Traboulsi, F. (2014) *Revolutions without Revolutionaries*. Beirut: Reyad El-Rayyes Books.

[6] نشير هنا بإيجاز إلى الطرق المختلفة التي يشير عبرها كُتّاب هذا الملف إلى المنطقة التي يسلط عليها المشروع الضوء. إذ يستعمل بعضهم «الشرق الأوسط» والبعض الآخر «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» (اختصارها «مينا» بالإنجليزية)، فيما يحبّذ آخرون «المنطقة العربية» أو «العالم العربي»، بينما يتجه غيرهم نحو اجتراحِ أقل استعمالًا: «شمال إفريقيا وغرب آسيا» (اختصارها «نوى» بالإنجليزية) أو «غرب آسيا وشمال إفريقيا» (واختصارها بالإنجليزية «وانا»). من وجهة نظرنا الخاصة أنه إذا كنا ملتزمين بتقديم سرديات مضادة للهيمنة تتحدى بُنى السلطة وبتحرير المفاهيم والأسماء من الهيمنة الاستعماريّة، فستتوجب علينا مساءلة التسمية الاستعمارية «الشرق الأوسط» وهو تركيب مُصمم لمقابلة «الغرب». فهو جزء من ميراث الاستشراق الساعي إلى خلق «آخر» مقابل. نحن متعاطفون مع استخدام مصطلح «المنطقة العربية»، لكن من دون ربطها بدلالات إثنية، ونقر أن التسمية هذه قادرة على إثارة مشاعر الإقصاء والاضطهاد لدى البعض. لا توجد تسمية مثالية، فلكلٍ منها حدودها الخاصة. بتقديرنا، ومن دون محاولة طمس ثراء الإرث الثقافي والسياسي المشترك لمنطقتنا، الوصف الأنسب لها هو القائم على التحديد الجغرافي، مثلما هو الحال في تسمية «شمال إفريقيا وغرب آسيا».

السلطوية وتحرير الاقتصاد وجذور انتفاضات 2011[1]

آدم هنية

قبل عشر سنوات بالضبط انطلقت انتفاضات 2011 في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كيف لنا أن نفهم جذورها وأسبابها العميقة؟ في ذلك الحين أجاب العديد من المعلقين وصناع السياسات على هذا السؤال بالإشارة إلى شعار بسيط هو «الحرية السياسية والاقتصادية». بينما بدا أن العالم ماضٍ في الابتعاد عن بُنى الدولة السلطوية على مدار التسعينيات وعقد الألفية، ظل الشرق الأوسط في قلب الأوتوقراطية والحكم الملكي: إنها «أقل مناطق العالم حرية» كما ورد في دراسة بارزة حول السياسة في العالم العربي.[2] تكمن المشكلة طبقًا لهذه الأطر في الأثر الخانق للسلطوية على الأسواق الرأسمالية، الأمر الذي حال دون ظهور قطاع خاص مزدهر وعرقل إمكانات المنطقة الاقتصادية. يمكن إذًا فهم الغضب الشعبي الذي عبّرت عنه شوارع المنطقة في عام 2011 ضمن حدود هذا المنطق، بصفته رغبة في «حرية» النظم السياسية و«حرية» الاقتصاد.

في نفس الاتجاه، أشار الرئيس الأمريكي الأسبق، باراك أوباما، في خطبة سياساتية مهمة عن الشرق الأوسط في مايو 2011 إلى أن المنطقة كانت بحاجة إلى «نموذج تختفي فيه سياسات الحماية وتحِلُّ مَحَلَّها سياسات الانفتاح، مع انتقال التجارة من أيدي القِلّة إلى الكثرة، وأن يولّد الاقتصاد وظائف للشباب. سوف ينصب إذًا دعم أمريكا للديمقراطية على ضمان الاستقرار المالي

وتعزيز الإصلاحات ودمج الأسواق التنافسية ببعضها وبالاقتصاد العالمي». بالمثل، قال رئيس البنك الدولي حينئذ، روبرت زوليك، إن الثورة في تونس حدثت بسبب تضخم «البيروقراطية» التي منعت الناس من الإقبال على الأسواق الرأسمالية. كرر صناع السياسات الغربيون هذا التصور الأساسي بكثرة منذ عام 2011: الدول الأوتوقراطية خنقت الحرية الاقتصادية. «الأسواق الحرة» ضرورية لأي مراحل انتقالية مستدامة للابتعاد عن السلطوية. ضمن هذه السردية يُعاد تشكيل صورة الحكومات الغربية والمؤسسات المالية العالمية بصفتها أطرافًا حميدة ومُحسِنة، مستعدة لدعم «الانتقال» إلى الديمقراطية، وقابلة لتقديم الخبرات التكنوقراطية اللازمة لبناء أسواق اقتصادية مفتوحة.

فيما يلي تتم المحاججة بعدم صحة القولَبَة المُعتمَدة للاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط. من الصحيح بالطبع أن البنى السياسية في المنطقة كانت -وما زالت- سلطوية للغاية، لكن هذا النوع من النظم السياسية يعكس مباشرةً تطورات الرأسمالية في المنطقة على مدار العقود القليلة الماضية. في القلب من هذا التطور كانت التحولات الاقتصادية بعيدة الأثر، وقد بدأت في الثمانينيات تحت لواء برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية، الذي دعمته المؤسسات المالية العالمية الرئيسية. مع دخول تلك الاتفاقات حيز التنفيذ انتقلت الحكومات العربية عبر التسعينيات وعقد الألفية إلى إعادة توجيه وتشكيل اقتصادها بحيث يستقيم مع مبادئ قيادة السوق للاقتصاد. ولم تختلف السياسات التي انتُهجت في المنطقة كثيرًا عن تلك التي طُبقت في مناطق العالم الأخرى: من إعلاء أولوية نمو القطاع الخاص والتقشف المالي وفتح الباب أمام التدفقات الرأسمالية الأجنبية والخصخصة ورفع الضوابط عن الأسواق (بما يشمل أسواق العمل). لا يوجد تناقض أساسي بين هذه السياسات الاقتصادية والسلطوية السياسية، بل إن فتح الأسواق وزحف السياسات النيوليبرالية الحثيث على امتداد المنطقة اعتمد تحديدًا على الحكام السلطويين، ولا يزال. دعمت الحكومات الغربية هذه العملية بالكامل، وهي الحكومات التي أشادت بمجيئ حكام سلطويين إلى السلطة في المنطقة خلال الثمانينيات، واستمرت في الإشادة بتوجهات صناعة السياسات الاقتصادية في العقود السابقة على 2011.

سياسة ما بعد الحرب والشرق الأوسط المعاصر

يجب أن يبدأ أي تحليل للشرق الأوسط المعاصر من مركزية المنطقة في الاقتصاد العالمي. اكتسبت هذه المنطقة الواقعة على تقاطع طرق تجاري استراتيجي منذ زمن طويل أهميةً خاصة إبّان اكتشاف مخزونات كبيرة من المحروقات الهيدروكربونية في بدايات القرن العشرين. كان من المقدر أن يصبح النفط والغاز سلعتين أساسيتين ينهض عليهما الاقتصاد الصناعي الحديث وقطاع النقل بعد الحرب العالمية الثانية، وفي هذا السياق شكَّلت السيطرة والنفوذ على المنطقة ميزان التنافس العالمي في مرحلة ما بعد الحرب. فشددت الولايات المتحدة، التي خرجت قوة مهيمنة في تلك الفترة، بقوة على بناء العلاقات الوثيقة مع دول المنطقة.

شهدت الخمسينيات والستينيات تعمّق أهمية المنطقة في الاقتصاد العالمي، وشهدت في الوقت نفسه وصول حركات قومية عربية إلى السلطة في كل من مصر واليمن والجزائر وسوريا والعراق. خلعت الحكومات الجديدة أنظمة متحالفة مع القوى الاستعمارية السابقة، وحاولت إرساء نماذج اقتصادية اعتمدت على أشكال دولتية للتنمية: من تشديد على السيطرة الداخلية على الصناعة ودعم التعليم والعمل لخريجي الجامعات ودعم السلع الاستهلاكية الأساسية مثل الغذاء وسيطرة الدولة على الأراضي والموارد الأخرى. لكن رغم الإشارة المتكررة إلى «الاشتراكية العربية» التي قدمتها هذه الحكومات الجديدة ظلت استراتيجيتها الاقتصادية رأسمالية التوجه.[3] أدت هذه السياسات إلى تحسن في الظروف المعيشية لأغلب سكان المنطقة، لكنها اتسمت أيضًا بأشكال قمعية من الحكم استهدفت شل حركة أي نشاط سياسي مستقل.

أما الحكومات الغربية -بقيادة الولايات المتحدة- فقد واجهت في البداية هذه النضالات القومية عبر تعزيز العلاقات بثلاثة حلفاء مركزيين في المنطقة: السعودية وإيران وإسرائيل. في الخليج كان العاهل السعودي، الملك فيصل، يعتمد منذ فترة طويلة على الدعم السياسي والعسكري الأمريكي، وكان مستعدًا لتقويض القومية العربية عبر النفوذ المُفسد لأرباح النفط. مكّن التمويل السعودي للحركات الموالية للغرب في المنطقة هذه القوى من إنكار أي صلة مباشرة بحكومات غربية. كما شُجّعَت الحكومة السعودية على نشر الإسلام بصفته قوة مناوئة للأفكار القومية واليسارية في المنطقة، مع تنظيم «قمم إسلامية» أكدت على نفوذ السعودية وتحدّت دور مصر كقائدة للدول العربية في المنطقة. وانطلقت حرب دعائية شرسة بين الحكومتين السعودية

والمصرية. اتخذ هذا النزاع بالوكالة مع مصر أقوى صوره أثناء الحرب الأهلية في اليمن الشمالي، التي دامت ثماني سنوات. إذ كانت السعودية الداعم الأساسي للقوى الملَكيّة، التي أطيح بها عام 1962، والموالية للبريطانيين، في حين دعمت مصر الحركات الجمهورية المصطفة ضد النظام الملكي المخلوع.

في حالة إيران، هندست الولايات المتحدة (والمخابرات البريطانية) انقلابًا ضد رئيس الوزراء الإيراني، محمد مصدّق، عام 1953، فجلبت إلى السلطة حكومة موالية للغرب ومنحازة إلى الملَكية الإيرانية برئاسة محمد رضا شاه بهلوي. اعتبرت الولايات المتحدة صراحةً أن إيران هي قاعدة سيطرتها الرئيسية على منطقة الخليج، وقد أشار تقرير صدر عام 1969 عن مؤسسة RAND (وهي هيئة بحثية بارزة على صلة وثيقة بصنّاع السياسات في واشنطن) إلى أن إيران يمكن «أن تساعد في تحقيق الكثير من الأهداف التي نراها مرغوبة دون الحاجة إلى التدخل في المنطقة».[4] تَبدّى هذا الدور بوضوح عام 1973 مع إرسال قوات إيرانية إلى عُمان لمساعدة القوات البريطانية في قمع ثورة ظُفار (وهي كفاح قويّ، مَثَّل لاحقًا نواة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل) وكانت في القلب من الحركات اليسارية في شبه الجزيرة العربية. نجحت القوات الإيرانية -المدعومة بمروحيات وأسلحة أمريكية أخرى- في سحق الثورة. بلغ الدعم العسكري الأمريكي لإيران حدًا غير مسبوق منذ عام 1973 وما بعده، ليصل إلى أكثر من ستة مليارات دولار سنويًا بين عامي 1973 و1975. استمرت هذه العلاقة القوية حتى عام 1979، عندما قوّضَت الثورة الإيرانية مَلكيّة بهلوي وأبعدت إيران عن دائرة النفوذ الأمريكي في المنطقة.

كانت الذراع الرئيسية الأخرى للقوة الأمريكية في المنطقة هي دولة إسرائيل. نشأت إسرائيل -بصفتها دولة استيطانية استعمارية- عام 1948 عن طريق طرد نحو ثلاثة أرباع السكان الفلسطينيين من بيوتهم وأراضيهم. في ارتباطها الوثيق بالدعم الخارجي لاستمرار وجودها في بيئة معادية، يمكن اعتبار إسرائيل حليفًا موثوقًا أكثر بكثير من أية دولة عربية. أثناء الخمسينيات جاء دعم إسرائيل الخارجي الأساسي من بريطانيا وفرنسا. لكن شهدت حرب يونيو 1967 تدمير الجيش الإسرائيلي للقوات الجوية المصرية والسورية واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان. شجّعت هزيمة إسرائيل لدول عربية الولايات المتحدة على تثبيت

دورها تجاهها بصفتها راعيتها الرئيسية، فأمدتها سنويًا بمليارات الدولارات من المعدات العسكرية والدعم المالي.

مَثَّل الانتصار الإسرائيلي عام 1967 نقطة تحول كبرى في تطور الحركة القومية العربية. في حين استمرت النُظم الموالية للغرب في التعرض إلى الضغوط من الأسفل من مختلف الحركات الراديكالية وصعود حكومات قومية جديدة في جنوب اليمن (1967) والعراق (1968) وليبيا (1969). سدّد النصر الإسرائيلي ضربة قاصمة لمفاهيم الوحدة العربية والمقاومة التي تبلورت بأوضح ما يكون في مصر عهد عبد الناصر. فاقم من الأثر المعنوي للهزيمة العسكرية موت عبد الناصر عام 1970 ومجيئ أنور السادات إلى السلطة، الذي ارتدّ عن الكثير من السياسات الراديكالية لسلفه. تبدّت أولوية علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل عام 1973، إثر حرب أخرى بين إسرائيل وتحالف من الدول العربية بقيادة مصر وسوريا. رغم التقدم المصري والسوري الأولي في مراحل الحرب الأولى، أدى الجسر الجوي الأمريكي، الذي حمل أحدث المعدات العسكرية، إلى انتصار إسرائيلي في نهاية المطاف.

ظهور النيوليبرالية السلطوية

نظرًا لهذا السياق السياسي الإقليمي فرض التدهور الاقتصادي العالمي في مطلع السبعينيات ضغوطًا كبيرة على استراتيجيات التنمية الدولتية التي انتهجتها دول عربية عدة. ضرب الكساد العالمي الصادرات غير النفطية في كثير من الدول العربية، بينما ارتفعت أسعار واردات الغذاء والطاقة. فضلًا عن المذكور فرضت الميزانيات العسكرية الكبيرة، المرتبطة بالنزاعات الجارية في المنطقة -لا سيما حربي 1967 و1973 مع إسرائيل- ضغطًا كبيرًا على ميزانيات الحكومات. وبعد الصعود الحاد في أسعار الفائدة الأمريكية بدءًا من عام 1979 (ما عُرف بصدمة «فولكار») اجتاحت أزمة ديون عميقة دولًا عربية أساسية، منها مصر والمغرب وتونس والأردن.

تحت وطأة أزمة الديون هذه سعت حكومات عربية عديدة إلى الحصول على الدعم المالي من المؤسسات المالية العالمية، نظير توقيع اتفاقيات إعادة الهيكلة (أو برامج التعديل الهيكلي) التي ألزمتها بإعادة توجيه الأولويات الاقتصادية. كان المغرب أول الدول التي وقعت على اتفاقية إعادة هيكلة عام 1983، وسرعان ما تم تبني برامج إصلاح اقتصادي مماثلة في تونس (1986) والأردن (1989) ومصر (1991) والجزائر (1994) واليمن (1995). سعت هذه الاتفاقيات إلى تقوية

القطاع الخاص وإنجاز اندماج أقوى بالسوق العالمية. على أثرها، سوف يصبح القطاع الخاص - على حد تعبير البنك الدولي لاحقًا- «المُحرك للنمو القوي والمستدام»، وهو مطلب أساسي «في الاقتصاد العالمي الجديد» وفيه «تذهب الجوائز... للبيئات الأكثر ترحيبًا [بالاستثمار الرأسمالي]». منذ الثمانينيات اتبعت السياسات الاقتصادية للدول العربية تلك الوصفات، مثل دول كثيرة في شتى أرجاء العالم. ومع انحصارها في حلقة مفرغة من الديون واضطرارها للخضوع لاشتراطات باقات القروض متعددة الأطراف، اعتنقت الحكومات العربية أولويات سياسات التنمية المستندة إلى آليات السوق: الخصخصة وإعلاء أولوية نمو القطاع الخاص، ونزع ضوابط أسواق العمل والأسواق المالية، وخفض الضرائب على الشركات وإرخاء عقبات التجارة والاستثمار الأجنبي، والخصم من الإنفاق العام، بما يشمل الدعم الموجه للغذاء والطاقة. عانت هذه السياسات الجديدة من الرفض الشعبي وقوبلت بالإضرابات والمظاهرات والمصادمات العنيفة بين المواطنين وقوات الأمن. وثقت دراسة 25 احتجاجًا كبيرًا بين عامي 1977 و1992 ضد إعادة الهيكلة في تسع دول في المنطقة: الجزائر، لبنان، الأردن، مصر، المغرب، إيران، السودان، تونس، تركيا.[5]

في مواجهة هذه المعارضة العارمة للتغيير الاقتصادي راحت الدول العربية تعتمد أكثر فأكثر على السلطوية إبّان الثمانينيات والتسعينيات. الحق أن العديد من النُظم التي خُلِعَت في عام 2011 جاءت للسلطة في تلك الفترة وقادت الانعطافة نحو نماذج التنمية النيوليبرالية. فعلى سبيل المثال، تلا انقلاب بن علي في تونس عام 1987، التحوّل الحاسم للبلاد نحو إعادة الهيكلة بقيادة المؤسسات المالية الدولية. وبالمثل، رسّخ مبارك، الذي أصبح رئيسًا عام 1981 إثر اغتيال أنور السادات، نظامًا قمعيًا اشتمل على تجميد العمل بالدستور وفرض قانون الطوارئ وتقييد حرية الصحافة وممارسة الاحتجاز للأفراد دون تهمة، وإنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة الخصوم السياسيين. عام 1991 وافق مبارك على برنامج إعادة هيكلة اقتصادية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين، ثم وضع قوات الأمن في مواجهة الإضرابات العمالية الناتجة عن الاتفاقية والمظاهرات الشعبية التي وقعت على امتداد التسعينيات. بالمثل، أمسَت الحكومات في الأردن والمغرب والجزائر أكثر سلطوية في تلك الفترة. وكانت الحكومات الغربية والمؤسسات المالية العالمية داعمة قطعًا لهذه الحكومات، إذ رأت ممارساتها القمعية ضرورة لتقويض انتشار السخط الاجتماعي المحيط بالتدابير النيوليبرالية الجديدة.

أدت هذه التدابير الاقتصادية إلى الانتكاس عن سياسات سابقة اعتنقتها الحكومات القومية العربية بين الخمسينيات والسبعينيات. المؤشر على ذلك هو خصخصة واسعة النطاق لمؤسسات مملوكة للدول خلال تلك الفترة. طبقًا لأرقام البنك الدولي، بلغ إجمالي عوائد الخصخصة في كل من مصر والمغرب وتونس والجزائر والأردن ولبنان واليمن، أكثر بقليل من ثمانية مليارات دولار، بين عامي 1988 و1999، مع مجيئ أكثر من نصف هذا المبلغ من بيع الشركات الحكومية في مصر وحدها (4.172 مليار دولار).[6]

على مدار العقد التالي، تعاظم مستوى الخصخصة كثيرًا، إذ تجاوزت العوائد الإجمالية للفترة بين عامي 2000-2008 سبعة وعشرين مليار دولار. شهدت هذه الفترة اللاحقة إقبال مزيد من دول المنطقة على بيع الأصول، فضلًا عن التحول عن خصخصة المؤسسات الصناعية والتجارية نحو خصخصة قطاعي الاتصالات والمؤسسات المالية. رغم زيادة عدد الدول المشاركة في الخصخصة استمرت مصر في كونها صاحبة أكبر عدد من صفقات البيع وأعلى قيمة مُباعة (15.7 مليار دولار بين عامي 1988 و2008).

أولوية رئيسية أخرى لبرامج إعادة الهيكلة في المنطقة كانت رفع ضوابط أسواق العمل من خلال تقليل (أو إلغاء) الحد الأدنى للأجور ومكافآت نهاية الخدمة وتخفيف الضوابط القانونية الخاصة باستخدام العاملين ورفتهم من العمل.[7] حثّ البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى الحكومات العربية على تنفيذ «إجراءات تعيين وفصل من العمل أكثر مرونة» بصفتها وسيلةً لتخفيف «الدور المهيمن للحكومة بصفتها صاحب عمل»، وعلى هذا المنوال، يمكن تقليل تكاليف العمل بشكل مُطلق. من حيث الممارسة، لن تكون الشركات التي أُختيرت للخصخصة تنافسية بالقدر الكافي من حيث ظروف العمل الأفضل في القطاع العام، ومن ثم تصبح أكثر جاذبية للمستثمرين المحتملين. وعلى مدار عقد الألفية، مررت كلٌ من مصر والأردن والمغرب وتونس القوانين لرفع ضوابط سوق العمل.

وكان مناط تركيز آخر لسياسات المؤسسات المالية الدولية في المنطقة أثناء تلك الفترة تحرير القطاع الزراعي. هنا، هدفت السياسات إلى تطوير نماذج تصنيع وتجارة زراعية (أجري-بيزنس) جديدة تزيد ربط الإنتاج بالأسواق العالمية. إلى جانب قوانين سلّعت الأرض وفككت حقوق الملكية الجماعية، طُبقت إجراءات أخرى حررت أسعار المُدخَلات الإنتاجية الزراعية (مثل الأسمدة

والمبيدات والمياه) وسَعَت إلى دمج الفلاحين في سلاسل إنتاج السلع الزراعية. ولقد وُثقت الحالة المصرية جيدًا. عام 1992 أصدر مبارك القانون رقم 96 الذي سمح لمُلّاك الأراضي ببيع الأرض بدون إخطار مستأجريها أو التفاوض معهم، مع رفع السقف الموضوع على إيجارات الأراضي الزراعية منذ فترة طويلة.[8] نتيجة لهذا القانون ارتفعت أسعار الإيجار بواقع 300 إلى 400 بالمئة في بعض المناطق، وفقد أكثر من ثُلث العائلات المستأجِرة للأراضي الزراعية في مصر (نحو مليون أسرة) حقهم في الأرض. دعم صندوق النقد والبنك الدوليين قانون 96 بحماس لاندارجه ضمن سياسة عامة تهدف إلى ترسيخ الملكية الخاصة في الزراعة. وأشادت دراسة (بتمويل من هيئة المعونة الأمريكية في مصر) بالحكومة المصرية مع إصدارها للقانون، وقد رأت أنه يمحي آثار «أكثر من 40 عامًا من اختلال العلاقة بين المالك والمستأجر».

عُزز المنطق الحاكم لهذه السياسات وغيرها بموجب الاتفاقيات التجارية والمالية الدولية التي وُقعت على مدار التسعينيات وعقد الألفية. من المهم هنا ذكر اتفاقيات الشراكة المُوقعة بين الاتحاد الأوروبي، ضمن الشراكة الأورومتوسطية (التي أصبحت لاحقًا معروفة بمسمّى سياسة الجوار الأوروبي). بين عامي 1995 و1997 وقّع الأردن والمغرب وتونس اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتَلَتهم مصر عام 2004. وعدت هذه الاتفاقات بالمساعدة المالية وزيادة النصيب من الأسواق الأوروبية -أهم شريك تجاري للمنطقة- مقابل تعميق الإصلاحات النيوليبرالية. على امتداد الاتفاقيات الثنائية المماثلة مع الولايات المتحدة، وعبر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، شكّلت هذه الاتفاقيات الدولية قوة محركة كبيرة وراء تقليل العوائق التي تعترض حرية التجارة، وفتحت قطاعات جديدة أمام تملك الأجانب، ومنها القطاع المالي والاتصالات والنقل والطاقة.

كما ارتبطت هذه الاتفاقيات الاقتصادية مباشرةً بتكثيف التدخلات الغربية العسكرية والسياسية في المنطقة على مدار التسعينيات وعقد الألفية. المثال الأبرز هنا هو عقد من العقوبات المفروضة على العراق منذ التسعينيات، وبلغت هذه العملية أشُدَّها في الغزو، بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا عام 2003، الذي أسقط الرئيس العراقي، صدام حسين، وأدى إلى سلسلة مدمرة من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية لم تخرج منها البلاد حتى الآن. وفي الوقت نفسه، سعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى تطبيع وجود إسرائيل في المنطقة، فدعمت

على مدار التسعينيات ما يُسمى خطأً بمسار السلام، وما أنتجه كاتفاقية أوسلو، وساقت عدّة مبادرات إقليمية كانت تهدف إلى تعميق صلات إسرائيل بكلٍ من الأردن ومصر ودول الخليج. وعلى صلةٍ بحرب العراق والمفاوضات الإسرائيلية-العربية، حملت الأهداف الاستراتيجية الأمريكية جانبًا اقتصاديًا صريحًا (قلّما يُلتَفَت إليه) سعى إلى تعميق اندماج المنطقة بالتجارة العالمية والتدفقات المالية العالمية. يجب أن ننظر إلى الحرب والسياسة والتحولات الاقتصادية في المنطقة على ضوء ما بينها من ارتباط وثيق.

بالطبع لم تندمج جميع دول الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ودائرة النفوذ الغربية بنفس الدرجة. على امتداد الثمانينيات والتسعينيات ظلت دول مثل ليبيا وسوريا إلى حد بعيد خارج دائرة النفوذ الأمريكية، وسعت بدلًا من ذلك إلى بناء علاقات مع قوى أخرى مثل الاتحاد السوفيتي (حتى مطلع التسعينيات) ثم روسيا والصين. وُجهت كل من هاتين الدولتين من قِبَل نظام مركزي سلطوي محكَم : نظام القذافي في ليبيا وعائلة الأسد في سوريا، حيث كانت سلطة الدولة تستند إلى بُنى رعاية أبوية مُركَّزة، وفي حالة سوريا تم اللجوء إلى الزرع المتعمد لأنماط الحكم الطائفية. وبسبب طريقة سيطرة الدولة وارتكاز سلطة النظامين عليها، وبسبب عزلتهما النسبية عن الأسواق الغربية، لم تشهد ليبيا وسوريا اعتماد برامج إعادة الهيكلة بقيادة المؤسسات المالية الدولية في الثمانينيات بنفس طريقة إقبال الدول العربية الأخرى عليها. لكن وفي أعقاب انحدار الداعمين الدوليين التقليديين في التسعينيات ومطلع الألفية، بدأت كل من سوريا وليبيا تسعى للتقارب مع الغرب. لم يكن هذا تكتيكًا سياسيًا فحسب إنما اشتمل أيضًا على الانفتاح على الأسواق العالمية وعلى خطوات أولى نحو التحرير الاقتصادي.

في حالة ليبيا، منح القذافي دعمه القوي للعدوان الأمريكي على أفغانستان عام 2001، ثم شارك في رحلات إعادة المشتبهين لصالح المخابرات المركزية الأمريكية وبرامج التعذيب التي أدارتها. عام 2003، بعد رفع عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على ليبيا منذ عام 1992 بدأت شخصيات مهمة في النظام بالضغط من أجل التحرير الاقتصادي، مع إصرار نجل القذافي، سيف الإسلام، -في كلمة ألقاها أمام منتدى الشباب الليبي عام 2008- على أن «كل شيء يجب أن يُخَصْخَص».[9] لكن لم يتجاوز الأمر خطو خطوات قليلة على استحياء في هذا الاتجاه، بسبب تركز السلطة الكبير في قبضة عائلة القذافي. رغم هذا، أشار صندوق النقد الدولي في 15 فبراير

2011 -قبل يومين من بداية الانتفاضة التي أدت إلى إسقاط النظام الليبي- إلى وجود «برنامج طموح لخصخصة المصارف وتطوير القطاع المالي الضئيل. خُصخِصت بعض البنوك جزئيًا، وتم تحرير أسعار الفائدة، وجاري تشجيع التنافس... وهناك جهود جارية لإعادة هيكلة وتحديث البنك المركزي الليبي بمساعدة من الصندوق».

وفي حالة سوريا، اتُّخذت خطوات هامة نحو الإصلاح الاقتصادي بعد صعود بشار الأسد إلى السلطة عام 2000 إثر وفاة والده حافظ الأسد. بدأ الأسد الشاب في خصخصة الاقتصاد السوري وفتحه أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، ما أدى إلى سيطرة القطاع الخاص على قطاعات صناعية مهمة، مثل التعدين والكيماويات والنسيج. طبقًا لدراسة عن الاقتصاد السوري، بحلول عام 2007 أصبح القطاع الخاص يمثل نحو 60.5% من إجمالي الناتج المحلي، بعد أن كانت نسبته 52.3% عام 2000.[10] مثل دول أخرى في الشرق الأوسط أفادت الخصخصة مجموعة ضئيلة من دوائر الأعمال المُقربة من نظام الأسد، وأثْرَتْها عبر عقودٍ أبرمتها مع الدولة ومشروعات مشتركة مع المستثمرين الأجانب. مع تسارع عجلة الإصلاحات هذه بين عامي 2005 و2010 عرف باقي السوريين تدهورًا حادًا في ظروفهم المعيشية.

تؤكد حالتا سوريا وليبيا أن المحاور الأساسية للتنمية بقيادة السوق قد أصبحت مقبولة على نطاق واسع من قبل الدولة ونخب الطبقة الحاكمة على امتداد المنطقة في نهاية العقد الأول من الألفية. رغم أن سوريا وليبيا ربما تُمثّلان أحيانًا نماذج معارضة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط -وهي المعارضة التي كانت خطابية أكثر منها ملموسة- فإن نُظمها الحاكمة سعت إلى دخول السوق العالمي بناءً على برامج اقتصادية سارت بالتوازي مع تلك التي اعتُمدت في دول المنطقة الأخرى. فقد اتسمت بنفس التواشج بين الحكم السلطوي والقوة الاقتصادية، واعتنقت سياسات تُعبر عن محاولة لتعزيز مكانة من يحتلون قلب النظام السياسي.

اللامساواة الاجتماعية واستقطاب الثروة

على امتداد هذه المرحلة من التحول الاقتصادي انفتحت تصدّعات طويلة ومستمرة في مسألة مِلكية الثروة والسيطرة عليها وقدرة الاستفادة من الموارد والأسواق وممارسة السلطة السياسية. إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة على طول الخط وتصاعد الفقر والمستويات المرتفعة لنزع المِلكية في الأرياف، استفادت شريحة ضئيلة من سكان المنطقة بقدر كبير من هذه السياسات

الاقتصادية الجديدة. مثلت الخصخصة وفرص السوق الجديدة ثمارًا دانية لمجموعات الأعمال والتجارة جيدة الصلات المشاركة في مجالات مثل التجارة والأموال والمضاربة في سوق العقارات. كما استفادت نخب الدولة والنخب العسكرية من سلطة اقتصادية كبيرة، فشيدت شبكة من العلاقات الغائمة للغاية مع مجموعات رأس المال الخاص.[11] استمرت أنماط اللامساواة هذه وترسخت عبر الحكم السلطوي وقمع الدولة. الحق أنه من المستحيل التفرقة بين البُنى السياسية الأوتوقراطية للغاية في المنطقة والسياسات (والنتائج) الخاصة بنماذج التنمية بقيادة السوق التي نُفذت منذ الثمانينيات.

يمكن أن نرى صورة واضحة من هذه الأنماط في إحصاءات الوظائف والتوظيف. قبل الانحدار الاقتصادي العالمي في عام 2008 كان متوسط معدلات البطالة الرسمية في كلٍ من مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس أعلى من المرصود في مثيلاتها في أي منطقة في العالم. تضرر الشباب والنساء من البطالة أكثر من أية فئات أخرى، حيث كان نحو خُمس النساء العربيات ورُبع الشباب في المنطقة يعانون من البطالة. تُخفي هذه الأرقام وراءها تفاوتات إقليمية كبيرة: في المشرق العربي (مصر، الأردن، لبنان، العراق، سوريا، الضفة الغربية وقطاع غزة) عانت أكثر من 45% من مجمل الشابات من البطالة في عام 2011، بواقع أكثر من ضِعف نسبة الشباب من الذكور. كما كان الشرق الأوسط يحتل قاع معدلات المشاركة في سوق العمل على مستوى العالم، حيث كان أقل من نصف سكان المنطقة يشاركون في قوة العمل. نحو ثلث الشباب فقط و26% من النساء كانوا يعملون، أو يسعون للعمل. جاء هذا التهميش العميق للشباب والنساء مصحوبًا بتداعيات اجتماعية جذرية في البلدان التي سيطر فيها الرجال المُسنّون على السلطة السياسية.

كما اتسمت أسواق العمل في المنطقة بانتشار العمل غير الرسمي والعمل المؤقت دون عقود. عام 2009، أفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن نمو العمل غير الرسمي في مصر والمغرب وتونس كان من بين أسرع معدلات النمو المماثلة في العالم (بلغ بين 40 و50 بالمئة من جميع الأعمال غير الزراعية). في مصر انضم ثلاثة أرباع الوافدين الجدد إلى سوق العمل بين عامي 2000 و2005 إلى القطاع غير الرسمي، بعد أن كانت النسبة تبلغ الخُمس في مطلع السبعينيات.[12] لم يقتصر الأمر على تأثير هذه التوجهات على طبيعة العمل،

بل حملت أيضًا تداعيات مهمة على كيفية استخدام الفضاء الحضري وأنواع التحركات الاجتماعية والسياسية التي خرجت في الشرق الأوسط، حيث يقطُن الناس أحياء عشوائية مزدحمة في مدن مثل القاهرة والدار البيضاء والجزائر العاصمة وبيروت، وقد نظرت الحكومات إلى هؤلاء الناس بقدر كبير من انعدام الثقة والريبة.

أسهمت هذه النتائج اللامتساوية للغاية في ما يخص العمل وسوق العمل في تدهور معدلات الفقر العامة في المنطقة. فتراوحت نسبة السكان دون سبل اكتساب الغذاء والمواد غير الغذائية الأساسية (الخط الأعلى للفقر) قرب نسبة الـ40% في الأردن والمغرب وسوريا وتونس وموريتانيا ولبنان ومصر واليمن في العقد السابق للانتفاضات.[13] عكست نتائج التعليم والصحة أيضًا عدم المساواة في الحصول على الخدمات العامة والدعم الاجتماعي من الدولة. بين عامي 2000 و2006 كان خُمس الأطفال تقريبًا في مصر والمغرب يعانون من التقزم نتيجة لسوء التغذية. وفي دول المشرق زادت مشكلة معاناة الأفراد من قلة الغذاء وارتفعت نسبتها من 6.4% عام 1991 إلى 10.3% في عام 2011. في 2010، عشية الانتفاضات، كانت نسبة الأُميين من البالغين عبر المنطقة تبلغ حد 30%، وهي نسبة هائلة (وتبلغ 40% للإناث من سن 15 سنة فأكبر). كذلك اعترت عملية تحصيل التعليم أوجه لامساواة واضحة. في مصر على سبيل المثال أشارت اليونسكو إلى أن «واحدًا من كل أفقر خمسة [أطفال] لا يصل إلى المدرسة الابتدائية بالمرة، في حين أن جميع الأطفال الأثرياء يصلون إلى التعليم الثانوي».

على أنه من الضروري توضيح أنه إلى جانب هذا التدهور العام في الظروف الاجتماعية خلال التسعينيات وعقد الألفية، استفادت اقتصادات قائدة عدة في المنطقة من معدلات نمو عالية جدًا، وأُشيد بها بصفتها نماذج ناجحة في الإصلاح الاقتصادي تستحق الذكر ضمن نجاحات الجنوب العالمي. صنف البنك الدولي مصر -على سبيل المثال- بصفتها «أكبر دولة مُصلحة في العالم» في تقرير «أداء الأعمال 2008» الصادر عن البنك، وحافظت على تصنيفها ضمن أعلى عشرة مُصلحين في العالم حتى خلع مبارك. بالمثل، أشاد «استعراض سياسات التنمية» الصادر عن البنك الدولي عام 2010 بتونس لأنها «أحرزت إصلاحات هيكلية ثابتة وقدمت إدارة جيدة للاقتصاد الكلي» ما أربح تونس مكانًا «وسط أفضل المؤدين في مجموعة الاقتصادات الصاعدة»

وأثمر «إنجازات تستحق الحسد والغبطة» استفاد منها فقراء تونس. هذا النوع من الدعم للحكومات السلطوية مستمر في وسم سياسات المؤسسات المالية الدولية في أغلب أرجاء الشرق الأوسط حاليًا (كما هو الحال بخصوص نظام السيسي في مصر)، وهي حقيقة يجدر تذكّرها على ضوء محاولات هذه المؤسسات إعادةَ كتابة سجلاتها التاريخية في المنطقة.

الترتيب الإقليمي وأزمة 2008 العالمية

لم يقتصر أثر السياسات الاقتصادية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية على الشرق الأوسط خلال التسعينيات وعقد الألفية على إعادة تشكيل البُنى الاجتماعية على الصعيد الوطني، فقد أدت أيضًا إلى ظهور تراتبيات اقتصادية وسياسية جديدة على المستوى الإقليمي. وكانت سمة أساسية لهذه التراتبيات تصاعد ثقل ومكانة دول الخليج الست: السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، عمان، في الاقتصاد السياسي الإقليمي، وكذلك الربط بين تراكم رأس المال في الخليج وعمليات تكوين الطبقة والدولة في سائر أنحاء المنطقة الأخرى.

في المُجمل، تتسم دول الخليج العربي بما يميزها عن باقي المنطقة. جميع هذه الدول مَلَكية، وجعلت مواردها من المحروقات الغزيرة والرخيصة نسبيًا (سواء النفط أو الغاز الطبيعي) الخليج مناط تركيز أساسي للاستراتيجية الغربية في الشرق الأوسط على مدار القرن العشرين. في الوقت نفسه تختلف البُنى الاجتماعية للنظم الملكية الخليجية عن مثيلاتها في أنحاء المنطقة الأخرى للغاية. أبرز اختلافاتها هو اعتماد الخليج على عدد كبير من العمال الوافدين المؤقتين، جاء أغلبهم من جنوب آسيا وبدرجة أقل من دول الجوار العربية، ويشكلون الآن أكثر من نصف إجمالي سكان الخليج العربي البالغ تعدادهم 56 مليون نسمة. عند النظر إلى هؤلاء بصفتهم نسبة في قوة العمل، نرى أن غير المواطنين يشكلون نسبة تتراوح بين 59 و86 بالمئة من السكان العاملين في كل من السعودية وعمان والبحرين والكويت، وتتراوح النسبة بين 92-95 بالمئة في قطر والإمارات. مع حرمانهم من حقوقهم السياسية والمدنية، كان هؤلاء العمال المهاجرين محوريين في أنماط نمو مناطق الحضر وتراكم رأس المال في الخليج، وهم أيضًا محوريون في «التقسيم الرأسي» للمجتمعات الخليجية، حيث ضُم المواطن إلى أعمال مراقبة السكان المهاجرين والسيطرة عليهم عن طريق نظام الكفيل.[14]

على مدار العقود القليلة الماضية، أدى تنامي الطلب الدولي على محروقات الخليج -ووراءه زيادة مطردة ومستمرة في أسعار النفط بين عام 2000 وأواسط عام 2014- إلى زيادة هائلة في معدلات الثروة الخليجية.[15] ساعد هذا في تعزيز تطور تجمعات رأسمالية كبيرة في الخليج هي وثيقة الصلة بالنظم الملكية الحاكمة وبالدولة، وتنتشر أنشطتها عبر قطاعات مثل الإنشاءات والتنمية العقارية والتصنيع (لا سيما الحديد الصلب والألومنيوم والإسمنت) وتجارة التجزئة (وتشمل تجارة الواردات وتملك مراكز تجارية و«مولات») والقطاع المالي.

في حين استُثمرَ كثيرًا من فائض رأس المال الخليجي في أمريكا الشمالية وأوروبا، تدفقت مبالغ كبيرة أيضًا إلى دول الجوار العربية على مدار عقد الألفية.[16] من المهم هنا ذكر أن هذا التوسع الإقليمي لرأس المال الخليجي مر عبر اتفاقيات إعادة الهيكلة المذكورة أعلاه وعمليات التحرير الاقتصادي التي تلت تلك الاتفاقيات والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر على امتداد دول عربية عدة في التسعينيات وعقد الألفية. لذا كان رأس المال الخليجي مستفيدًا أساسيًا من الانعطافة النيوليبرالية على امتداد المنطقة، وأصبح يشارك بقوة في تملك وإدارة رأس المال عبر الشرق الأوسط بشكل كلي.

هذه التراتبيات الإقليمية ضرورية لفهم تداعيات أزمة 2008-2009 الاقتصادية العالمية على الشرق الأوسط. كما أوضحنا، في السنوات السابقة لتلك الأزمة كانت المنطقة تعاني بالفعل من معدلات عالية للغاية من اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية. إضافة إلى مشكلة البطالة لدى الشباب، فإن الإقصاء الاجتماعي والفقر وتصاعد تكاليف الغذاء والطاقة، ظواهر مارست ضغوطًا كبرى على حياة ومعاش عائلات كثيرة.[17] وعنى ارتفاع تكلفة الواردات صعوبات جمة تواجهها الحكومات العربية للحفاظ على مستويات الدعم التي قلصت بالفعل، وفي الوقت نفسه ارتفعت تكاليف المعيشة للأسر الأفقر. صاحب ذلك قفزة كبيرة في عدد فقراء المنطقة، وفي ورقة إحاطة يُقدر بنك التنمية الإفريقي سقوط 1.11 مليون شخص إضافي تحت خط الفقر في مصر والأردن وفلسطين وسوريا واليمن، قبيل الأزمة المالية العالمية 2008 مباشرةً.

مع تطور أحداث أزمة 2008 و2009 العالمية أثرت أنماط النمو الاقتصادي القائمة بالفعل على تعاطي مختلف أجزاء المنطقة مع الاضطرابات العالمية الجديدة. تضررت الدول غير المصدرة للنفط للغاية بسبب تراجع الطلب العالمي على سلع مثل المنتجات الزراعية والمنسوجات ومواد

مصنعة أخرى. في الوقت نفسه تراجعت تحويلات المواطنين من الخارج مع انتقال الأزمة إلى قطاعات الزراعة والإنشاءات والصناعة الخفيفة في أوروبا، حيث يعمل مهاجرون عرب عدة (موثقين وغير موثقين). وأخيرًا، عرَّض التحرير المالي على مدار الحقبة النيوليبرالية دولًا عدة لاضطرابات محتملة في تدفقات رأس المال الأجنبي إليها، لا سيما في قطاع السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر. لكن في الخليج مرت الأزمة بشكل مختلف. في البداية، حدث التراجع السريع وقصير الأجل في أسعار النفط في الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2008، مقترنًا بتراجع الطلب العالمي على النفط وكذلك تراجع في التدفقات الرأسمالية الأجنبية التي أدت إلى انهيار الفقاعات العقارية الخليجية (لا سيما في دُبي). لكن، في المقابل استفاد الخليج من الفوائض المالية المتراكمة في دعم التجمعات الكبيرة في القطاع الخاص والتابعة للدولة التي هددتها الأزمة، وأطلق برامج كبرى للإنفاق على العقارات ومشاريع البنية التحتية (تركزت في السعودية والإمارات). كما تمكن ملوك الخليج من استخدام اعتمادهم الهيكلي على المهاجرين الوافدين المؤقتين في نقل عبء الأزمة إلى الدول المجاورة، إذ أُبطِئ استخدام العمال الجُدد، وكان من السهل إعادة العمال المعينين إلى بلادهم مع إلغاء المشاريع. بحلول عام 2010 بدأت أسعار النفط تعاود الارتفاع مرة أخرى، ما أدى إلى تثبيت أقدام الخليج وهو في طريقه إلى الخروج من الأزمة العالمية.

في المجمل، تعني هذه التوجهات والمآلات الإقليمية المختلفة والناتجة عن الأزمة العالمية تمكن دول الخليج من البروز والصعود في صورة موقف إقليمي مُعزز على مدار السنوات التي تلت 2008، في حين واجهت دول الجوار العربي الأخرى تحديات وأعباءً مالية واجتماعية متصاعدة. في هذا السياق خرجت المظاهرات الجماهيرية لأول مرة في تونس في ديسمبر 2010، ثم انتشرت سريعًا عبر المنطقة بالكامل. شهدت أول مرحلة لهذه المظاهرات عام 2011 سقوط بن علي في تونس ومبارك في مصر. وواجهت الحكومات في كل من سوريا والبحرين والأردن والجزائر وعُمان والمغرب واليمن وليبيا انتفاضات ومظاهرات تعبر عن معارضة أنماط الحكم المستبد وتدهور الظروف الاجتماعية الاقتصادية التي يعاني منها أغلب السكان. من هذا المنطلق، استهدفت الانتفاضات السياسات الاقتصادية التي روجت لها مؤسسات الغرب المالية بقوة على مدار العقود السابقة، كما استهدفت البنى السياسية المقترنة بهذه السياسات. بالطبع لم يفكر جميع المشاركين في

الانتفاضات بهذه الطريقة في ما يخص خروجهم للتظاهر، لكن شعار «عيش، حرية، عدالة اجتماعية» يوضح بجلاء هذا الارتباط العميق بين المجالين الاقتصادي والسياسي.

الختام

رغم مطامح أولئك الذين خاضوا نضالات استثنائية في عام 2011 لم يتبدل الاستقطاب الهائل في الثروة والسلطة عبر المنطقة. أظهرت دراسة حديثة أن الشرق الأوسط الآن هو أكثر المناطق معاناةً من انعدام المساواة في العالم، حيث يسيطر أغنى 10% من السكان على 64% من إجمالي الدخل، مقارنةً بـ37% في غرب أوروبا و47% في الولايات المتحدة و55% في البرازيل.[18] وتتبشع الأرقام بخصوص أكثر السكان ثراءً في المنطقة: يبلغ الدخل الذي يتحصّل عليه أثرى واحد بالمئة 30% من إجمالي الدخل في الشرق الأوسط، مقارنةً بـ12% في غرب أوروبا و20% في الولايات المتحدة و28% في البرازيل و18% في أمريكا الجنوبية و14% في الصين و21% في الهند.[19] نجد هذه المعدلات غير المسبوقة من اللامساواة على المستوى الإقليمي بين الدول الأكثر ثراء في الخليج وباقي الشرق الأوسط، وكذلك فيما بين الدول فرادى.

ترتبط هذه المعدلات العالية من اللامساواة مباشرةً بنماذج التنمية المستندة إلى السوق أثناء العقود الأخيرة، التي ظلت على حالها لم تتغير بعد الانتفاضات، وتستمر المؤسسات المالية الدولية في تعزيزها. ظهرت هذه الاستمرارية بوضوح في شراكة «دوفيل» بقيادة المؤسسات المالية الدولية، وهي مبادرة أُطلقت في مايو 2011 في قمة الثماني في فرنسا، ووعدت بتقديم 40 مليار دولار قروض ومساعدات أخرى للدول العربية «التي تمر بمراحل انتقالية». كان المحور الأساسي للشراكة جهودًا متضافرة نحو فتح الأسواق في خمس دول مستهدَفة: مصر وتونس والأردن والمغرب وليبيا. وتتمثل الأهداف في «إبعاد المعوقات الهيكلية القائمة» وتشجيع «الشراكة القوية مع القطاع الخاص» بصفته «المحرك الأساسي لخلق الوظائف» والسعي وراء «الدمج بالاقتصادين الإقليمي والعالمي بصفته أساسًا للتنمية الاقتصادية». على هذا المنوال، وفي تذكير قوي بفتح أزمات السبعينيات والثمانينيات السياسية والاقتصادية المسار أمام الهيكلة في المنطقة، نُظِر إلى أزمات ما بعد عام 2011 باعتبارها فرصة لتمديد المسارات السياساتية للنظم السابقة. وكما أوضح بنك الاستثمار الأوروبي بُعَيد خلع بن علي ومبارك، فإن «لحظات التغيير السياسي يمكن أن تقدم أيضًا فرصة لتعزيز أو تحسين الأطر المؤسسية القائمة».

بدعم من مبادرات مثل شراكة «دوفيل» انتقلت المؤسسات المالية الدولية منذ عام 2011 إلى ترسيخ موقفها في المنطقة، مع تقديم عروض باتفاقات قروض جديدة وأشكال أخرى من المساعدات. وقادت المؤسسات الراسخة مثل البنك وصندوق النقد الدوليين هذه العملية، في حين تعاونت مع مؤسسات أخرى بدأت للتو بالعمل في المنطقة خلال العقد الأخير (مثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية). كما تتسم المناقشات الدائرة حول إعادة الإعمار بعد النزاعات في دول مثل سوريا واليمن وليبيا والعراق بالمنطق نفسه الذي يحركه السوق، كما يُظهر لنا التاريخ بوضوح: في أعقاب الحروب والنزاعات والأزمات (بما يشمل الجائحة العالمية الحالية مثلًا) تصبح الفرص سانحة لإعادة تنظيم ترتيبات السلطة وتسريع عجلة التغيير الاقتصادي.

بعد عشر سنوات تُظهر تجربة انتفاضات 2011 أن التركيز على المطالب السياسية وحدها لا يكفي (مثل مطالب إجراء انتخابات جديدة أو التركيز على الفساد الحكومي) في غياب التصدي المتزامن للقوى الاجتماعية والاقتصادية لرأس المال (وطنيًا وإقليميًا وعالميًا). لا يمكن إحداث قطيعة واضحة وأساسية مع بُنى الدولة السلطوية في ظل استمرار نظام اقتصادي ماضٍ في تعزيز النمو المختل وما يسمى بـ«الأسواق الحرة» على حساب العدالة الاجتماعية والمساواة. ومن مواطن الضعف الكبرى لثورات 2011، الإخفاق في فهم هذا الدرس الاستراتيجي. لكن يبدو أن الدورات اللاحقة من الاحتجاج السياسي -بما يشمل انتفاضات 2018-2021 في لبنان والسودان والجزائر والمغرب والعراق- تعلمت من تجارب 2011، وربطت بوضوح بين تحدي النخب السياسية المستبدة والحاجة إلى عكس مسار التفاوتات الكبيرة في المقدرات الاقتصادية وتوزيع الثروة. من هذا المنطلق، في حين لم تتحقق بعد مطامح 2011، سوف تشكل الدروس والتجارب والآمال التي حملتها تلك اللحظة جزءًا لا يتجزأ من النضالات المقبلة في المستقبل.

نبذة عن الكاتب/ة

آدم هنية أستاذ في العلوم السياسية والتنمية الاقتصادية في مؤسسة الدراسات العربية والإسلامية في جامعة إكسيتر. تركز أبحاثه الراهنة على الاقتصاد السياسي العالمي والتنمية في الشرق الأوسط والنفط والرأسمالية. ألّف ثلاثة كتب، أحدثها «المال والأسواق والأنظمة المَلَكية: مجلس التعاون الخليجي والاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط المعاصر» (دار نشر جامعة

كامبريدج، 2018)، وقد حاز على جائزة الكتاب – رابطة الدراسات البريطانية الدولية، من طرف مجموعة الاقتصاد السياسي الدولي (IPEG) عام 2019.

نبذة عن الكاتب/ة

ترجمة من الانجليزية: عمرو خيري

مراجعة وتدقيق: ياسمين حاج وغسان بن خليفة

صور بيانية: فرات شهال الركابي

تمّ دعم هذه النشرية من قبل مؤسسة روزا لكسمبورغ من خلال الدعم المقدم لها من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية للجمهورية الاتحادية الألمانية . يمكن الاقتباس من هذه النشرية أو أي جزء منها مجانا طالما تتم الاشارة إلى النشرية الأصلية.

محتوى هذه النشرية هو المسؤولية الحصرية للمؤلف ولا يعكس مواقف مؤسسة روزا لوكسمبورغ

هوامش

[1] يعتمد هذا المقال على كتاب آدم هنية الصادر عام 2013 وتُرجم إلى العربية في عام 2019 تحت عنوان: «جذور الغضب: حاضر الرأسمالية في الشرق الأوسط». القاهرة: صفصافة للنشر. الطبعة الإنجليزية:

(Hanieh, A. (2013 *Lineages of Revolt: Issues of contemporary capitalism in the Middle East*. Chicago: Haymarket Books.

[2] انظر-ي:

(Schlumberger, O. (2007 *Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and durability in nondemocratic regimes*. Palo Alto, CA: Stanford University Press. p. 5.

[3] انظر-ي:

Hanieh, A. (2021) 'Class, Nation, and Socialism', *International Politics Reviews* 9: 50–60. Available at: https://link.springer.com/article/10.1057/s41312-021-00104-2 [تم الاطلاع في 26 يوليو 2021].

[4] ورد في:

.19 :36 *MERIP Reports* ,'Stork, J. (1975) 'US Strategy in the Gulf

[5] انظر-ي:

Free Markets and Food Riots: The politics of (Walton, J.K. and Seddon, D. (1994 .Wiley-Blackwell. p. 171 .*global adjustment*

[6] للمزيد عن الأرقام الواردة في هذه الفقرة انظر-ي: آدم هنية. (٢٠١٣) «جذور الثورة»، الجدول 3.1 في الفصل الثالث.

[7] المصدر السابق.

[8] انظر-ي:

Counter-Revolution in Egypt's Countryside: Land and farmers in (Bush, R. (ed.). (2002 .London: Zed Books .*the era of economic reform*

[9] انظر-ي:

Oakland, Baltimore, Edinburgh: AK Press .*Arab Spring, Libyan Winter* .Prashad, V .Publishing and Distribution. p. 111

[10] انظر-ي:

Middle ,'Haddad, B. (2011) 'The Political Economy of Syria: Realities and challenges .53 :(2)18 *East Policy*

[11] بخصوص الصلات العسكرية-الاقتصادية في مصر انظر-ي:

Middle ,'Marshall, S. and Stacher, J. (2012) 'Egypt's generals and transnational capital Spring); and Abul-Magd, Z. (2011) 'The Army and the Economy in)262 *East Report* .December 2011 23 ,*Jadaliyya* ,'Egypt

[12] انظر-ي:

Wahba, J. (2010) 'Labour Markets Performance and Migration Flows in Egypt', *Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean* in

European Commission Occasional Paper 60, *Countries: Determinants and Effects*, Vol. 3. Brussels: European Commission. p. 34.

[13] انظر-ي:

(Achcar, G. (2013). *The People Want*. London: Saqi Books. p. 31.

[14] انظر-ي:

Khalaf, A. (2014) 'The Politics of Migration', in A. Khalaf (eds). *Transit States: Labour, migration and citizenship in the Gulf et al*. London: Pluto Press. pp. 39–56.

[15] انظر-ي:

(Hanieh, A. (2018). *Money, Markets, and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the political economy of the contemporary Middle East*. Cambridge: Cambridge University Press. p. 31.

[16] أرقام شاع ذكرها خلال الألفينيات: ذهبت نسبة نحو 50 إلى 55% من جميع استثمارات مجلس التعاون الخليجي إلى الأسواق الأمريكية و20% إلى أوروبا و10 إلى 15% إلى آسيا و10 إلى 15% إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

[17] من يوليو 2007 إلى يوليو 2009 ارتفع مؤشر أسعار الأغذية الاستهلاكية 53% في تونس و47% في مصر و42% في سوريا و22% في المغرب و20% في الأردن.

[18] انظر-ي:

Alvaredo, F., Assouad, L. and Picketty, T. (2018) 'Measuring inequality in the Middle East 1990–2016: The world's most unequal region?', *The Review of Income and Wealth*) online). Available at: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/roiw.12385 [تم الاطلاع في 26 يوليو/تموز 2021].

[19] السابق.

عشر سنوات على الثورة التونسيّة عن خصوصيات وحدود "الاستثناء"

غسّان بن خليفة

مقدّمة: عندما "أراد الشعب الحياة، واستجاب القدَر"[1]

الناس المتحلّقون وسط شارع بورقيبة في قلب العاصمة التونسية يتناقشون الوضع السياسي بكلّ حماس على بعد أمتار من وزارة الداخلية سيّئة الصيت، الطوابير المنتظمة أمام المخابز والمتاجر، الاحترام الاستثنائي لإشارات المرور وإفساح سوّاق السيّارات الطريق والابتسامة تعلو محيّاهم، لجان حماية الأحياء ليلًا... وفي النهار مسيرات مطلبيّة لا تنتهي لفئات وقطاعات مختلفة من الشعب، حملة عزل المسؤولين السابقين على رأس الإدارات... صار الجميع يتحدّث في السياسة في كلّ مكان، بعد أن كان ذلك أمرًا محرّمًا لا يجرأ عليه سوى بعض "المجانين"... وأنت تستعيد هذه الشذرات من ذاكرة الأحداث التي أعقَبت مغادرة الديكتاتور بن علي البلاد يوم 14 جانفي/كانون الثاني 2011 إثر تفاقم الاحتجاجات الشعبيّة، تُدركُ عظمة تلك "الأيّام التي هزّت العالم"، كما وصف جون ريد الثورة الروسية قبل حوالي قرن.

اليوم، بعد انقضاء عقد كامل على ذلك الحدث التاريخي، مازال الكثيرون يتساءلون في تونس وخارجها، هل ما وقع في تونس كان ثورة أصيلة أم انتفاضة عابرة أم "مؤامرة خارجية" أم لعلّها "أكثر من انتفاضة وأقلّ من ثورة"، كما وصف سمير أمين ما حدث العام نفسه في مصر؟ وكيف

يمكن إذًا تفسير استمرار الشباب المُهمَّش، في الجهات الداخلية –التي شهدت اندلاع أحداث 17 ديسمبر/كانون الأول 2010– والأحياء الشعبية المحيطة بالعاصمة في التظاهر ومواجهة البوليس؟

هل "الإجابة هي تونس" فعلًا، كما يقول بعض المصريّين المتحسّرين على عودة الديكتاتوريّة في بلدهم؟ ما حقيقة "الاستثناء التونسي"، مقارنة بفشل الثورات في ليبيا ومصر والبحرين واليمن وسوريا، وماذا عن النجاح المفترض للثورة والانتقال الديمقراطي؟

للإجابة على هذه الأسئلة وغيرها قد نحتاج بدايةً إلى العودة إلى ما قبل اندلاع الثورة.

كيف وصلنا إلى "الثورة"؟ عودة إلى سياق اندلاع انتفاضة 17 ديسمبر/كانون الأوّل

لا شكّ في أنّ تزايد بطالة الشباب وتهميش الجهات الداخلية كانت السبب الرئيسي لاندلاع الانتفاضة الشعبية أواخر 2010. إذ أتَت حادثة حرق الشابّ محمّد البوعزيزي (الذي قاوم البطالة بالعمل غير النظامي كبائع خضار متجوّل) لنفسه في سيدي بوزيد (ولاية في وسط تونس) بصفتها تكثيفًا لإحباط فئة الشباب المُعطَّل عن العمل في الجهات المُهمَّشة، التي راكمت الاحتجاجات خلال السنوات السابقة (انتفاضة الحوض المنجمي 2008، أحداث الصخيرة ثمّ بن قردان في 2010). إذ تشير الأرقام إلى ارتفاع نسب المعطّلين عن العمل خلال سنوات ما قبل الثورة. فرغم اجتهاد الأجهزة الإحصائية للديكتاتورية في تثبيت نسبة البطالة في 13% (من خلال احتساب من يعملون في قطاعات هشّة موسميّة كالسياحة والحصاد الزراعي) فإنّ بطالة فئة الشباب (بين 15 و29 عامًا) بلغت 31% على أقلّ تقدير.

وهي أرقام عكست فشل الخيارات الاقتصادية النيوليبرالية لنظام بن علي، الذي راهن على الترفيع في نسب المتخرّجين الجامعيين المؤهلين للعمل في القطاع الخاصّ ولجلب الاستثمارات الأجنبية، وعلى اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ عام 1995. تلك الاتفاقية التي لم تنجح في حلّ معضلة البطالة، بل أدّت الى تدمير قطاع النسيج وإضافة حوالي نصف مليون عامل إلى صفوف فاقدي الشغل.

ومن سمات هذه السياسات التنموية الفاشلة تَرَكُّز أهم البنى التحتية العمومية واستثمارات القطاع الخاص في الولايات الساحلية على حساب الولايات الداخلية. وقد مَثَّل ذلك استمرارًا لخيارات اقتصادية وضعها المستعمر الفرنسي تسهيلًا لنهب ثروات البلاد. وهذا ما يفسر إلى حد

كبير ارتفاع نسب الفقر والبطالة في المناطق غير الساحلية،[2] ومن ثم اندلاع انتفاضة/ثورة 17 ديسمبر في وسط البلاد في سيدي بوزيد، ثم انتقالها الى القصرين، الولاية الداخلية المجاورة، ومن هناك إلى ولايات مهمشة أخرى وصولًا إلى الأحياء الفقيرة المحيطة بالمدن، حيث يعيش في ظروف صعبة كثير من أبناء المناطق الداخلية الذين قدموا إلى العاصمة والمدن الكبيرة بحثًا عن الشغل وظروف عيش أفضل.

إثر نجاح نظام بن علي في السنوات الأولى من حكمه (وصل إلى السلطة إثر انقلاب طبّي عام 1987) في القضاء على أهم خصومه السياسيين، ممثّلًا في حركة النهضة الإسلامية، بادر من أجل اكتساب شرعية شعبية إلى اتخاذ إجراءات تنموية لصالح المناطق الداخلية الأكثر عزلة، مثل تشييد الطرقات والربط بشبكات الماء والكهرباء (من خلال ما عُرف بالصندوق الوطني للتضامن، المموّل من ميزانية الدولة ومن اقتطاعات جبائية وتبرعات المواطنين). إلا أنه سرعان ما انكشف الطابع الدعائي والمؤقت لهذه «الإنجازات»، كما كان يسميها الإعلام الرسمي وسط التسعينيات. إذ لم يلبث النظام أن واصل في نفس السياسات «التنموية» الفاشلة. وما زاد الطين بلّة هو سماح بن علي لعائلته وعائلات أصهاره بالاستيلاء على بعض الشركات العمومية، وما توفره من سيولة، والصفقات العمومية، وباستنزاف البنوك المملوكة للدولة من أجل الإثراء السريع الفاحش. أدى ذلك تقريبًا إلى حصر تراكم رأس المال وتركيزه في يد هذه القلة القليلة من العائلات المتصاهرة (تحكمت بـ21% من الاقتصاد التونسي وفق تقرير للبنك العالمي). وهو ما ساهم في توسيع رقعة السخط على النظام إلى جزء من البرجوازية التي حُرمت من المنافسة في عدد من القطاعات المجزية. ومع ارتفاع نسب البطالة لدى أصحاب الشهادات الجامعية منتصف الألفينيات (بلغت حسب الأرقام الرسمية المشكوك في نزاهتها 22%)، فَقَد النظام مصداقيته لدى شرائح عريضة من الطبقة الوسطى التي كان يفاخر بها.

بتضافر أسباب الغضب وتعدد أطرافه، جاءت حادثة بوعزيزي كقادح أشعل الاحتجاج الشعبي على امتداد البلاد.

يمثل بائع الخضار المتجول الذي أشعل الانتفاضة في سوق سيدي بوزيد شريحةً اجتماعية واسعة على امتداد البلاد من الشباب الذين انقطعوا عن مواصلة الدراسة، ولم يجدوا صيغة «قانونية» لـ«الإندماج» في سوق الشغل الضيقة وشديدة الانتقائية. تهمة «الانتصاب الفوضوي»

التي وجّهها أعوان الشرطة البلدية في سيدي بوزيد للبوعزيزي، هي تهمة شائعة في مختلف ولايات تونس، ويعاني منها خاصةً أبناء الأحياء الشعبية الفقيرة في المدن. إلا أن ما يميز البوعزيزي هو انتماؤه إلى منطقة فلاحية بالأساس، عانت وما زالت تعاني من تهميش وتفقير صغار الفلاحين وانتزاع أراضيهم لصالح البرجوازية الزراعية (خاصة من ولاية صفاقس). إذ شهدت مدينة سيدي بوزيد قبل بضعة شهور من حادثة البوعزيزي اعتصامًا لفلاحين صغار من منطقة الرقاب ندّدوا بمحاولة البنك الوطني الفلاحي (التابع للدولة) سلبَهم أراضيهم، وقَمعَ البوليس تحرّكهم.

يمكن القول إذًا إن الانتفاضة بدأت على يد عامل يومي غير نظامي، من وسطٍ فلاحي مُفقَّر، أو بعبارة أخرى: فلاح محروم من الأرض وممارسة الفلاحة، رفض الانضباط لقواعد السوق التي تُوجب عليه أن يكون مُعطلًا عن العمل، وأحد جنود جيش الاحتياط لدى رأس المال المتمركز بإحدى الولايات الساحلية. وسرعان ما امتد لهيب الانتفاضة إلى بقية معتمديات ولاية سيدي بوزيد، مثل منزل بوزيان والمكناسي والرقاب، حيث سقط شهداء آخرون، ثم إلى ولايات القصرين وسليانة والكاف المجاورة، حيث نجد تقريبًا الفئات الاجتماعية نفسها: شباب مُعطل عن العمل ومحروم من وسائل ممارسة الفلاحة، النشاط الرئيسي لمنطقتهم في ظل افتقارها لأنشطة صناعية، وَجدَ في الاحتجاج على قتل شبان آخرين فرصةً للتعبير عن رفضه لنفس سياسات التهميش المُسلطة عليه أيضًا.

وسرعان ما احتُضِن احتجاج الفلاحين المُفقرين المحرومين من الأرض ومن العمل من طرف مناضلين سياسيين محليين ونقابيين من المنتسبين إلى الفروع الجهوية للاتحاد العام التونسي للشغل، وهو أكبر وأهم منظمة نقابية في البلاد، تدافع أساسًا عن مصالح الطبقة الوسطى المرتبطة بالوظيفة العمومية (نقابات التعليم الأساسي والثانوي من أهمها) في تعبيرٍ عن تدهور ظروف عيش هذا القطاع من الطبقة الوسطى. وساعد الوعي السياسي والطموحات الديمقراطية للعديد من القيادات المحلية لهذه النقابات في إعطاء هذه الانتفاضة شعاراتها (من أهمها وأولها «التشغيل استحقاق يا عصابة السُرّاق!»).

ومع إصرار النظام على القمع الدموي (خاصّة مساء 8 يناير وسقوط خمسة شهداء في مدينة تالة في ولاية القصرين)، عم الغضب أرجاء البلاد وكثفت أحزاب «المعارضة الديمقراطية» (أساسًا

حزب العمال الشيوعي والحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد[3]...) ومناضلو الاتحاد العام لطلبة تونس، والنقابيون، والمحامون المُسيسون والمناضلون الحقوقيون، تحركاتهم المساندة في الجامعة (قبل أن تُغلَق بقرار عطلة استثنائية) ثم في شوارع العاصمة وساحاتها. إذ وجدت هذه الأحزاب (التي تمثل بأغلبها شرائح برجوازية صغيرة مثقفة) الفرصة سانحة للتخلص من الاستبداد السياسي، ورديفه القمع الأمني، الذي سُلط بدرجات وأشكال مختلفة طيلة عقود على مختلف الطبقات الاجتماعية تقريبًا.

وسرعان ما كانت هذه التحركات تُقمع أو تحاصَر من قوات البوليس. إلا أن ما عدل الكفة لصالح الانتفاضة كان بلا شك انضمام شباب الأحياء الشعبية المحيطة بالمدن. فهذه الفئة الاجتماعية المُهمشة، والتي تُعد من أكبر ضحايا النظام اقتصاديًا واجتماعيًا ورمزيًا ولا تخشى على ثروة أو امتيازات تخسرها، هي من تَحَدّت بوليس النظام وبادرت إلى حرق مقراته، مقدمةً عشرات الشهداء في الأحياء المحيطة بوسط العاصمة -مثل باب الخضراء وباب الجديد والملّاسين والكبارية- أو في الأحياء الشعبية في الضاحية الجنوبية -مثل حمّام الأنف أو الضاحية الشمالية (تحديدًا الكرم الغربي الذي لعب شبابه دورًا محوريًا في تهديد بن علي يوم «هروبه» في 14 يناير[4])- أو الأحياء الشعبية لمدن سوسة (وكذلك القرى المهمّشة بولايات الساحل) وصفاقس وغيرها.

تضافر اندفاع شباب الأحياء الشعبية واستبسال شباب الجهات المُهمّشة مع التقاط بعض قيادات اتحاد الشغل -تحت ضغط قواعدها- لمعنى اللحظة التاريخية. فبادر اتحاد المنظمة الجهوي في مدينة صفاقس (ثاني أكبر مدينة في البلاد وتُعد عاصمتها الاقتصادية) إلى الدعوة إلى إضراب عامّ يوم 12 يناير. مَثَّل هذا الإضراب العام الناجح وما شهده من مظاهرة ضخمة غير مسبوقة ومواجهات عنيفة مع البوليس منعرجًا حاسمًا، وهز الحدث أركان النظام. تلا ذلك دعوة مماثلة من الاتحاد الجهوي للمنظمة نفسها إلى إضراب عامّ جهوي في العاصمة يوم 14 يناير. وفي الأثناء ارتكب بن علي (متأثّرًا بنصائح بعض بطانته) خطأ مميتًا عندما حاول تهدئة التونسيين في خطاب ليلة 13 يناير. فإلى جانب محاولته رشوة بعض المعارضة الديمقراطية بعرضه عليها المشاركة في حكومة انتقاليّة (وهو ما قَبِل به بعضها في الكواليس منذ 12 يناير)، فقد بدا مرتبكًا وهو يخاطب الشعب لأول مرة باللهجة الدارجة مدعيًا أنه «هم الجميع من المعارض إلى البطال [أي المُعَطَّل عن العمل] إلى رجل الأعمال»، بعد أن كان في خطابيه السابقين إثر اندلاع

الأحداث يتوخّى لهجة التهديد و«الحزم». زعم الديكتاتور أن البعض قد «غالطه»، مبرئًا ذمته من إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، ووعد بإطلاق الحريات العامة وبعدم الترشح مجددًا لرئاسة البلاد وبمحاسبة «الفاسدين». كما أرفق بن علي هذا الخطاب بإعلانه وتنفيذه جملة من الإجراءات الهادفة إلى تخفيف الغضب الشعبي، مثل رفعه الحظر عن المواقع الإلكترونية السياسية والإعلامية المعارضة والمدوّنات وصفحات الفيسبوك المحجوبة.

ولم تنجح المحاولات البائسة لاحتواء الموقف من خلال خروج أنصار بن علي وحزبه للاحتفاء بالخطاب وتنظيم بعض البرامج التلفزية «الحوارية» التي استُدعيت إليها بعض الشخصيات المعارضة اللينة. بدأ صباح يوم 14 يناير المشهود بتدفق المتظاهرين -الذين لبّوا دعوات انتشرت على فيسبوك للتجمّع في ساحة محمد علي الحامي (مقرّ الاتحاد العام التونسي للشغل)- في وسط العاصمة. وقد شجّع انسحاب قوّات الشرطة واستبدالها بقوّات الجيش نزول الناس أكثر إلى أن امتلأ شارع بورقيبة -الجادة الرئيسية في العاصمة- في مشهد تاريخي غير مسبوق. وهناك اعتصم الآلاف أمام مقرّ وزارة الداخلية -رمز قمع الدولة وجبروتها- هاتفين بـ«إسقاط النظام» ورحيل بن علي. وقد دامت المظاهرة، التي قادها المحامون وبعض المناضلين السياسيّين، كامل النهار تقريبًا قبل أن تتحوّل إلى مواجهات مع قوّات البوليس التي خرجت من مقرّها بعد أن استشعرت على ما يبدو خطر اقتحامها مع وصول موكب جنازة أحد شهداء الأحياء الشعبية.

تكرّر المشهد نفسه تقريبًا في جلّ مدن البلاد، حيث تحوّلت إلى ساحات كرّ وفرّ بين المتظاهرين وقوّات البوليس. وكان من أبرز أحداثها هجوم المتظاهرين على بيوت بعض أصهار بن علي وإحراقها. وفي ظلّ هذا المشهد المتفجّر بدأت عائلة بن علي وأصهاره من عائلة الطرابلسي في الهروب من البلاد خوفًا على أرواحهم. وحسب ما تسرّب لاحقًا من تحقيقات[5] مع مسؤولين أمنيّين وعسكريّين ومن مؤلفّات حاولت فهم ما حصل ذلك اليوم، يبدو أن بعض المحيطين ببن علي -ومن ضمنهم صهره مروان المبروك[6] ورئيس جهاز الأمن الرئاسي علي السرياطي- ساهموا في إرباكه وتخويفه (نقلًا عن مصادر استخباراتيّة غربية) عبر إبلاغه بهجمات وشيكة محتملة على القصر. وهو ما دفع بالديكتاتور إلى ركوب الطائرة مع عائلته نحو السعوديّة آملًا العودة منها بسرعة لقيادة عملية السيطرة على الأوضاع.

كيف وقع إجهاض الثورة؟

يشير ما سبق سرده من أحداث إلى أن الانتفاضة الشعبية قد خلقت ارتباكًا وشرخًا داخل أجهزة الدولة، ممّا أدّى ببعض أركانها إلى محاولة إنقاذ النظام عبر التخلّص من رأسه مُمثّلًا في بن علي وعائلته، أي الرموز التي تختزل غضب ونقمة التونسيين. وقد مثّل تاريخ 14 يناير لحظة ارتباك حقيقي لطبقة البرجوازية الكمبرادورية المهيمنة على المجتمع التونسي، لحاجتها الماسّة إلى الاستقرار لتأمين مصالحها المتشابكة مع السوق الأوروبية.

فهذه الطبقة -المتمركزة تاريخيًا على الشريط الساحلي الشرقي (العاصمة ومنطقة الساحل وصفاقس) والمرتبطة مصلحيًا بالسلطة السياسية ودولتها المخزنية-[7] تكيّفت لاحقًا مع الاستعمار الفرنسي وارتبطت به اقتصادًا وثقافة وسياسة حتى بعد الاستقلال الرسمي للبلاد عام 1956. وبعد أن استفادت من السياسة الليبرالية لرئيس الحكومة الأسبق الهادي نويرة -الذي فتح بداية السبعينيات باب التفويت في الشركات العمومية للقطاع الخاصّ[8] إثر إجهاض تجربة التعاضد «الاشتراكيّة»- استغلّت هذه الطبقة أسبقيتها للاستفادة من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لاحقًا.

ابتعدت هذه البرجوازية عن القطاعات المنتجة -ذات الطاقة التشغيلية العالية والضامنة لسيادة البلاد- مثل الفلاحة والصناعة الثقيلة أو تلك الموجّهة للسوق الداخليّة الضيّقة. ومع تدمير الاتفاق مع أوروبا لصناعة النسيج تقريبًا[9] -في ظلّ عدم حماية الدولة لها- اتجّه الرأسماليون التونسيون نحو القطاعات سريعة الربح وذات القيمة التقنية الضعيفة واليد العاملة منخفضة التكلفة. فنشطوا في المقاولة لرأس المال الأجنبي -الباحث عن تخفيض مصاريفه- في بعض حلقات سلسلة الإنتاج (مثل مكوّنات السيّارات والطائرات والكوابل وإلخ) أو في بعض الصناعات التحويلية الموجّهة للتصدير بالأساس (مثل النسيج والصناعات الكيمياوية والغذائية وإلخ)، مع توجّه متزايد نحو قطاع الخدمات (السياحة، والاتصالات، والبنوك، والمساحات التجارية، وخدمات شركات النفط، وإلخ) وفي بعض القطاعات التوريديّة لمختلف المواد الاستهلاكية الكماليّة (مثل توريد السيّارات الذي تحتكره فئة صغيرة). كما تَخَصّص جزءٌ منها في تصدير المواد الأوّلية (لا سيما في مجال الفلاحة التصديرية[10] كالتمور وزيت الزيتون والقوارص) بتشجيع من الدولة الساعية دومًا وراء العملة الصعبة. وقد أدّى هذا المنوال -على مرّ عقود- إلى تفاقم العجز

التجاري، وساهم في تكريس التبعية الاقتصادية الهيكلية للاتحاد الأوروبي وتعاظم الارتهان للمؤسسات المالية المانحة وشروطها المجحفة التي تخدم رأس المال المصرفي في المراكز الإمبرياليّة.

إلّا أنّ هذه البرجوازية رأت كذلك في الثورة فرصة حقيقيّة لتنعتق بدورها من قبضة بن علي وأصهاره. لكن ارتياح هذه الطبقة وتفاؤلها كان مختلطًا بالخوف من تجذّر المسار الثوري بعد ما رأته من عزم وتصميم أبناء الجهات المهمّشة على مواصلة حراكها الذي بدأته، مسنودةً ببعض المجموعات اليسارية الثورية والنقابيين الجذريين.

إذ بادر شباب تلك الجهات (وتحديدًا ولايتي سيدي بوزيد والقصرين) إلى التنقل إلى العاصمة تونس والاعتصام أمام مقرّ رئاسة الحكومة، في ساحة القصبة في العاصمة (حيث تعاطف معهم أبناء الأحياء الشعبية في المدينة القديمة)، مطالبين بخروج بعض رموز سلطة بن علي الذين بقوا في الحكم، مثل وزيره الأوّل محمّد الغنوشي (الذي أسس حكومة انتقالية مع بعض أحزاب المعارضة الإصلاحية: الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد) وأحمد فريعة وزير الداخلية. وقد وقع قمع اعتصام القصبة الأوّل في 29 يناير، بعد ستة أيام على انطلاقه، لكن الاحتجاجات لم تتوقف في مختلف أنحاء البلاد وعاد المعتصمون مجدّدًا إلى القصبة يوم 20 فبراير.

لم يكتف المعتصمون هذه المرّة بمطلب استقالة حكومة محمد الغنوشي، بل طالبوا أيضًا بحلّ حزب التجمّع الحاكم السابق وبتنظيم انتخابات لمجلس تأسيسي، إلى جانب بقية المطالب المعروفة كمحاسبة قتلة الشهداء وتحقيق التنمية للجهات المحرومة. وكان لافتًا هذه المرّة مشاركة شباب من أحزاب معارضة أخرى كانت على خلاف مع الحكومة الانتقالية (حزب العمّال وبدرجة أقلّ عناصر من حركة النهضة)، وخاصّةً الدعم اللوجستي من قيادة اتحاد الشغل والهيئة الوطنية للمحامين.

وفي المقابل، شهدت منطقة المنزه المحاذية للعاصمة -حيث يعيش أبناء الطبقات البرجوازية والشرائح العليا من البرجوازية الصغيرة- ما عُرف باعتصام «القُبّة» (وهو اسم قاعة للرياضات الجماعيّة)، حيث تجمّع بضع مئات من أبناء الطبقة الوسطى (وصفوا أنفسهم بـ«الأغلبية الصامتة») يوميًا بعد دوام عملهم لمساندة حكومة محمّد الغنّوشي. إذ طالبوا باستعادة «الأمن والاستقرار» وبتنظيم انتخابات رئاسيّة، عوضًا عن انتخاب المجلس التأسيسي الذي طالب به

معتصمو القصبة. ورفضوا كذلك «المجلس الوطني لحماية الثورة» الذي أسّسته بعض الأحزاب اليسارية، إلى جانب حركة النهضة واتحاد الشغل، في سياق ضغطها على الحكومة.

مثّلت تلك اللحظة تكثيفًا سياسيًا واضحًا للصراع الطبقي في تونس. فمن جهة، عبّرت ساحة القصبة عن أبناء الطبقات الشعبية والجهات المُهمّشة المفتقدة للقيادة والرؤية السياسية الواضحة، ما سهّل قيادتَها من طرف الشرائح الدنيا من البرجوازية الصغيرة ممثّلة في أحزاب يمينية (النهضة التي كانت مستمرّة بالسّعي إلى ترميم أوضاعها بعد عقدين من القمع) وأخرى يسارية صغيرة (كحزب العمّال الشيوعي والحلقات الوطنية الديمقراطية الخارجين من سنوات العمل السرّي والواجهات النقابيّة والجمعياتية) ومنظمات تسيطر عليها البرجوازية الصغيرة الانتهازية الساعية لتحسين مكاسبها ضمن التوافق الطبقي وبعض الإصلاحات السياسية (قيادة اتحاد الشغل والهيئة الوطنية للمحامين).

وفي الجهة المقابلة في ساحة القُبّة، كانت هناك البرجوازية التقليدية (وتحديدًا برجوازية الساحل والعاصمة) الخائفة على مصالحها -بعد سقوط حزب التجمّع الذي كان يحميها ويكبّلها في آن- ومعها الشرائح العليا من البرجوازية الصغيرة المعنيّة أكثر بالاستقرار وبقيم «الحداثة» و«العلمانية» النسبيّة، اللتان تُعَدّان من مكاسب الدولة البورقيبيّة (وقد عبّر عنها في تلك اللحظة بالأساس حزبيْ الديمقراطي التقدّمي والتجديد).

نجح المعتصمون في تحقيق مطلبيْ رحيل حكومة الغنوشي والمجلس التأسيسي الذي سيضع دستورًا جديدًا إثر مسيرة حاشدة يوم 25 فبراير 2011. إذ استقال الغنوشي بعد يومين ليأتي مكانه وجه قديم من المنظومة (لم يتورّط كثيرًا مع نظام بن علي) هو الباجي قائد السبسي. مثّل ذلك ضربة موفّقة من البرجوازية التقليدية التي عرفت كيف تطمئن الجميع: قيادة اتحاد الشغل الخائفة من ملفّات الفساد التي قد تؤدّي بها إلى المحاسبة وهيئة المحامين (التي سيطر عليها الإسلاميون في ذلك الوقت)، وكذلك بقية الفئات الباحثة عن استرجاع الأمن والهدوء، وخاصّة السفارات الغربية المتوجّسة من تصاعد المسار الثوري. وكان الاتفاق على فضّ الاعتصام وتشكيل «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي» برئاسة أستاذ القانون الدستوري عياض ابن عاشور. وقد كانت هيئة انتقالية –من مهامها الرئيسية اقتراح قانون انتخابي جديد– وضمّت ممثّلين عن كلّ أحزاب المعارضة السابقة والجمعيات

والمنظمات التي لعبت دورًا في معارضة بن علي إلى جانب بعض المستقلّين. وتمّ التوافق على المُضيّ إلى انتخابات المجلس التأسيسي لصياغة دستور جديد وانتخاب حكومة جديدة، وهو ما حصل في 23 أكتوبر 2011.

لم تكتف الطبقات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة بالالتفاف على انتفاضة الطبقات الشعبية (أيْ العمّال النظاميّين، وغير النظاميّين، وصغار الفلاحين والفلاحين بلا أرض وعموم المهمّشين). بل فتحت كذلك الباب واسعًا لتدخّل القوى الإمبرياليّة وفرض وصايتها على مسار «الانتقال الديمقراطي». هذا التدخّل كان واضحًا منذ الفترة الأولى تقريبًا. فبعد أن تفاجأت القوى الإمبريالية المؤثّرة في تونس (فرنسا والولايات المتحدة) بالانتفاضة، سارعت لاحقًا إلى مجاراتها واحتوائها (ابتداءً من بيان وزارة الخارجية الأمريكية في 9 يناير 2011 الذي دعا إلى احترام إرادة الشعب التونسي). ويُرجّح أنّ الأمريكيين كانوا وراء الإيعاز للسعوديّين بالاحتفاظ ببن علي ومنعه من العودة إلى تونس (ولاحقًا تقييد حركته ومنعه من التواصل مع الإعلام). إذ رأت واشنطن فيما يجري فرصة لتجربة مقولاتها عن «الشرق الأوسط الجديد»[11] وعن «تشجيع الديمقراطية» الليبرالية (كما أشار إلى ذلك أوباما في خطابه الشهير في القاهرة عام 2009) التي تحفظ هيمنتهم على المنطقة. ولذلك لم يكن غريبًا أن تُسارع حكومة محمد الغنوشي بعد يومين من خلع بن علي إلى تعيين النيوليبرالي مصطفى كمال النابلي، الموظف السابق في البنك الدولي، محافظًا جديدًا للبنك المركزي. وقد تصدّى النابلي منذ البداية لمطالبة مجموعات يسارية بالتدقيق في الديون الكريهة لنظام بن علي ورفض تسديدها. كما لم يكن مفاجئًا أن تبادر مجموعة الدول الثمانية إلى تنظيم مؤتمر دوفيل في فرنسا في مايو 2011. خلال هذا المؤتمر سعت القوى الامبريالية الرئيسية إلى احتواء بلدان «الربيع العربي» (تونس، مصر، اليمن...) عبر إغراق حكوماتها المؤقتة بالقروض ووعود وهميّة بإرجاع أموالها المنهوبة وبتقديم المساعدات والاستثمارات، وإلى طمأنة أنظمة أخرى تابعة لها، بدأت تشهد بدورها احتجاجات اجتماعية وسياسية (المغرب الأقصى والأردن). إلّا أنّ الأخطر كان التوريط المبكّر للدول التي شهدت ثورات شعبيّة في الوصفات «الإصلاحية» للمؤسسات المالية الدوليّة، والمشروطة بسياسات التقشّف والاقتراض.[12] وهو ما ترتّبت عليه التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السلبيّة التي نشهدها اليوم.

مثّل إخلاء ساحة القصبة يوم 3 مارس وتقلّد قائد السبسي رئاسة الحكومة وإشرافه على المرحلة الانتقالية تاريخ بداية هزيمة الانتفاضة وإجهاض تحوّلها إلى ثورة (أو هزيمة الثورة كما يرى البعض)، أو بعبارة أخرى بداية انتصار قوى الثورة المضادّة. عجز معتصمو الجهات المهمّشة والأحياء المفقّرة عن تقديم ممثّلين سياسيّين عنهم، ما أفسح المجال لاكتساح المشهد السياسي من عشرات الأحزاب السياسيّة المتعطّشة للنشاط القانوني. وكانت ضمنها أحزاب يساريّة ضعيفة عجزت عن القراءة السليمة لأولويات المرحلة (من ذلك انخراط جزء منها في الصراع الهويّاتي بين العلمانيين والإسلاميين[13] الذي أجّجته وسائل الإعلام البرجوازي كقناة نسمة) والتأثير في ميزان القوى، فانخرطت في وهم «التغيير عبر صندوق الانتخابات». ومنذ ذلك الوقت بدأ النظام باستعادة توازنه وترميم شوكته الأمنية. وتوقّف الحراك الجماهيري ذو الأهداف السياسية في العاصمة، ليتذرّر الزخم ويتحوّل إلى احتجاجات اجتماعيّة متفرّقة ومنفصلة عن بعضها في الجهات الداخلية – حول أولويات اقتصادية واجتماعية محلّية أو فئويّة (مثل تحرّكات عمّال شركات المناولة الذين نجح اتحاد الشغل في إدماجهم ببعض الشركات العمومية كشركة فسفاط قفصة). وحتى ملفّ حقوق عائلات شهداء وجرحى الثورة، الذي كان يفترض أن يكون جامعًا على مستوى وطني، فقد تضرّر خلال تلك الفترة من الانقسامات نتيجة توظيفها انتخابيًا من بعض الأحزاب. ومع بداية مسار«تأسيس الجمهورية الثانية»، تراجع حراك الشارع ليفسح المجال للتنافس الحزبي الانتخابي ولولادة «المجتمع المدني»[14] ذي التمويل الخارجي بالأساس. وهكذا انتقلت تونس من مرحلة الانتفاض ذي الأفق الثوري إلى «الانتقال الديمقراطي» بوصاية إمبرياليّة نحو مزيدٍ من التبعيّة والنيوليبراليّة.

مرحلة التأسيس الديمقراطي: فترة الترويكا المضطربة و"الإرهاب" في خدمة النيوليبرالية

شهدت انتخابات 23 أكتوبر/تشرين الأوّل 2011 فوز حركة النهضة التي نجحت سريعًا في تنظيم صفوفها بعد عقدين من الملاحقة الأمنية (لا شكّ أنّ الدعم المالي من قطر والسياسي من تركيا لعب دورًا أساسيًا في ذلك)، مستفيدةً لا من سهولة انتشار خطابها الديني فحسب، بل كذلك من صفتها أبرزَ ضحايا الديكتاتورية. وتحالفت الحركة مع حزبيْن محسوبين على وسط اليسار –تبيّن أنّهما أقرب لوسط اليمين– هما «حزب المؤتمر من أجل الجمهورية» (الذي حصل زعيمه المنصف المرزوقي على رئاسة الجمهورية من دون صلاحيات تُذكر ودون سعي منه للحصول على وزارات

اقتصاديّة) وحزب التكتل من أجل العمل والحرّيات (الذي تبوّأ زعيمه مصطفى بن جعفر رئاسة المجلس التأسيسي المُخوّل بوضع دستور جديد للبلاد).
بقيت النهضة في الحكم حتى ديسمبر 2014. وقد عرفت تلك المرحلة زخمًا عاليًا من الأحداث يمكن تلخيص أهمّها وأكثرها دلالة في ما يلي:

- محاولة حركة النهضة في البداية مواجهة بقايا حزب التجمّع الدستوري السابق وامتداداته في الدولة، إلّا أنّها سرعان ما عدلت عن خطاب «التطهير الثوري» لتختار العمل على عقد صفقات مع جزء من المنظومة السابقة في مجالات السياسة والإعلام والأمن والاقتصاد.[15]
- بالتوازي مع ذلك انخرطت في معركة خطرة مع جزء من المجتمع يتمسّك بما راكمته تونس من قيم علمانية ومكاسب اجتماعيّة –خاصّة للنساء– وذلك من خلال تلويحها بمسودّة أولى للدستور تضمّنت بنودًا ذات مضمون رجعي.[16] كما عمدت الحركة إلى فتح الباب للتيّارات السلفيّة (التي استفادت من مناخ الحرّيات الجديد وضعف الدولة) والعمل على توظيفها في صراعها ضدّ خصومها من اليسار والليبراليين.

وفيما كانت الأحزاب السياسية المعبّرة عن البرجوازية الكمبرادورية التقليدية (مثل حزب المبادرة وحزب الوطن) تشكو من التشتّت بعد حلّ حزب التجمّع، وفي ظلّ فشل الأحزاب الليبرالية الجديدة (حركة آفاق، الحزب الجمهوري...) في تمثيل مصالح جميع أقسام البرجوازية الكمبرادوريّة، حاولت بعض أحزاب اليسار والتيّار القومي التقدّمي توحيد صفوفها في إطار «الجبهة الشعبية لتحقيق أهداف الثورة»، ومن خلال سعيها إلى الالتحام بالاحتجاجات الاجتماعية المتصاعدة في بعض المناطق.[17] وسرعان ما تصاعد التوتّر بين النهضة من جهة (بمساندة شقّ من السلفيين ومنظمة رديفة أطلق عليها تسمية «روابط حماية الثورة»)، ومن جهة ثانية حزب نداء تونس (الذي أسّسه الباجي قائد السبسي وجمع فيه شتات «التجمّعيين») المتحالف ضمنيًا مع اتحاد الشغل.[18] فيما تقاطع طريق الجبهة الشعبيّة مع الفريق الثاني تارةً للدفاع عن الحرّيات وحقوق النساء، وتارةً لرفض توجّهات الحكّام الجدُد النوليبرالية. أمّا اتحاد الصناعة والتجارة (المنظّمة الرئيسيّة للبرجوازية التقليدية تاريخيًا) فبَدا أنّه اختار الحياد في البداية. مثّلت القضايا الهويّاتية والثقافيّة العناوين الأبرز لهذا التوتّر، لكنّه كان في العمق صراعًا

على السلطة بين نُخبة جديدة تسعى للسيطرة على مفاصل الدولة ونُخبة قديمة تأبى التخلّي عن امتيازاتها ومواقعها.

أثّرت الأوضاع الجديدة على مؤسّسات الدولة، ومنها الأجهزة الأمنية والاستخباريّة، ما أتاح للمجموعات السلفية المتشدّدة التنظّم والتسلّح (خاصةً من ليبيا المجاورة التي كانت تشهد حربًا أهلية إثر إسقاط حلف النيتو لنظام القذافي) وتنفيذ بعض العمليات الإرهابية.[19] وتُعدّ عملية السفارة الأمريكية، الّتي اقتحمها المحتجّون السلفيون –إثر عرض فيلم مسيء للرسول محمّد– علامةً فارقة. وقد مثّل اغتيال شكري بلعيد، القيادي البارز في الجبهة الشعبيّة، في 6 فبراير 2013 منعرجًا مهمًا طَبَع هذه المرحلة. إذ برز القيادي اليساري قبل اغتياله بخطابه الصدامي ضدّ حركة النهضة وبنشاطه الكثيف في مساندة الاحتجاجات الاجتماعية (يضاف إلى ذلك تاريخ حافل بالعداء بين التيّار الوطني الديمقراطي الذي ينتمي إليه الشهيد وحركة النهضة منذ فترة الجامعة). وهو ما جعل أصابع الاتّهام (لا سيما من عائلته وقيادات حزبه وجزء هامّ من اليساريين والعلمانيين) تتجّه مباشرة إلى قيادة النهضة وتحمّلها مسؤولية اغتياله.

شهدت البلاد احتجاجات عارمة إثر اغتيال بلعيد، ما أربك النهضة ودفع رئيس حكومتها، والقيادي في الحركة، حمّادي الجبالي قبوله بمطالب المعارضة (بتشكيل «حكومة تكنوقراط» برئاسته، دون موافقة زعيمها راشد الغنّوشي، الذي عدّ ذلك «انقلابًا على الشرعيّة». عيّنت قيادة النهضة وزير الداخلية القيادي علي العريّض مكان الجبالي لرئاسة الحكومة وقبلت بضمّ بعض الوزراء «التكنوقراط». لم ينجح هذا التغيير في التخفيف من حدّة توتّر البلاد. فتواصلت الاحتجاجات النقابية (كان لافتًا تشجيع قيادة الاتحاد نقاباتها في القطاع الخاصّ على التحرك في تلك الفترة) والاجتماعية، (مثلًا ما عرف بـ «الانتفاضة ضدّ الإتاوة» احتجاجًا على فرض ضريبة مسّت سوّاق سيارات الأجرة ونقل البضائع، وقد ساهمت النقابات المنضوية في اتحاد الأعراف في تأجيجها. وفي 25 يوليو 2013 حصل المنعرج الحاسم باغتيال –نُسب مجدّدًا إلى تنظيم «أنصار الشريعة» السلفي الجهادي وقد اعترف أعضاء منه بذلك لاحقًا– قياديّ ثانٍ في الجبهة الشعبية: محمّد البراهمي، وهو زعيم التيّار الشعبي – قومي تقدّمي.

وفي سياق إقليمي معادٍ (انقلاب السيسي على الإخوان المسلمين في مصر قبل ثلاثة أسابيع) وتحت ضغط جماهيري عبر «اعتصام الرحيل» (الذي نظمّته «جبهة الإنقاذ»، وهي تحالف ضمّ الجبهة

الشعبية إلى نداء تونس وبقيادة الأخير، وبدعم من البرجوازية «الحداثية»[20] ووسائل إعلامها) أمام مقرّ المجلس التأسيسي طيلة شهر ونيف، اضطرّت حركة النهضة أخيرًا إلى التنازل. إذ اجتمع الغنوشي بقائد السبسي في باريس (بوساطة بعض رجال الأعمال والسياسيين اليمينيّين وبمباركة فرنسيّة) واتّفقا على صفقة تنازلت بموجبها النهضة عن الحكومة، مقابل المصادقة على دستور توافقي وإنهاء مهام المجلس التأسيسي في أقرب الآجال. وهكذا من خلال «الحوار الوطني» (الذي رعته محليا منظمات وطنية: اتحاد الشغل، اتحاد الأعراف، رابطة حقوق الانسان وهيئة المحامين، وخارجيًا سفراء مجموعة الثمانية) تمّ التوافق على «التكنوقراطي» مهدي جمعة (وزير الصناعة السابق في حكومة العريّض) رئيسًا للحكومة حتى انتخابات عام 2014.

بإبرام هذا الاتفاق، الذي احتُفيَ به محلّيًا ودوليًا، على أنّه إنجاز تاريخي استحقّ مهندسوه التونسيون جائزة نوبل للسلام، وقع إنقاذ مسار «الانتقال الديمقراطي» وتمّ أخيرًا التوافق على الدستور الجديد. إلّا أنّ واقع الطبقات الشعبيّة وسيادة البلاد لم يتحسّنا، بل ازدادا سوءًا. فبوصول المهدي جمعة، المدير السابق لشركة هوتشينسون (التابعة لشركة طوطال الفرنسية) الذي رشّحته رئيسة اتحاد الأعراف،[21] توقّفت «بقدرة قادر» الإضرابات العمّالية المؤطَّرة من اتحاد الشغل وتحديدًا في القطاع الخاصّ، ومُرّرت قوانين واتفاقيات خطيرة كرّست تبعيّة تونس لرأس المال الأجنبي (تحديدًا قانون خصخصة إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية) وغيرها من الملفات، ومن ضمنها التحضير للتفاوض على اتفاقية التبادل الحرّ الشامل والمعمّق بين تونس والاتحاد الأوروبي. كما ضغطت المؤسسات المالية الدولية وبعض جمعيات المجتمع المدني الليبرالي من أجل حشو الدستور الجديد بفصول تمسّ بسيادة البلاد وشعبها. لعلّ أخطرها كان الفصل المتعلّق بالتوازن المالي.[22] وقد مهدّت هذه الفترة الانتقالية القصيرة لما ستليها من مرحلة التوافق اليميني بمباركة إمبريالية.

وهنا لا يمكننا العبور عن نظريّة» عقيدة الصدمة «التي شرحتها الأكاديميّة اليساريّة ناعومي كلاين في بعض أعمالها. اذ أوضحت كيف تستغلّ القوى الامبرياليّة ومؤسساتها المالية الدولية – بتواطؤ مع البرجوازيات المحلّية– وقوع أحداث مزلزلة في بلد ما (كوارث، انقلاب، حرب وإلخ) من أجل الدفع بـ«تكنوقراط» ينفّذون سياسات نيوليبرالية لم تكن مقبولة سابقًا من الشعب. فمثلما استغلّ «صبيان شيكاغو» انقلاب بينوشيه في شيلي والغزو العسكري للعراق، استُغلّت الاغتيالات

والإرهاب في تونس. ويثير ذلك أسئلة مشروعة عن الارتباطات المحتملة بين الحركات الإرهابيّة في منطقتنا والقوى الامبرياليّة.

2014- 2019: تحالف اليمينيْن وتصاعد الاحتجاجات الاجتماعية

انتهت فترة المهدي جمعة بتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية، شهدت انتصارًا لافتًا لحزب نداء تونس الليبرالي (حزب ليبرالي معتمد على الخلفية البورقيبية لمؤسّسه وعلى شبكات حزب التجمّع المنحلّ) الّذي فاز بأغلبيّة مقاعد البرلمان وبرئاسة الجمهورية لزعيمه الباجي قائد السبسي. وحصلت حركة النهضة على المركز الثاني في البرلمان، فيما حلّت الجبهة الشعبية بعيدًا وراءهما في المركز الثالث بـ 15 مقعدًا. وأخلت خطابات التنافس والشيطنة الانتخابية بين حزبَي النداء والنهضة مكانها لتجسيد ما عُرف بـ«صفقة الشيْخيْن» (أي السبسي والغنوشي)، ليتحالف الغريمين السابقين في حكومة اختار رئيسها قائد السبسي.

شهدت هذه المرحلة انتصار الدولة على الحركات الإرهابية (بعد عدّة عمليّات دامية، كان أخطرها محاولة تأسيس إمارة سلفية في بنقردان الحدودية مع ليبيا)، فيما عرفت الاحتجاجات الاجتماعية تحوّلًا لافتًا كمًّا ونوعًا. إذ طغت عليها خلال هذه السنوات اعتصامات الشباب المُعطّل عن العمل (لا سيما من أصحاب الشهادات الجامعية) في مقرّات السيادة من معتمديّات وولايات (على سبيل الذكر، في شتاء 2016 ظلّ المحتجّون معتصمين في مقرّ ولاية القصرين طيلة سنة كاملة دون جدوى) ووزارات لمطالبة الدولة بتوفير الشغل والتنمية لجهاتهم المُهمّشة. ولكن منذ عام 2015، بدأت النضالات الاجتماعية تشهد تنوّعًا في الموضوع وكذلك الأسلوب. إذ برزت قضية جمنة،[23] (في الجنوب الغربي، ولاية قبلّي) وهي المدينة الصّغيرة التي خاض سكّانها معركة هامّة بمساندة مجموعات وتنظيمات يسارية بالأساس من أجل استرجاع أرضٍ كانت لهم، واستولت عليها الدولة وسوّغتها لرأس المال الخاصّ، أداروها بصورة جماعيّة عادت بالنفع على عموم مواطني المدينة. وهو ما فتح الباب لأوّل مرّة للنقاش العامّ والواسع حول وضع الفلاحة ومواضيع السيادة الغذائية ونمط الإنتاج (أو المنوال التنموي في الخطاب السائد إعلاميًا). ثمّ طرح الشباب المُعطَّل في جزيرة قرقنة قضيّة التشغيل من زاوية جديدة، أضاءت على ملفّ التصرّف في الثروة الطاقية من خلال معركتهم البطولية ضدّ شركة بتروفاك لانتاج الغاز.[24] وقد سبقتها قبل فترة حملة «وينو البترول؟» التي طالب فيها ناشطون بالشفافية في مجال استخراج المحروقات. وفي

نفس السياق شهد عام 2017 معركة (مازالت فصولها متواصلة بشكل متقطّع الى اليوم) في ولاية تطاوين الجنوبية، وذلك عندما اعتصم شباب الولاية وسط الصحراء، في منطقة تُعرف بـ«الكامور»[25] على تقاطع طريق تمرّ منه شاحنات نقل تابعة لشركات المحروقات الأجنبية. ومجدّدًا أثار الشباب قضيّة حقّ أبناء الجهة في الاستفادة من الثروات الطاقية التي تستغلّها تلك الشركات الأجنبية، مطالبين بالتشغيل والتنمية لكن بشعارات تعبوية جديدة من نوع «تأميم الثروات» مسترجعين موروث أجدادهم التاريخي وصراعهم ضدّ المستعمر الفرنسي. وقد استبسل شباب تطاوين في صمودهم طيلة شهور وعدم تراجعهم رغم التشويه الإعلامي والقمع البوليسي رافعين شعار «الرخّ لا!» (أي لا للتراخي).

ورغم ذلك لم تأبه الحكومتين اللتين أعقبتا انتخابات 2014 (حكومة الحبيب الصيد لسنة ونصف ثمّ يوسف الشاهد طيلة ثلاث سنوات ونصف) بمطالب الشباب المُعطّل والجهات المهمّشة. بل استمرّت السلطة في الخيارات النيوليبرالية نفسها وفي الاستجابة لإملاءات القوى الامبرياليّة ومؤسّساتها المالية الدولية. إذ واصلت في سياسات الاقتراض الخارجي والتقشّف والتفويت في مؤسسات القطاع العمومي. وشهدت فترة حكومة يوسف الشاهد اتخاذ بعض أخطر القرارات على سيادة البلاد وحقوق طبقاتها الشعبيّة، إذ صودق أثناءها على القانون الجديد للبنك المركزي، الذي كرّس «استقلاليته» عن الدولة، كما عرفت البداية الرسمية للمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاقيّة «الأليكا».

مثّلت هذه المرحلة منعرجًا هامًا في الصراع الطبقي بالبلاد، إذ تعلّمت الطبقات الشعبية من تجربتها ونضالاتها في السنوات السابقة أنّه لا يمكن تحقيق مكاسب إلاّ باستهداف رأس المال مباشرةً وعدم الاكتفاء بالضغط على هياكل الدولة العاجزة المرتهنة للبرجوازية الكمبرادورية في الداخل وللقوى الاستعمارية والمؤسسات المالية الدولية في الخارج.

رغم انخراط شباب اليسار في دعم مختَلَف هذه التحرّكات، إلّا أنّ قيادة الجبهة الشعبية اليساريّة كانت دائمًا متردّدة ومتأخّرة في دعمها (لابتعاد هذه التحرّكات عن التصوّر اليساري التقليدي للنضال الطبقي الذي يقوده العمّال). في المقابل سخّرت أغلب جهودها لأولوية البروز في وسائل الإعلام البرجوازي ومعارضة الحكومة في البرلمان، وللمنافسة في الانتخابات، مُهملَةً العمل القاعدي والاقتراب أكثر من النضالات اليومية للطبقات الشعبية.

2019: انتخاب قيس سعيّد: محاولة تغيير من داخل المنظومة قد تنتهي بالعودة إلى الديكتاتورية

في ظلّ عجز اليسار التقليدي (مُمثّلًا في الجبهة الشعبية التي انحلّت نتيجة صراعات داخلية قبيل انتخابات 2019)[26] على الالتحام بنضالات الطبقات الشعبية والتعبير عنها سياسيًا، كان فشله في الحصول على ثقة الناخبين أمرًا منطقيًّا (علمًا أنّ جزءًا هامًا من الطبقات تلك لم يعد يبالِ بالانتخابات)[27] في التشريعيّات والرئاسيات الأخيرة. وأمام إحباطها وتزايد كرهها لمختلف الأحزاب السياسية، بل ولـ«الديمقراطية» برمّتها لعجزها عن تحسين ظروف عيشها المتدهورة أصلًا، كان من الطبيعي أن تضع الطبقات الشعبية ثقتها في من مثّل في عينيْها «معاداة المنظومة» و«الاستقلالية عن الأحزاب الفاسدة» و«نظافة اليد». وهكذا حدثت مفاجأة وصول أستاذ القانون الدستوري قيس سعيّد إلى رئاسة الجمهورية في أكتوبر 2019.

وإلى جانب إحباط الطبقات الشعبية وبحثها عن «المنقذ النظيف» و«الحازم العادل» الذي سيرأف بحالها ويعيد «عطف الدولة» إليها، يُمكن تفسير صعود هذا الغريب عن عالم السياسة وأحزابها التقليديّة بكونه تعبيرًا عن «الأمل الأخير» لجزء من البرجوازية الصغيرة المحافظة وتحديدًا تلك التي تحنّ إلى استعادة «دولة الرعاية الاجتماعية» و«مصعدها الاجتماعي المُعطّل» منذ نهاية السبعينيات (أي منذ بداية ظهور نتائج انخراط تونس في الخيارات الليبرالية).

ومنذ وصوله للرئاسة، انخرط سعيّد في صراع محموم ضدّ الأغلبية البرلمانية بقيادة حركة النهضة وحليفيها اليمينيّين ائتلاف الكرامة (وهو تجمّع لسياسيين ديماغوجيين محافظين ثقافيًا) وحركة قلب تونس (تجمّع لانتهازيين يقودهم رجل الأعمل الفاسد نبيل القروي)، فيما حاول الحزب الدستوري الحرّ بقيادة عبير موسي (محامية خدمَت نظام بن علي) وراثة بقايا حزب نداء تونس الذي اندثر إثر وفاة مؤسّسه قائد السبسي في 25 يوليو 2019[28] ومن ثمّ المزايدة على سعيّد في الصراع مع النهضة.

بالتوازي مع ذلك واصلت الاحتجاجات الاجتماعية انتشارها وتنوّعها، لتشهد مزيدًا من انخراط صغار الفلاحين (مثلًا معركتي الهوايدية[29] وأولاد جاب الله)،[30] إلى جانب ما تعرفه البلاد شتاء كلّ عام من مواجهات بين شباب الأحياء الشعبيّة المُفقّرة وقوّات البوليس. ومثّل شتاء عام 2020-2021 علامة فارقة لما شهده (بمناسبة مرور عقد كامل على الثورة) من تحرّكات واسعة للأحياء

الشعبية المحيطة بالعاصمة (حيّ التضامن، سيدي حسين) وبعض الجهات الداخلية المُهمّشة (سبيطلة في ولاية القصرين)، حيث يتراكم سخط الشباب المُحبط من دولة لا تقدّم له شيئًا غير قمع البوليس. وقد رافقت هذه المواجهات تحرّكات مساندة هامّة من مجموعات يسارية وشبابية.

إلّا أنّ حكومة هشام المشيّشي (وهو إداري عديم الكفاءة اختاره سعيّد لينقلب عليه ويتحوّل إلى بيدق في يد النهضة وحلفائها) فاقمت غضب التونسيّين من خلال فشلها الذريع في إدارة أزمة وباء كوفيد 19.[31] إذ بات موت العشرات خبرًا يوميًا في ظلّ انهيار المنظومة الصحّية العمومية وعدم تجرّأ الحكومة على تسخير المصحّات الخاصّة أو فرض حجر صحّي شامل قد تضطرّ من خلاله إلى المسّ بمصالح البرجوازية.

انفجر هذا المزيج من الغضب والإحباط والخوف من المستقبل يوم 25 يوليو المنقضي (2021) في تحرّكات احتجاجية طالبت بحلّ البرلمان وتميّزت باستهداف حركة النهضة وتحميلها مسؤولية الأوضاع (من خلال حرق مقرّاتها في عديد الجهات). وفي ظلّ عدم توفّر بديل ثوري قادر على تأطير هذا الحراك، كانت الفرصة سانحة لقيس سعيّد كي يصفّي حسابه مع الائتلاف الحاكم ويُعلن مساء نفس اليوم حالة «الخطر الداهم»،[32] سمح لنفسه بموجبها بتأويل متعسّف للفصل 80 من الدستور، فأقال الحكومة وجمّد البرلمان ورفع الحصانة عن أعضائه وتحكّم بالسلطتين التشريعية والتنفيذية (وحتى بجزء من القضائية) مع وعده بعدم المسّ بالحرّيات. وعكست حالة الفرح والارتياح الشعبي لهذه القرارات الاستثنائية (والمتواصلة حتى تاريخ كتابة هذا المقال، أواخر أوت/آب 2021) مدى فشل «الاستثناء التونسي» الديمقراطي المزعوم. إذ أكّدت مرّة أخرى أنّ الحديث عن الحرّية هو بمثابة سراب في ظلّ ديمقراطية تمثيلية تتحكّم بها رؤوس الأموال والقوى الإمبريالية وتفتقد لأيّ مضمون اجتماعي أو سيادي.

خاتمة وسؤال عن الآفاق المستقبليّة

حاولتُ أن أوضح أنّ الانتفاضة الشعبيّة العظيمة التي أطلقها يوم 17 ديسمبر 2010 مُهمَّشو الجهات المحرومة وشباب الأحياء المفقّرة لم تنجح في التحوّل إلى ثورة، بمعنى تغيير جذري لنمط الإنتاج الاقتصادي يليه بناء منظومات سياسية وقيميّة وثقافية مغايرة. أو فلنقل إنّها كانت ثورة اندلعت بشعارات اجتماعيّة تعبّر عن مصالح الطبقات الشعبيّة وانتهت بمطالب سياسيّة تهمّ النخب البرجوازية الصغيرة بالأساس، وهو ما أدّى إلى هزيمتها. بدأ اجهاض تحوّل الانتفاضة الى

ثورة –أو هزيمة الثورة– يوم نجحت قوى الثورة المضادّة في إخلاء ساحة القصبة من المعتصمين، بعد أن تكفّلت البيروقراطية النقابية وبعض الأحزاب اليسارية بإقناعهم بالفتات الديمقراطي الليبرالي. وتُوّج ذلك بتنظيم انتخابات 23 أكتوبر 2011 في ظلّ هيمنة رأس المال وإعلامه، وتحت وصاية إمبريالية جسّدتها قرارات مؤتمر دوفيل وتوصيات وفود صندوق النقد الدولي. ومنذ تلك اللحظة انتهى «المسار الثوري» ليحلّ محلّه «مسار الانتقال الديمقراطي» نحو مزيدٍ من النيوليبرالية والتبعيّة للمراكز الإمبرياليّة.

ماذا عن المستقبل؟ يصعب التنبّؤ بما سيحدث في المرحلة المقبلة. ففي ظلّ انقسام المشهد السياسي (بما في ذلك اليسار) بين من يندّدون بـ«الانقلاب» وبين من يرونه «تصحيحًا للمسار» أو «استجابة جزئية للإرادة الشعبية تستحق الدعم النقدي»، مازال زمام المبادرة في يد قيس سعيّد وحده حتّى الآن. وهو لا يكترث كثيرًا بآراء الأحزاب السياسية أو المجتمع المدني، بل يبدو منتشيًا بالتأييد الشعبي ومقتنعًا بأنّه مكلّف برسالة ربّانية أو بمهمّة تاريخية تتمثّل في تحقيق إرادة الشعب. إلّا أنّه باستثناء شعاره الانتخابي «الشعب يريد» ومشروعه لتغيير النظام السياسي من الديمقراطية البرلمانية المعدّلة إلى ديمقراطية تنطلق من المحلّي نحو المركز عبر انتخابات على قوائم فردية وليست حزبية ممزوجة بحكم رئاسي، لا يبدو أنّ الرئيس يملك تصوّرًا لما هو مطلوب من خيارات اقتصادية وسياديّة لإنقاذ البلاد. وهو ما يفتح الباب –في ظلّ صعوبة الأوضاع الاقتصادية والمالية– للتدخّل الأجنبي (خاصّة ما يبدو من مساندة محور السعودية/الإمارات[33] المتحالفيْن مع الكيان الصهيوني). كما أنّ افتقار الرئيس لتنظيم سياسي مُمَأسَس قادر على جسّ نبض المجتمع ومساعدته في المناورة الميدانية يجعله معتمدًا على مؤسّسات الدولة وتقارير أجهزتها الأمنية بصورة شبه كلّيّة. وفي حال عَجِز سعيّد عن إيجاد حلول بالسرعة الكافية للأولويات المعيشية والصحّية للطبقات الشعبية، فإنّه قد يُفسح المجال لخصومه المتضرّرين من أوضاع ما بعد 25 يوليو الإطاحة به (والأخطر أن يستغلّ الفرصة أنصار ما قبل 14 يناير للانقلاب عليه)، أو أنّه قد ينزلق نحو الاستبداد والاعتماد على الأجهزة لقمع أبناء تلك الطبقات التي رأت فيه «الأمل الأخير» في الدولة.

أمّا بخصوص اليسار، فلا بديل لديه بعد أن أضاعَ فرصًا ثمينة للانتشار الجماهيري في السنوات الماضية، سوى نزع أوهامه الثقافويّة والتفكير جدّيًا في سُبل الانغراس وسط الطبقات الشعبيّة.

نبذة عن الكاتب/ة

غسّان بن خليفة، صحفي، مترجم ومناضل اشتراكي ثوري من تونس. منسّق تحرير موقع inhiyez.com ، الذي يعمل أساسا على تغطية نضالات الطبقات الشعبية. المنسّق السابق للحملة الوطنية لإسناد النضالات الاجتماعية وللحملة التونسية لمقاطعة ومناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني.

نبذة عن الكاتب/ة

ملاحظة: أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان إلى الصديقين حمزة حموشان ومها بن قدحة على مراجعتهما هذا المقال وعلى ما قدّماه لي من ملاحظات قيّمة ساهمت في إثرائه.

تدقيق لغوي: ياسمين حاج

صور بيانية: فرات شهال الركابي

تمّ دعم هذه النشرية من قبل مؤسسة روزا لكسمبورغ من خلال الدعم المقدم لها من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية للجمهورية الاتحادية الألمانية . يمكن الاقتباس من هذه النشرية أو أي جزء منها مجانا طالما تتم الاشارة إلى النشرية الأصلية.

محتوى هذه النشرية هو المسؤولية الحصرية للمؤلف ولا يعكس مواقف مؤسسة روزا لوكسمبورغ

هوامش

[1]في إشارة إلى بيتيْن شهيرين للشاعر التونسي أبي القاسم الشابّي، كُتِبا في سياق النضال ضدّ الاستعمار الفرنسي، أُضيفا إلى كلمات النشيد الوطني التونسي الذي كتبه المصري مصطفى صادق الرافعي: "إذا الشعب يومًا أراد الحياة فلا بُدّ أن يستجيب القدَر/ ولا بدّ للّيل أن ينجلي ولا بدّ للقيد أن ينكسِر".

[2] في حين بلغ معدل البطالة 13.3% على المستوى الوطني عام 2013، وصل معدل البطالة إلى 37% في ولاية تطاوين بالجنوب الشرقي. وبالمثل، ظل متوسط معدلات الفقر أربع مرات أعلى في المناطق الداخلية للبلاد، مقارنةً بالمناطق الساحلية. للاستزادة انظر-ي العربي صديقي. (2019) «التنمية الإقليمية في تونس: تداعيات التهميش المركّب» http://urlr.me/bnZX2

[3] تنتمي أغلب الأحزاب هذه نظريًا إلى اليسار لكن باستثناء حزب العمّال الشيوعي، الذي كان يتبنّى فعليًا خطًا يساريًا جذريًا عمومًا، فإنّ بقيّة الأحزاب كانت تزعم أنّها من وسط اليسار، إلّا أنّ خطابها وممارستها إثر 14 يناير كشف أنّها أقرب لليمين الليبرالي.

[4] تشير محاضر التحقيقات مع ضباط الأمن الرئاسي التي أجريت ونُشرت بعد الثورة إلى الدور الحاسم الذي لعبه أبناء هذه الأحياء في قرار بن علي بإخلاء قصر قرطاج ومغادرة البلاد يوم 14 يناير. https://www.alarabiya.net/articles/2012%2F01%2F14%2F188323

[5] نفس المصدر السابق.

[6] كان لافتًا للانتباه أنّه على عكس بقيّة أصهار بن علي نجح مروان المبروك في استرجاع الأملاك التي صودرت منه إبّان الثورة. وكان ذلك بتواطؤ من مسؤولين سياسيين وقضائيين كبار: http://urlr.me/jLxhT

[7] انظر-ي الصغيّر الصالحي. (2017) "الاستعمار الداخلي والتنمية غير المتكافئة".

[8] انظر-ي مصطفى الجويلي. (2020) "المؤسسات العمومية: التدمير المنهج ومغالطات خطاب الخوصصة" http://urlr.me/kPzsg

[9] يذكر الخبير الاقتصادي جمال العويديدي في هذا الملفّ الصحفي أنّ تونس فقدت بسبب هذه الاتفاقية حوالي 55% من نسيجها الصناعي المحلّي، فيما فقد حوالي 400 ألف عامل في قطاع النسيج موارد رزقهم: http://lexpertjournal.net/?p=3613

[10] مقال تلخيصي لدراسة "غذاؤنا، فلاحتنا، سيادتنا، تحليل للسياسات الفلاحية التونسية على ضوء مفهوم السيادة الغذائية"، لمجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية http://urlr.me/18nys

[11] يُعزى هذا التعبير لوزيرة الخارجية الأمريكيّة السابقة كونداليزا رايس، وقد ذكرته أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006، قالت حينها إنّنا "نشهد آلام ولادة شرق أوسط جديد"، كما تحدّثت عن إيجابيات "الفوضى الخلاّقة" في المنطقة، في إشارة إلى التداعيات الممكنة لانتصار إسرائيلي منتظر –لم يحصل– على حزب الله: http://urlr.me/8cGjP . هو أيضًا عنوان لكتاب لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريز، والذي دعا فيه إلى "السلام" بين دول المنطقة قائم على الهيمنة الاقتصادية للكيان الصهيوني: http://urlr.me/ZVdWT وكثيرًا ما يُستعمل هذا

المصطلح رديفًا لتعبير "الشرق الأوسط الكبير" الذي تحدّث عنه الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إثر احتلال العراق عام 2003. وهي رؤية قائمة في الأصل على مقال لضابط أمريكي متقاعد دعا فيه إلى إعادة تقسيم دول المنطقة على أسس إثنية ودينيّة http://urlr.me/Q3v6R. ثمّ اعتُمدت لاحقًا التسمية عنوانًا لمشروع "إصلاحي" لأوضاع بلدان المنطقة، وقد تبنّته مجموعة الدول الثمانية. وارتكز أساسًا على المطالبة بلبرلة الاقتصاد والتجارة أكثر وإجراء انتخابات ديمقراطية http://urlr.me/PRQB4

[12] ترصد هذه الورقة التحليليّة الّتي نشرها المرصد التونسي للاقتصاد الشروط الاقتصادية المجحفة التي كبّلت بها مجموعة الثمانية في دوفيل تونس ومصر: http://www.economie-tunisie.org/fr/observatoire/analysiseconomics/actes-conference-partenariat-deauville-politiques-economiques-tunisie

[13] لم ينقضِ شهر على تخلصّ التونسيين من بن علي حتى بدأت أحداث تتمحور حول مسألة الدين والعلمانية. ففي 14 فبراير 2011 تظاهر بعض السلفيّين للمطالبة بإغلاق بيوت الدعارة. بعدها بأربعة أيّام قُتل قسّ مسيحي بولوني (تبيّن لاحقًا أنّه لم يُقتَل بخلفيّة تطرّف ديني: http://urlr.me/FnfjD)، فيما تظاهر علمانيون بعدها بأيّام مطالبين بدولة علمانيّة: http://urlr.me/ZNxkc. انخرط جزء هامّ من التيّار الإسلامي والليبرالي (ومعهم أحيانًا بعض اليساريّين) في أنشطة مماثلة (كقضيّة عرض فيلم "لا ربّي لا سيدي" للفرنكوتونسيّة نادية الفاني: http://urlr.me/J8w4h) أجّجت الصراع الثقافي والهُويّاتي على حساب قضايا العدالة الاجتماعية والجهوية التي انتفضت من أجلها الطبقات الشعبيّة.

[14] تستحقّ هذه الظاهرة التي شهدتها تونس خلال العقد الأخير دراسة تفصيلية معمّقة. إذ اكتسحت القوى الدولية الاستعمارية والإقليمية "المجتمع المدني" التونسي عبر ضخّ تمويلاتها. ففرضت عليها أجنداتها الليبيرالية ما ساهم في إفراغ الشارع من قيادات تحركات عدّة وفي خلق شريحة اجتماعية من "ناشطي المجتمع المدني"، منفصلة عن واقع الطبقات الشعبيّة الذين يحصلون على أجور مرتفعة مقابل عملهم على مشاريع مرتبطة بعملية الانتقال الديمقراطي، يقرّر المموّلون أولوياتها من نوع تعزيز قدرات الشباب، وتمكين النساء، ومحاربة التطرف والراديكالية،

وتعزيز مرونة المجتمعات المحلية وإدماجها اقتصاديًا، ومحاربة الفساد، واللامركزية والحكم المحلّي وإلخ. للاستزادة انظر-ي مقال الباحثة الأكاديمية هالة اليوسفي: http://urlr.me/1WPKz

[15] كان من أبرز مظاهر ذلك إسقاط حركة النهضة لقانون العزل السياسي (وهو قانون كان سيحرم المسؤولين السابقين في حزب بن علي، التجمّع الدستوري الديمقراطي المنحلّ، من المشاركة في الانتخابات كما جرى في 2011) قبيل انتخابات 2014 تمهيدًا لتحالفه اللاحق مع حزب «نداء تونس»، الذي ضمّ شتات التجمّعيين. كما انتشرت أخبار –لا يمكن إثباتها– عن صفقات ابتزاز مالي عقدها قياديون مقرّبون من الغنوشي مع بعض المسؤولين السابقين مقابل خروجهم من السجن وتبرئتهم قضائيًا.

[16] من أبرز النقاط التي أثارت الجدل محاولة النهضة التنصيص على «الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للتشريع» في الدستور. إلّا أنّ ذلك قوبل برفض عارم من قبل أحزاب المعارضة، وحتى من قبل الحزبيْن المشكّلين لتحالف «الترويكا» الحاكمة مع حركة النهضة. ويرى بعض المحلّلين أنّ النهضة حاولت بطرح ذلك الفصل إثبات صعوبة الأمر لشقّها الأكثر تشدّدًا واسترضاء جزء من السلفيّين، فيما يرى آخرون أنّها قايضت حذف هذا الفصل بضمان أن يكون النظام السياسي برلمانيًا مُعدَّلًا.

[17] أسابيع قليلة إثر تأسيس الجبهة الشعبية في أكتوبر 2012، اندلع تحرّك احتجاجي بولاية منوبة الفلاحية المحاذية للعاصمة، حيث طالب أهالي قرية الدخيلة باسترجاع أرض فلاحية سوّغتها الدولة لبرجوازي أهمل الأرض وحرم الناس من العمل فيها. وقد ردّت السلطة بقوّة على هذا التحرّك: https://www.turess.com/assabah/79615 . وكان حضور بعض قيادات الجبهة الشعبيّة (تحديدًا الشهيد شكري بلعيد: http://urlr.me/b8gSF) ومناضليها والجمعيات القريبة منها لمساندة الأهالي لافتًا في تلك الأحداث. وبعد ذلك بأيّام قليلة اندلعت كذلك في ولاية سليانة احتجاجات مطالبة بالتنمية وبإقالة الوالي المحسوب على حركة النهضة فجوبهت بقمع شديد وبإطلاق أعيرة «الرشّ» على المتظاهرين. وهنا أيضا وجّهت النهضة مسؤولية تأجيج الأحداث للجبهة الشعبيّة، وتحديدًا لشكري بلعيد: http://urlr.me/DCJBL

[18] على خلفية اتهام أنصار النهضة لاتحاد الشغل بتعطيل مسيرة الحكومة وتأجيج الاضراب العماليّ، هاجمت يوم 4 ديسمبر ما كان يُعرف بـ«روابط حماية الثورة» الموالية لحركة النهضة المقرّ

المركزي للمنظمة النقابية، أثناء استعداد المئات من أعضائه إحياء ذكرى اغتيال الزعيم النقابي الشهيد فرحات حشاد. وقد أسفر الاعتداء عن إصابات عديدة: https://www.youtube.com/watch?v=VN3oMbnxK7o. وقبل ذلك بأسابيع قليلة تورطت هذه الروابط في مواجهات في مدينة تطاوين الجنوبية أسفرت عن وفاة لطفي نقض، المنسق المحلّي لحركة نداء تونس (التي أسّسها قائد السبسي لمنافسة النهضة): http://urlr.me/pVgdn

[19] أسهمت عوامل عديدة في تنامي الأعمال الإرهابية في تونس بعد 2011، منها ما هو اقتصادي اجتماعي وثقافي وسياسي وأمني. ترصد هذه الدراسة للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية مختلف زوايا هذه الظاهرة عبر تحليل الملفات القضائية لعدد من المنتسبين للتيار السلفي الجهادي: http://urlr.me/5X8Rc

[20] المقصود بها الأوساط البرجوازية العلمانيّة والمتأثّرة إلى حدّ كبير بالثقافة الغربية –الفرنسية تحديدًا– وتتعامل بشكل سلبي عمومًا مع التعبيرات الثقافية والسياسية ذات الخلفية العربية الإسلامية.

[21] ذكرت هذه المعلومة في عدد من وسائل الإعلام، من بينها هذا المقال المخصّص لكشف تجاوزات قانونية لشركات مملوكة لعائلة وداد بوشمّاوي الرئيسة السابقة لاتحاد الصناعة والتجارة: https://nawaat.org/2014/01/09/le-cas-bouchamaoui-et-le-ministere-de-lindustrie-la-gestion-bananiere-des-ressources-naturelles-de-letat-tunisien/

[22] الفصل 63: مقترحات القوانين ومقترحات التعديل التي يقدّمها النواب لا تُقبَل إذا كان إقرارها يخلّ بالتوازنات المالية للدولة التي ضُبطت في قوانين المالية. يكبّل هذا الفصل –وفق منتقديه– أيادي المشرّع في حال قرّر تخصيص جزء من الميزانية (ولو بشكل استثنائي) لمساعدة الطبقات الاجتماعية الأضعف. فهو يحتوي على إقرار ضمني بدستورية مبدأ توازن المالية (وكذلك عدم الإخلال به) بدون تعريف دقيق لمبدأ التوازن، أو الحدود القصوى للنفقات التي يمكن أن تخلّ بالتوازنات هذه، ما يجعل تقنيي الإدارة الذين يقدّمون جداول الميزانية (وعرّابيهم من ممثّلي المؤسسات المانحة)، هم الذين يقرّرون فعليًا أيّ قوانين أو تعديلات يجوز تمريرها.

[23] غسان بن خليفة. (2015) «هنشير ستيل في جمنة: المصلحة العامة قبل الربح الخاصّ»، موقع نواة، http://urlr.me/BPmYT

[24] حمزة حموشان. (2016) «قرقنة على خط المواجهة في مقاومة صناعة البترول»، http://urlr.me/C2XF3

[25] غسان بن خليفة. (2017) «اعتصام الكامور والحركات الاجتماعية وآفاق الصراع الطبقي في تونس»، http://urlr.me/SncHC

[26] في حين كان يُنتظر من قيادة الجبهة الشعبيّة تطوير أدائها والسّعي إلى تحسين نتائجها في انتخابات 2019، حالت الصراعات الداخلية دون ذلك. ويمكن تلخيص الصراعات هذه في مسألتين أساسيّتين: أوّلًا، التباين الكبير أحيانًا في قراءة الواقع السياسي وصياغة الموقف الملائم بين أهمّ مكوّنين للجبهة (حزب الوطنيون الديمقراطيون الموحّد وحزب العمّال)، وقد أثار القيادي بالوطد المنجي الرحوي الجدل مرّات عدّة بمواقفه الخارجة عن خطّ الجبهة والمنتقدة علانية لقيادتها؛ ثانيًا، ضعف الديمقراطية الداخليّة وعدم تفعيل الهياكل الجهوية والمحلّية للجبهة، ما أدّى إلى تذمّر واسع في صفوف بعض المكوّنات، وحتّى مستقلّين، من هيمنة وتفرّد المجلس المركزي للجبهة بالقرار، وتحديدًا ناطقها الرسمي حمّه الهمّامي زعيم حزب العمّال، الذي اتُّهم بمحاولة فرض نفسه مرشّحًا لرئاسيات 2019. وقد كانت تلك القطرة التي أفاضت الكأس وأدّت بداية إلى استقالة 9 أعضاء من الكتلة البرلمانية للجبهة، ثمّ إلى انقسام الجبهة إلى نصفين تنازعا لفترة على ملكيّة اسمها وشاركا كلٌّ على حِدَةٍ في انتخابات 2019. وقد مُنِيَ فيها الجميع بنتائج مخيّبة وهزيلة جدًا.

[27] شهد الموعدان الانتخابيّان الأخيران انخفاضًا ملحوظًا في نسبة المشاركة، بما يعكس إحباط جزء هامّ من التونسيين من قدرة الانتخابات على تغيير واقعهم المعقّد وظروفهم المعيشيّة متزايدة الصعوبة. إذ شارك في الانتخابات التشريعية 2014 ما يناهز 61.8% من المسجّلين (علمًا أنّ ثلث النّاخبين عزفوا عن التسجيل)، أمّا الانتخابات البلدية عام 2018 فلم تسجّل مشاركة أكثر من 33.7%، فيما بلغت النسبة هذه في تشريعيّات 2019 الـ42% مقابل 48.98% في الدور الأوّل للرئاسية لترتفع إلى 55.02% في الدور الثاني.

[28] توفّي قائد السبسي قبل ثلاث شهور من انتهاء عهدته الانتخابية، ما أدّى إلى فترة انتقالية قصيرة ترّأس الدولة خلالها رئيس البرلمان محمد الناصر وأعقبها تنظيم انتخابات رئاسية مبكّرة في 15 سبتمبر 2019.

[29] غسان بن خليفة ووجدي مسلّمي. (2019) «الهوايدية: عين الماء أم مقطع الحجارة؟» https://www.inhiyez.com/archives/2762

[30] علي كنيس. (2021) «معركة قرية أولاد جاب الله: الدولة تواجه صغار الفلّاحة» http://urlr.me/NykWg

[31] بعد أن نجحت تونس خلال السنة الأولى في احتواء انتشار وباء كوفيد 19 بفضل جدّية حكومة الياس الفخفاخ (قبل فتح الحدود للسياحة) والتزام المواطنين بالإجراءات الوقائية، شهدت لاحقًا انهيارًا مريعًا مع حكومة المشّيشي، ما أدّى إلى تسجيل أعداد قياسية في الوفيات وفي سرعة انتشار الفيروس: https://cutt.ly/QEuoQis /https://cutt.ly/5EuoFU8

[32] غسّان بن خليفة. (2021) «قيس سعيّد: «قيصر» تصحيح المسار أم انقلابيّ مغامر؟» https://cutt.ly/kEuoNwu

[33] تجلّت المساندة المشبوهة هذه بوضوح في العدد الهامّ من الزيارات المتتالية لمسؤولين سعوديين كبار إلى قيس سعيّد واحتفاء وسائل الإعلام التابعة لهذا المحور بما حدث في 25 يوليو وتحريضها على القضاء على حركة النهضة: https://cutt.ly/fEup2xN

الحركة العمالية والثورة والثّورة المضادة في مصر

آن أكسندر ومصطفى بسيوني

نادرًا ما تُذكَر الحركة العمّالية عند الحديث عن الثورة المصرية في يناير 2011 -حيث أُهمِل جانب الثورة الاجتماعي إجمالًا وتمّ التركيز على حالة التمرد الشبابية المدعومة من وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة. لكن -وبعد التّمعّن في تتابع الأحداث في الفترة التي سبقت الثورة وفي أثناء الثورة ذاتها- سيصعب تجاهل الجانب الاجتماعي والحركة العمّالية في أيّ محاولة لفهم مسار ثورة يناير.

برزت أهمية النضالات العمالية بوصفها فاعلًا ثوريًا مستقلًا عن «شباب ميدان التحرير» وعن «نشطاء شبكات التواصل الاجتماعية» أو حتى عن «القوى السياسية المعارضة للنظام» عقب الإطاحة بمبارك، أي مباشرةً بعد 11 فبراير 2011. فعلى الرّغم من خروج المتظاهرين من الميادين والنداءات المتزايدة للمصريين التي طالبت بـ«الرجوع إلى العمل» و«تشغيل عجلة الإنتاج» نُقلَ الملايين من عمال الثورة إلى مواقع العمل، وذلك مع انتشار معارك حاشدة ضد «فلول النظام» في المؤسسات الحكومية والقطاعين العام والخاص. عُدت الإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات العمالية هذه استمرارًا فعليًا لموجة النضالات العمالية التي بدأت قبل سقوط مبارك، وخلال إسقاطه مع اندلاع الإضرابات في قطاعات واسعة بين 6 و11 فبراير 2011، نجد بينها الإضراب في

شركات قناة السويس وهيئة النقل العام في القاهرة ومكاتب البريد والمؤسسات الحكومية ومصانع الإنتاج الحربي والمؤسسات الإعلامية التابعة للنظام وغيرها.

مثّل امتداد الكفاح الثوري إلى مواقع العمل تحديًا عميقًا لمحاولة القوى الإصلاحية -سواء ليبرالية أم إسلامية- اختصار معنى «الثورة» في حدود تعديل الدستور وتطوير الآليات الانتخابية. لكن اكتشف العمال -في أثناء نضالهم من أجل «تطهير المؤسسات» في بعض المواقع- استحالة الفصل الكامل بين الكفاح ضد الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم سياسيًا والكفاح من أجل العدالة الاجتماعية. نتجت تحولات جذرية عن هذا الاكتشاف في بعض الأحيان مثل حالة العاملين في مستشفى «منشية البكري» في القاهرة -الذين طرَدوا المدير وانتخبوا مديرًا جديدًا وسعوا إلى تحسين رعاية المرضى عبر آليات ديمقراطية مباشرة وليست تمثيلية-.[1] ونجد مثالًا آخر في العاملين بمطار القاهرة الذين فَرضوا توظيف مدير مدني لأول مرة، وموظفي بلدية الإسكندرية الذين رفضوا استمرار ترؤّس لواء غير منتخبٍ لأحد الأحياء، وفي المدرّسين الّذين نظّموا أحد أكبر الإضرابات في تاريخ مصر في سبتمبر 2011 -ليس بهدف تحسين أجورهم فحسب بل كذلك بهدف إصلاح مناهج التعليم وإيقاف الدروس الخصوصية التي شكّلت عبئًا ثقيلًا على المواطنين.[2] تشير هذه الأمثلة إلى أهمية «التفاعل المتبادل» بين البُعديْن الاقتصادي والسياسي من النضال الطبقي كما عبّرت عنه روزا لكسمبورغ في كتابها «إضراب الجماهير».[3]

يناقش المقال ما إذا كان هذا التفاعل لعب دورًا محوريًا في تطور العملية الثورية في مصر. ويركز من ناحية أخرى على استحالة فهم عملية الثورة المضادة من دون تحديد كيف ومتى تحول هذا التفاعل إلى الاتجاه المعاكس ونحو إعادة إنتاج الاستبداد وآليات القمع والاستغلال. كما سيحاول المقال توضيح أوجه قصور العفوية في تعميق التفاعل بين البعدين الاقتصادي والسياسي للثورة وخاصةً في سياق الاشتباك مع الدولة وقت الثورة. ما يلزم الثوار بكسب نشطاء كثر من صفوف الطبقة العاملة ضمن رؤية سياسية لدورهم في الثورة. فترتكز هذه الرؤية على أهمية تجذير وتعميق العملية الثورية، وخاصةً مواجهة أجهزة الدولة بهدف تمكين الحركة العمالية وتطوير تأثيرها في المجال السياسي. وتختلف هذه الرؤية بشكل أساسي عن رؤية فصل الحركة العمالية

عن الحركة السياسية وعن فكرة دور قياداتها في حماية مصالح العمال من التسييس. ومن ناحية أخرى تختلف رؤيتنا عن موقف بعض العناصر من القوى السياسية المعارضة من الحركة العمالية، فترى الإضرابات والاحتجاجات العمالية سلاحًا مناسبًا في معاركها مع النظام بدل عده جزءًا لا يتجزأ من عملية التحرير الذاتي للطبقة العاملة. يركز هذا المقال إذا على العكس، أي على تحديات تعبير الطبقة العاملة عن رؤية سياسية ذاتية تخصها كما حاجج كارل ماركس.

جذور الحراك السياسي ونموه قبل الثورة

لعلّ انطلاق حركة التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية في عام 2000 نقطة مناسبة لتتبّع الأحداث التي توجتها ثورة يناير 2011، وذلك لسببين. أولهما تبلوُر حركة التضامن مع الانتفاضة بعد حالة فتور متواصل في الشارع المصري تراجعت خلالها أشكال الاحتجاج السياسي والاجتماعي على نحو ملحوظ كما هيمن وقتها شعار الحرب على الإرهاب والذي استخدمه النظام في السيطرة على قوى المعارضة ومنع الاحتجاجات. أما ثانيهما فهو الامتداد الزمني والجغرافي الذي اتسمت به حركة دعم الانتفاضة الفلسطينية، فانتشرت الحركة في محافظات مصرية عدة فضلًا عن القاهرة، كما نشطت في الجامعات والمدارس والأحزاب السياسية والنقابات المهنية، وتعلمت تنظيم الاحتجاجات في الشارع والأهم من ذلك أنها سعت بإصرار إلى توسيع نطاق المشاركة وسط الأحياء الشعبية ولم تقتصر على النخب السياسية -وهنا الامتداد الجغرافي- وتزامن انطلاقها مع الانتفاضة الفلسطينية في سبتمبر 2000 واستمرت في نشاطها حتى حرب غزو العراق في مارس 2003 -وهنا الامتداد الزّمني- وهو ما سنتناوله لاحقًا. كان الامتداد الزمني والجغرافي هذا فرصة جيدة لتطوير آليات الحركة على المستوى التنظيمي، كما ساهم في اندماج أجيال جديدة من الشباب في العمل السياسي وأعاد السياسة والعمل الاحتجاجي إلى الشارع المصري.

مهدت حركة التضامن مع الانتفاضة الفلسطينيّة -الممتدة جغرافيًا وزمنيًا- الطّريق للتّضامن مع حركة مناهضة الحرب الأمريكية على العراق، ليس عبر إعادة السياسة والاحتجاج إلى الشارع المصري فحسب بل كذلك عبر تفاعل القوى السياسية والأحزاب المعارضة وبعض النقابات

المهنية مع بعضها البعض خلال التضامن مع الانتفاضة، ما جعل التحالف ضد الحرب الأمريكية أكثر سلاسة.

كانت حركة الاحتجاج ضد الغزو الأميركي للعراق في 2003 نقطة فارقة في حراك الشارع السياسي في مصر، وذلك لسببين. أولهما أنها نجحت بالفعل في الحشد ضد الحرب جماهيريًا، وبلغ الحشد ذروته يومي 20 و21 مارس، أي في نفس توقيت شن الحرب. كانت الحملة المناهضة لغزو العراق قد أطلقت نداءً قبل الغزو بالتظاهر بمجرد بدء العدوان، وبالفعل استجابت أعداد كبيرة للنداء وتظاهر الآلاف في ميدان التحرير في القاهرة مع بدء أنباء الحرب، واستمرت المظاهرات طوال اليوم حتى فضتها قوات الأمن بالقوة ليلًا. وفي اليوم التالي انطلقت مظاهرات من مساجد عدة عقب صلاة الجمعة، كان أكبرها مظاهرة جامع الأزهر. حاولت قوات الأمن تفريق المظاهرات أولًا بأول لكن بعضها نجح في الوصول إلى مشارف ميدان التحرير قبل أن تواجهها قوات الأمن وتفضها بالقوة وتعتقل أعدادًا كبيرة من المتظاهرين.

وهنا تحديدًا السبب الثاني الذي جعل حركة مناهضة غزو العراق فارقة في الحراك السياسي في مصر. تجاوزت قوات الأمن الحدود المتعارف عليها حينها في مواجهة المتظاهرين، فانتقلت من تفريق المظاهرات أو منعها واحتجاز بعض المتظاهرين إلى استخدام مستوى جديد من العنف. فقد شكلت قوات الأمن مفارز على مداخل جامع الأزهر يوم 21 مارس، وعقب الصلاة أطلقت في محيط الجامع قنابل غاز مسيل للدموع وألقت القبض على أعداد كبيرة من المصلين الذين شرعوا في التظاهر. طرح هذا المستوى من القمع -الذي مارسته قوات الأمن ضد المظاهرات المناهضة لغزو العراق- قضية هامة أمام الحراك السياسي في مصر، وهي قضية الديمقراطية وإفساح المجال العام للاحتجاج والعمل السياسي. لذا فالمرحلة التالية من الحراك السياسي -وهي مرحلة المطالبة بالإصلاح الديمقراطي- فرضها بالفعل القمع الذي واجهه الحراك السياسي في مصر بين عامي 2000 و2003، وخاصةً في حركة مناهضة غزو العراق.

على هذه الخلفية بدأت محاولات تشكيل حركات للمطالبة بالإصلاحات الديمقراطية. ومع تبلور مشروع تولي جمال مبارك (الابن) رئاسة الجمهورية خلفًا لأبيه خلال عام 2004 أصبح ملف الإصلاح الديمقراطي أكثر إلحاحًا، وتوالى تشكيل جبهات الإصلاح المطالبة بالديمقراطية والرافضة لمشروع توريث الحكم، وكانت أبرز تلك الجبهات «الحركة المصرية من أجل التغيير- كفاية» -والتي تكونت في ديسمبر 2004- بالإضافة إلى حركات أخرى أبرزها «شباب من أجل التغيير» و«أدباء وفنانون من أجل التغيير» و«صحفيون من أجل التغيير». ساعد صعود حركة التغيير الاجتماعي بتشكيلاتها المختلفة على دمج وتفعيل الجماعات الشابة التي ارتبطت بالحراك السياسي منذ عام 2000 كما ساعد على ضم مجموعات جديدة. وفي نفس الوقت أبقت الحركة على حالة الحراك السياسي في الشارع المصري حتى مع تراجع الانتفاضة الفلسطينية وانتهاء حرب العراق. وأصبح الحراك هذا مرتبطًا بأوضاع الديمقراطية في مصر كما أنه حصل على دفعة قوية مع حركة القضاة المطالبة باستقلال القضاء في عام 2006. ومع تطور وسائل الاتصالات في نفس المرحلة حظيت أفكار التغيير والإصلاح الديمقراطي بفرصة غير مسبوقة في الانتشار والتأثير، ما جعل محيط تأثير حركة الإصلاح الديمقراطي أكثر اتساعًا وتنوعًا، خاصةً مع درجة من الانفتاح في الإعلام تمثلت في ظهور محطات فضائية غير تابعة للدولة وصحف خاصة.

وعلى الرغم من الآمال التي أطلقتها حركة الإصلاح الديمقراطي في عام 2005 والتغيرات التي أحدثتها بالفعل في الشارع السياسي تمكن النظام من امتصاص تأثير تلك الحركة -حتى مع ارتفاع سقف النقد ليصل إلى مبارك نفسه، والذي ظل خطًا أحمر للمعارضة طوال فترة حكمه منذ عام 1981-. فمع حلول عام 2006 كان النظام قد أجرى التعديلات الدستورية التي تسمح بإتمام مشروع توريث الحكم لجمال مبارك عندما تحين اللحظة، كما كانت الانتخابات الرئاسية قد انعقدت وحصل حسني مبارك على ولاية رئاسية جديدة، فيما تمكن النظام من السيطرة على احتجاجات القضاة وتراجعت آمال التغيير التي كانت انطلقت في السنتين السابقتين.

نحو حركة عمالية جديدة

لم تستمر الاستراحة التي حظي بها نظام مبارك بعد ترتيب أوراقه عام 2005 وقتًا طويلًا. ففي نهاية عام 2006 كانت الحركة العمالية تطرح نفسها كرقم هام في معادلة التغيير في مصر. ويمكن هنا اعتبار إضراب عمال شركة مصر للغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام في المحلة في ديسمبر 2006 بدايةً لمسار جديد للتغيير في مصر، وهي تُعد من أكبر شركات الغزل والنسيج في مصر، تأسّست في مطلع العقد الثالث من القرن العشرين لتصبح أحد أهم معالم الحركة العمالية في مصر.[4]

تواصلت الاحتجاجات العمالية في مصر فيما شهدت السنوات السابقة لديسمبر 2006 إضرابات عمالية هامة عدة وسط عمال صناعة الأسمنت والنسيج والسكك الحديدية وغيرها، ولكن يمكن اعتبار إضراب عمال المحلة في 7 ديسمبر 2006 بدايةً لمسار مختلف في الحركة العمالية، بل حتى بدايةً لحركة عمالية جديدة. لا يتعلق ذلك بحجم الإضراب وعدد المشاركين فيه فحسب -رغم أهمية ذلك- إنّما بمجموعة عوامل يجدر بنا تناولها لتوضيح طبيعة الحركة العمالية في مصر بعد عام 2006.

بدأ عمال غزل المحلة إضرابهم يوم الخميس السابع من ديسمبر 2006 للمطالبة بأجر شهر مكافأة سنوية مقررة بالقانون امتنعت الشركة العمومية عن صرفها، وأتى الإضراب عقب أسبوع امتنع فيه العمال عن صرف الأجر احتجاجًا على فشل الشركة بصرف المكافأة السنوية مع أجورهم. كان الاحتجاج هو الأكبر من حيث عدد العمال منذ احتجاج عمال شركة غزل كفر الدوار في محافظة البحيرة في سبتمبر 1994 والذي انتهى بصدام مع الأمن. استمر الإضراب من الخميس 7 ديسمبر حتى السبت 16 ديسمبر وانتهى بمفاوضات مع العمال أسفرت عن تلبية المطلب وانتهاء الإضراب.

كان هذا في حد ذاته تحولًا هامًا في تعامل الدولة مع الاحتجاجات العمالية وسيترك أثرًا هامًا على الحركة. اعتمدت الدولة على القمع وفض الاحتجاجات بالقوة في تعاملها مع الاحتجاجات العمالية عادةً، وهو ما حدث في احتجاجات العمال في ثمانينيات القرن الماضي في السكك

الحديدية عام 1986، وشركة إسكو للغزل والنسيج عام 1987، وشركة الحديد والصلب عام 1989، وغيرها من الاحتجاجات التي فضتها قوات الأمن بالقوة. واللافت أن الدولة كانت تستجيب للمطالب بعد فض الاحتجاجات، وهو ما سنتوقف عنده لاحقًا. أزال انتهاء إضراب عمال غزل المحلة دون عنف أمني وتلبية المطالب المرفوعة الرهبة التي راكمتها خبرة الاحتجاجات السابقة، فتبعت إضرابَ غزل المحلة إضرابات متتالية وسط مختلف القطاعات العمالية، وأصبحت الإضرابات العمالية نشاطًا يوميًا في مصر.

بعث هذا التغير في تصرفات القوات الأمنية مع الإضرابات رسالة طمأنة للعمال مفادها أن الإضرابات لا تنطوي على نفس الخطورة السابقة، والتي كانت تتضمن إطلاق النار على المضربين أحيانًا فسقوط بعضهم قتلى، فضلًا عن الاعتقالات والفصل من العمل، ولكن كان هناك تأثير أعمق في الحركة العمالية يمكن رصده بوضوح.

حفز تراجع استخدام القوة المباشرة في قمع الحركة العمالية العمال على الاحتجاج ورفع مطالبهم، ولكنه جعل الاحتجاجات العمالية أطول أمدًا كذلك (تستمر أيامًا وأحيانًا أسابيع)، وهي أهم الظواهر التي شهدتها الحركة العمالية في تلك الفترة. قبل ذلك كانت قوات الأمن تتدخل فور وقوع احتجاج عمالي، وربما كان إضراب سكة الحديد عام 1986 واحتجاج عمال الحديد والصلب عام 1989 مثالين على ذلك، فكلاهما لم يكمل 24 ساعة قبل تدخل قوات الأمن للفض بالقوة.

يمكن ربط هذا التغير في سلوك الأمن مع العمال بعدة أسباب، أهمها الانفتاح الإعلامي الذي شهدته تلك الفترة، والذي أسهم في انتقال الأخبار سريعًا، وجعل الأمن أكثر ترددًا في المبادرة إلى هجمات تنتج عنها حملات إعلامية في الداخل والخارج. وكان للصراع أو التنافس الموجود بين اتحاد العمال (الجهاز النقابي التابع للنظام) ووزارة القوى العاملة أثرًا في جعل أجنحة السلطة غير موحدة في مواجهة الإضرابات.

وفر الامتداد الزمني للاحتجاجات العمالية فرصة جيدة لتطوير الحركة العمالية على المستوى التنظيمي، فالعمال الذين يحتجون لأيام وأسابيع هم أكثر احتياجًا لتنظيم التناوب في الوجود في مواقع العمل وتنظيم حماية المعدات والمنشآت من أي أعمال تخريب محتملة وتدبير وسائل الإعاشة خلال الاحتجاج، كما أن وجود مفاوضات جعل اختيار ممثلين للعمال أمرًا هامًا. هناك عشرات التفاصيل التي قد تختلف من موقع عمالي لآخر، وهي مواقع كانت بحاجة إلى تطوير آليات تنظيمية ضمن الاحتجاجات.

أنتج هذا التطور التنظيمي لجانًا للتفاوض ولجانًا لتنظيم وقيادة الاحتجاجات ولجانًا للإعاشة والحراسة، والأهم أن ذلك التطوير في آليات تنظيم الحركة أسفر عن تأسيس نقابات مستقلة عن التنظيم النقابي الرسمي الموالي للدولة. ومثلما تطورت الحركة العمالية تنظيميًا عقب إضراب المحلة عام 2006 تطورت أيضًا مطلبيًا. فقد سبق الحركة -التي انتشرت على نطاق واسع في عام 2007- تراجع في الاحتجاجات العمالية، ما أدى إلى تراكم المطالب العمالية فترة طويلة، خاصة مع تغيرات عميقة في ظروف وعلاقات العمل. ولكن لم يكن تطور مطالب الحركة العمالية في تلك الفترة حصيلة تراكم الفترة السابقة فحسب إنما حصيلة تطورات نوعية في المطالب.

كما اتسمت الحركة العمالية في صعودها بمشاركة واسعة من العاملات تفوق موجات الحركة العمالية السابقة. فإضراب المحلة عام 2006 مثلًا بدأته العاملات. وتعزز كذلك نشاط قطاع التمريض في الحركة العمالية والذي يغلب عليه الحضور النسائي، كما ظهرت قيادات عمالية من النساء في قطاعات عدة، وهو ما لم يكن بنفس القوة في الحركة العمالية من قبل.[5]

لعل حركة عمال غزل المحلة مثال جيد على كيفية تطور مطالب العمال، فكما كتب أعلاه أضرب العمال في ديسمبر 2006 للمطالبة بأجر شهرٍ مكافأةً سنويةً، وبعد تحقيق مطلبهم نظم العمال إضرابًا جديدًا في سبتمبر 2007 ورفعوا قائمة طويلة من المطالب تنوعت بين تحسين الأجور وتحسين ظروف العمل وتطوير الشركة ومحاسبة الفاسدين، واستمر الإضراب أسبوعًا كاملًا وانتهى بعد مفاوضات استجابت لبعض المطالب. ولكن بعد أشهر قليلة وفي فبراير 2008 نظم

عمال الشركة مظاهرة خارج أسوارها للمطالبة برفع الحد الأدنى لعمال مصر كلهم. كان هذا تطورًا كبيرًا للحركة وقتها، فغالبًا ما رفع العمال في احتجاجاتهم مطالب تتعلق بالمنشأة وحسب وتعلقت المطالب بالأجور المتغيرة في العادة. أما أن يرفع العمال مطلب الحد الأدنى للأجور لعمال مصر كافة فكان طفرة في مستوى الوعي والتنظيم في الحركة وقتها. واللافت أن مطلب الحد الأدنى للأجور تحول إلى مطلب شبه ثابت على قائمة الإضرابات العمالية في مختلف المواقع بعد مظاهرة المحلة.

شكل الامتداد الزمني والجغرافي للحركة العمالية بيئة مواتية لتطور الحركة تنظيميًا ومطلبيًا، ولكن يمكن اعتبار التطور الأهم في الحركة ظهور النقابات المستقلة. انتهت الانتخابات النقابية في نوفمبر 2006، أي قبل أسابيع فقط من إضراب المحلة، وشهدت تلك الانتخابات تدخلًا غير مسبوق من أجهزة الأمن والحكومة بحيث استبعدت القيادات العمالية جميعها من التشكيلات. كانت الانتخابات النقابية تشهد تدخلات أمنية على العموم ولكن ما حدث في انتخابات 2006 فاق كل ما سبقها. لذا لم يكن مفاجئًا أن توازي الحركة العمالية بين النقابات الرسمية والإدارة في إضراباتها منذ اللحظة الأولى. هكذا -وإلى جانب هجوم إضراب المحلة في 2006 على الإدارة- هاجم العمال النقابةَ الرسمية وطردوا أعضاءها من الشركة، وجمع العمال قوائم لسحب الثقة من النقابة، ورغم فشل عملية سحب الثقة إلا أن العلاقة بين التنظيم النقابي الرسمي والحركة العمالية كانت قد اتخذت ذلك الطابع العدائي من اللحظة الأولى.

مع تطور الحركة العمالية وانتشارها ظهرت حاجة إلى تنظيم مختلف عن التنظيم النقابي الرسمي، وانطلقت أولى محاولات تأسيس نقابة مستقلة عن التنظيم النقابي الرسمي مع احتجاجات موظفي الضرائب العقارية التي انطلقت مع سبتمبر 2007 واستمرت حتى ديسمبر من العام نفسه وانتهت بتلبية مطالب المحتجين. ولكن أدّت هذه الفترة الممتدّة من الاحتجاجات إلى تشكّل لجنة لقيادة الحركة والتفاوض باسم الموظفين وتنظيم الاحتجاجات وإدارة الشؤون اليومية، وبمعنى أدق أصبحت اللجنة هذه هي النقابة الفعلية. وعقب انتهاء الاحتجاج شرع الموظفون في تأسيس النقابة بصفتها امتدادًا طبيعيًا للجنة قيادة الإضراب، وكانت تلك بداية

لانطلاق النقابات المستقلة في مصر -بعد نصف قرن من مصادرة العمل النقابي وإخضاعه للدولة-.

لا يمكن فهم بدء تأسيس النقابات العمالية المستقلة في حدود علاقته بالحركة العمالية وحسب، فقد كان تأسيس الآلاف من العمال لنقابة خارجة عن سيطرة الدولة مكسبًا ديمقراطيًا كبيرًا وقتها، حتى إنه يمكن اعتبار النقابات المستقلة التي تأسست منذ عام 2008 التنظيمات الجماهيرية الوحيدة التي لم تكن تحت سيطرة السلطة. وتأسيس النقابات المستقلة جانب آخر لا يجب إغفاله، فقد كان تحديًا مباشرًا لأحد أهم أجهزة الدولة وهو اتحاد العمال الرسمي. كان هذا الاتحاد -الذي أسسه عبد الناصر عام 1957 وجعله التنظيم النقابي الوحيد الذي يحظى بالشرعية القانونية- إحدى أهم المؤسسات التي تعتمد عليها الدولة في الحشد والتعبئة في أي مناسبة، مثل الانتخابات أو الحشد الجماهيري لتأييد قرارات سياسية. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك أن الرئيس المصري الأسبق محمد أنور السادات خلال زيارته للقدس في نوفمبر 1977 اصطحب معه وفدًا من اتحاد العمال لإثبات التأييد العمالي والجماهيري لمبادرته للصلح مع إسرائيل. وكذلك عندما أطلق مبارك مشروع التكيّف الهيكلي أصدر اتحاد العمال بيانًا لتأييد سياسة الخصخصة والتكيف الهيكلي رغم كل ما حملته للعمال. ويجدر ذكر دعمِ الاتحاد نفسه لعبد الناصر في بناء القطاع العام وفي الحرب على إسرائيل. لذا يمكن اعتبار انطلاق النقابات المستقلة -إلى جانب كونه مكسبًا هامًا للحركة العمالية ومكسبًا ديمقراطيًا للمجتمع- ضربةً قوية لسيطرة السلطة عبر ذراعها العمالية.

التأثير المتبادل بين الحركة العمالية والحراك السياسي

يمكننا الإطالة في الحديث عن طبيعة الحركة العمالية التي سبقت الثورة وعن أهم سماتها، ولكن ما يعنينا أكثر هنا هو إبراز أثر الحركة العمالية في المجتمع ودورها في إعادة بعث الحراك السياسي الذي كان متراجعًا في تلك المرحلة. لقد أعادت الحركة العمالية الحياة إلى الشارع المصري بعد خفوت الحراك السياسي عقب عام 2006. بالطبع لم تكن شعارات ومطالب الحركة العمالية بجذرية الحراك السياسي الذي وجه نقده إلى رئيس الجمهورية ورفض مشروع التوريث، لكن

الحركة العمالية حشدت مئات الآلاف في المقابل بين عامي 2007 و2008 تحت شعارات ومطالب عمالية، كما عمقت الممارسة الديمقراطية في الوقت ذاته وطورت آليات تنظيمية وحركية عززت الحراك السياسي، كما أنها أسست للمرة الأولى تنظيمات جماهيرية خارج سيطرة السلطة وهددت مؤسسات راسخة في يد الدولة.

قد يكون ما حدث في 6 أبريل 2008 نموذجًا على التأثير المتبادل بين الحركة العمالية والحراك السياسي. أعلن عمال المحلة عزمهم الإضراب مرة أخرى في 6 أبريل 2008 رافعين المطالب التي لم تنفذ في إضراب سبتمبر 2007، وأضيف إليها مطلب توفير الحد الأدنى للأجور. كان عمال غزل المحلة قد نظموا إضرابين ناجحين ومظاهرة قبل هذا الإعلان، وهو ما لفت انتباه القوى السياسية للحركة العمالية وقدرتها على الحشد والتعبئة وتحدي السلطة. وعلى إثر إعلان موعد الإضراب أعلنت قوى الحراك السياسي -وعلى وجه الخصوص حركة كفاية التي كانت تضم أغلب القوى الساعية للتغيير- دعمها لإضراب عمال المحلة ويوم 6 أبريل إضرابًا عامًا في كل مصر. وبعيدًا عن جدية إعلان الإضراب العام دون مقومات حقيقية له فقد أُعتبِر السادس من أبريل نقطة فاصلة في مسار الحراك السياسي في مصر. فرغم عدم تحقق الإضراب العام الذي دعت له القوى السياسية ومقابلة إضراب المحلة بحصار أمني غير مسبوق (أُجبر أفراد الأمن العمال على التواجد عند خطوط الإنتاج) إلا أن اليوم انتهى بانفجار مظاهرات في مدينة المحلة كانت أقرب إلى انتفاضة شعبية ضد الغلاء والفقر، استمرّت ثلاثة أيام وحطمت خلالها صور الرئيس مبارك في الشوارع في مشهد فريد من نوعه. واضطر رئيس الوزراء ساعتها إلى زيارة المدينة والشركة ومحاولة تهدئة الأوضاع عبر تقديم مكاسب وتنازلات للعمال وأهالي المدينة.

يبدو تأثر الحراك السياسي في مصر بالحركة العمالية أكثر وضوحًا في انتفاضة 6 أبريل، والحقيقة أن الكثير من ملامح الحركة العمالية قد تركت أثرها بوضوح على ثورة يناير 2011 لاحقًا. فاحتلال الميادين وتنظيم لجان الدعم والإعاشة ولجان التفاوض وتنظيم حماية المنشآت والمشاركة الواسعة للنساء في الثورة وغيرها كلها تميزت بها الحركة العمالية قبيل الثورة ونقلتها

وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي للمجتمع كله كما انتقلت بسلاسة من ساحة الحركة العمالية إلى ساحة الثورة.

وقبل الانتقال من هذه النقطة تجدر الإشارة إلى أحد العوامل الذي نراه أثر بقوة في الحركة العمالية، وهو السياسات الاقتصادية التي اتبعها النظام قبل سنوات، تحديدًا منذ عام 1991، أي سياسات الليبرالية الجديدة (النيوليبيرالية) تحت إشراف صندوق النقد الدولي. فقد اتبعت الدولة المصرية منذ العهد الناصري بين عامي 1952 و1970 سياسة الاقتصاد المركزي المخطط والمبني على القطاع العام والمشروعات المملوكة للدولة. وحتى بعد نمو القطاع الخاص والتغيرات التي أدخلها أنور السادات على الاقتصاد ظلت الدولة اللاعب الرئيسي اقتصاديًا بما تملكه من مشروعات وشركات، والأهم أن علاقات العمل التي تأسست في الفترة الناصرية ظلت حاكمةً سوق العمل في مصر. ولكن مع تطبيق سياسات التكيف الهيكلي بدأت التغيرات تزحف إلى علاقات العمل، فمع خصخصة المشاريع التابعة للدولة وتغيير قانون العمل والتوسع في القطاع الخاص بدأ دور الدولة في التراجع، وبدأت علاقات العمل المستقرة التي تمتع بها العمال في الفترة السابقة في التفكك هي الأخرى لتهيمن عليها علاقات السوق.

وجسدت ذلك الحركة العمالية التي تلت عام 2006، فقد اعتمد العمال في مصر لفترة طويلة على التعبير عن احتجاجاتهم عبر الاعتصام في أماكن العمل دون توقف الإنتاج. ارتبط هذا الموقف بالثقافة الناصرية التي اعتبرت الإنتاج هدفًا وطنيًا وأن المصانع ملك الشعب. وكانت هناك إضرابات بالطبع، مثل إضراب سكك حديد مصر عام 1986، لكن كثر اعتماد العمال الاعتصامات التي كانت أكثر أدواتهم استخدامًا. وبالعكس من ذلك، بعد عام 2006 أكثر العمال في استخدام الإضراب وسيلةً، كنتيجة لسياسات التكيف الهيكلي التي خصخصت المصانع وأخضعت عملية الإنتاج لآليات السوق بدل تحقيقها لأهداف قومية. يمكن اعتبار الحركة العمالية الجديدة ردة فعل متأخرة على تطبيق سياسات برنامج الإصلاحات النيوليبرالية منذ عام 1991، والتي تراجعت ضمنه الدولة عن العقد الاجتماعي الناصري، فأدى إلى تغيرات هامة في

الحركة العمالية ومنها لفظها للتنظيم النقابي الناصري الذي لم يكن قابلًا للتطور في المرحلة الجديدة.

دور العمال في مرحلة الانتفاضة الشعبية وسقوط مبارك

مع انطلاق الثورة في يناير 2011 كانت الحركة العمالية قد قطعت شوطًا هامًا في التنظيم والتعبئة، كما كانت قد أحرزت تأثيرًا قويًا في المجتمع وأصبحت معطًى رئيسيًا في أي حديث عن مستقبل التغيير في مصر. وبالإضافة إلى ذلك أصبحت صور اعتصامات العمال واحتلالهم الشوارع والميادين جزءًا من الثقافة الاحتجاجية وقتها. لكن بسبب غياب تنظيمات عمالية مستقلة ذات وزن اجتماعي أو خبرة سياسية اتخذت مشاركة العمال في الانتفاضة الشعبية بداية الثورة طريقين رئيسيين: أولًا عبر افتتاح جبهة جديدة للثورة في مواقع العمل بين 6 و11 فبراير مع الإضرابات والاعتصامات (واستمرت هذه الموجة الضخمة من الحشد العمالي -بعد سقوط مبارك- في معارك تطهير المؤسسات من أعضاء الحزب الحاكم في الإدارة)، وثانيًا عبر المعارك في الشوارع والميادين والأحياء الشعبية، سقط أثناءها عمال كثر ضحايا رصاص قوات الأمن.

تصعب ملاحظة المشاركة العمالية في المرحلة الأولى للثورة (بعد 28 يناير) خلال المظاهرات الحاشدة، فقد ضم الاعتصام في ميدان التحرير ملايين الجماهير. كان العمال ضمنهم بالطبع لكن لم يكن للحضور العمالي ما يميزه في تلك المرحلة. ومع تطبيق حظر التجول لساعات طويلة كانت هناك صعوبة في تجمع العمال في المنشآت وأماكن العمل التي أغلقت بمعظمها ومنح عمالها إجازات، ولكن مع تقليص ساعات الحظر بدأت الحركة العمالية تبرز في الثورة. ففي السويس مثلًا دعا عمال أكثر من عشر شركات إلى الاعتصام بعد 6 فبراير، منها أربع شركات تابعة لهيئة قناة السويس -وإن لم تكن متصلة بالعمل في الممر الملاحي- بالإضافة إلى «شركة لافارج للأسمنت والزجاج المسطح» وغيرها. كما أعلن عمال الشركة المصرية للاتصالات الاعتصام وبدأ عمال النظافة والتجميل في الجيزة الاعتصام والإضراب وقطعوا طريق أحد الشوارع الرئيسية في المنطقة، وهو ما فعله عمال شركة أبو السباع للغزل والنسيج في المحلة.

تلت الموجة الأولى من الاحتجاجات العمالية موجة أقوى في حيز زمني ضيق بين 6 و11 فبراير، نظم فيها عمال الاتصالات تظاهرات أمام العديد من السنترالات في القاهرة والمحافظات أسوة بزملائهم في شركة الاتصالات الأم. وأضرب عمال ورش سكك الحديد ودخل عمال هيئة النقل العام في القاهرة على خط الاحتجاجات، إذ بدأ موظفو ثلاثة فروع بالإضراب ثم انضمت باقي الفروع إليهم. ولم يتأخر عمال البريد عن التظاهر أمام مقر الهيئة الرئيسي في ميدان العتبة في القاهرة، ثم توالت حركتهم في المحافظات الأخرى. ولم تخل منشآت حيوية مثل المطار وشركات الإنتاج الحربي من التحركات سواء بالإضراب عن العمل أو التظاهر والاعتصام. وصلت الاحتجاجات كذلك إلى بعض شركات البترول والنسيج في حلوان جنوب القاهرة وكفر الدوار في محافظة البحيرة. ولم تستثن التحركات القطاع الصحي، فأعلنت قطاعات التمريض الاعتصام في مستشفيات أسيوط وكفر الزيات وقصر العيني ومعهد القلب في القاهرة وغيرها. وكان الحدث اللافت انتفاضةَ عمال المطابع والإدارة في مؤسسة روز اليوسف الصحفية، ومنعهم رئيسَ التحرير ورئيس مجلس الإدارة -المقربين من سلطة مبارك- من دخول المؤسسة. وكان عمال الجامعة العمالية قد سبقوهم إلى الاعتصام واحتجاز رئيس الجامعة -وهو نفسه نائب رئيس اتحاد العمال الموالي للدولة وعضو الحزب الوطني الحاكم-.

هذه مجرد أمثلة على التحركات العمالية خلال الثورة، وللأسف لا يوجد حصر كامل لها. ولكن بين 8-11 فبراير وقبل أيام قليلة من سقوط مبارك حصل ما يشبه الإضراب العام في مصر، لكنه افتقر إلى الإدارة المركزية. وبطبيعة الحال لم تنطلق الحركة العمالية كلها لمساندة الثورة مباشرة، فرفعت في بعضها بالفعل شعارات تأييد للثورة وردد فيها العمال الهتافات ضد النظام، لكن في المقابل اكتفى البعض الآخر برفع المطالب العمالية، اقتصادية كانت أم نقابية. ورغم ذلك لا يمكن إغفال التأثير المتبادل بين الثورة والحركة العمالية. والملاحظ أن المناطق ذات الطابع العمالي والتي اشتعلت فيها الحركة العمالية قبل الثورة -مثل السويس والمحلة والإسكندرية فضلًا عن القاهرة- كانت الأكثر انتفاضًا وفاعلية خلال أيام الثورة.

وقد يكون عدد الشهداء والمصابين الّذين قدمتهم الطبقة العاملة خلال الثورة أكبر دليل على دور الطبقة العاملة وحركتها ليس في التمهيد للثورة فحسب بل أيضا في حسم انتصار الثورة على نظام مبارك. يصعب الحصول على بيانات كاملة لشهداء الثورة لكن البيانات المتوفرة تحمل إشارة هامة. فوفق كتاب «ضوء في درب الحرية» الصادر عن «الشبكة العربية لحقوق الإنسان» كان عدد الشهداء 841 شهيدًا، ولكن للأسف لا بيانات متوفرة عن أغلبهم تدل على مهنتهم.[6] وفي حصر آخر للجنة نقابة الصحفيين تم إحصاء 279 شهيدًا كان لـ 120 منهم فقط بيانات تشير إلى مهنتهم. من هؤلاء الـ 120 كان 74 عمال والباقي طلاب ومهنيين. ورغم غياب حصر دقيق لبيانات شهداء الثورة تشير البيانات المتوفرة إلى أن نسبةً كبيرة من الشهداء كانوا من العمال، فضلًا عن أن بيانات محل السكن تشير إلى انطلاق أغلبهم من المناطق المفقرة. وتؤكد بيانات مصابي الثورة -والأكثر توفرا وإتاحة- هذا الاستنتاج. فوفق بيانات «جمعية أبطال ومصابي الثورة» -التي أحصت 4.500 مصابًا في الثورة- كان 70% من المصابين عمالًا بدون مؤهلات و12% عمالًا بمؤهلات متوسطة – أي أن 82% من المصابين كانوا من العمال- و11% طلاب مدارس و7% ذوي مؤهلات عليًا. يوضح الإحصاء هذا -بالإضافة إلى الإحصاءات والبيانات المتوفرة عن شهداء الثورة- ويحسم أن العمال والفقراء دفعوا أكبر ضريبة دم في الثورة المصرية وأن تضحياتهم العظيمة هي التي مكنت الثورة من الإطاحة بمبارك.

يوضح ما سبق دور الحركة العمالية وتأثيرها -سواء في التمهيد للثورة منذ نهاية 2006 وحتى اندلاعها في 2011- وكذلك دور الحركة العمالية خلال أيام الثورة ودور إضرابات العمال في حسم مصير مبارك في الأيام الأخيرة قبل 11 فبراير. هكذا شهدت الثورة مشاركة فعالة من الحركة العمالية تمثلت في احتجاجات واسعة النطاق دعمت الثورة وبلغت ذروتها في الأسبوع الأخير قبل الإطاحة بمبارك. وعقب انتهاء حكم مبارك استمرت الحركة العمالية في تصاعدها كما اتسع انتشار النقابات المستقلة.

مكاسب تنظيمية وتهميش سياسي

كانت الإطاحة بنظام مبارك محطة جديدة للحركة العمالية، أعقبها تصاعد النطاق للاحتجاجات العمالية في نواحي مصر جميعها والتوسع في تأسيس النقابات المستقلة على نحو استثنائي. وإلى جانب المطالبة بتحسين الأجور وظروف العمل رفعت الاحتجاجات العمالية مطالب أكثر شمولًا وتسييسًا، فطالبت بإقالة ومحاسبة المسؤولين الفاسدين وإعادة تشغيل المشروعات المعطلة واستعادة الشركات التي خصخصت في عهد مبارك بالإضافة إلى رفع الحد الأدنى للأجور والحق في التنظيم.[7]

مثّلت هذه الموجة من الإضرابات والاعتصامات العمالية خلال الفترة الأولى من الثورة اندماجًا نسبيًا للبعدين الاجتماعي والسياسي للنضال الثوري، ومثلت في نفس الوقت تهديدًا خطيرًا لقوى الثورة المضادة وخاصةً الأجهزة العسكرية والأمنية في قلب النظام القديم. فبدأت هذه القوى العمل من أجل فصل البعد السياسي عن الاقتصادي مرة أخرى. ويجب التّوقف عند مفارقة واضحة في تلك المرحلة، فرغم ما رأيناه من دور وتأثير للحركة العمالية في الثورة المصرية، لم ينعكس هذا الدور ولا التأثير هذا على مسار الثورة بعد الإطاحة بمبارك. بل على العكس، فما أن أطيح بمبارك بدأ الهجوم على الحركة العمالية. إذ نص أول القرارات التي اتخذها المجلس العسكري -الذي تولى السلطة خلفًا لمبارك- على حظر الإضرابات العمالية وإحالة العمال المضربين للمحاكمات العسكرية في 24 مارس 2011. وبالإضافة إلى ذلك انطلقت حملة واسعة ضد الحركة العمالية في مختلف وسائل الإعلام، واعتبرت أن احتجاجات العمال تحمل مطالب فئوية ولا تعد جزءًا من الاتجاه العام للثورة.

في هذه اللحظة لعبت هيمنة القوى الإصلاحية الإسلامية والليبرالية على المشهد السياسي دورًا سلبيًا، إذ شارك نشطاء معارضين للنظام كثيرين في الحملات الإعلامية ضد الإضرابات العمالية ومطالبها «الفئوية». ولم يدافع عن الحركة العمالية بوضوح إلا اليسار الثوري والنقابات المستقلة النامية. ومن ناحية أخرى تجاهلت أغلبية القوى الثورية الشبابية قدرة النضالات العمالية على تطوير النضال الثوري نفسه وتعميقه وامتداده عبر مواجهة النظام داخل مؤسسات الدولة

والشركات في معارك من أجل تطهيرها من فلول النظام، فبدلًا من التنسيق المباشر مع النشطاء في الحركة العمالية ركزت هذه القوى الثورية على النضال في الميدان.[8]

بعد الانتخابات البرلمانية في نوفمبر 2011 ويناير 2012 والانتخابات الرئاسية في يونيو 2012 برزت حالة الاستقطاب السياسي بين القوى الإسلامية والعلمانية مع مشاركة الإسلاميين في الحكومة وفوز محمد مرسي برئاسة الجمهورية. هيمنت حالة الاستقطاب بين التيارين العلماني والإسلامي هذه على الساحة المصرية بشدة، وعلى الرغم من استمرار وتصاعد الحركة العمالية بقوة ظل الاستقطاب هو العنوان الأبرز لتلك الفترة. حتى إن القوى العلمانيّة فسرت تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بفشل الإخوان في إدارة البلاد وليس بالسياسات المطبقة منذ حكم مبارك وحتى مرسي. أما الإخوان ففسروا تردي الأوضاع بتواطؤ أجهزة الدولة ضد مرسي لإفشاله لا بتمسكه بتطبيق السياسات الاقتصادية نفسها الّتي سبقت الثورة وتسببت بانطلاقها.

ومع تصدر جبهة الإنقاذ[9] للمشهد وقيادتِها المعارضة ضد الإخوان، ازداد تراجع القضايا الاجتماعية والاقتصادية. أعلنت بعض القوى السياسية تأسيس الجبهة في نوفمبر 2012 لمواجهة محاولة الرئيس محمد مرسي لتعديل الدستور. لم تتكون الجبهة من الإصلاحيين فحسب إنما كذلك من القوى السياسية المقربة من نظام مبارك، وركزت على الدفاع عن إعادة الاعتبار لهيبة الدولة وشرعية مؤسساتها مثل القضاء والجيش والشرطة. ورغم استمرار النضالات العمالية خلال 2012 وبداية 2013 شهدت الفترة نفسها تراجع إمكانيات التنسيق بين أهداف الحركة العمالية والنضالات السياسية في الشوارع والميادين.

ولكن يبقى التحول الأهم في مسار الحركة العمالية ما حدث في أعقاب الإطاحة بمحمد مرسي في 30 يونيو/حزيران 2013.[10] كان التحول في مستوى قمع الحركة العمالية هامًا بالطبع، لكنّ التحول الأخطر كان إعلان قطاع لا بأس به من النقابات المستقلة عن دعمِ السلطة الجديدة ووقفِ الإضرابات العمالية، دعمًا لها. واللافت أن اتحاد العمال الحكومي والاتحاد المستقل حديثَ التأسيسِ اتفقا معًا على نفس الموقف. لم تكمن خطورة هذا الإعلان في توقف

الاحتجاجات العمالية –والتي استمرت بعد ذلك وإن بوتيرة أبطأ– بل في تحوّل مسار النقابات المستقلة من السعي إلى التحرر من هيمنة السلطة على الحركة النقابية إلى الارتباط بالسلطة، وهو ما عنى في واقع الأمر خسارة أهم إنجازات موجة الحركة العمالية منذ عام 2006.

يضعنا مسار الحركة العمالية منذ 2006 وعلاقتها بالمسار السياسي أمام تناقض بين حجم الحركة العمالية وتأثيرها الكبير في الأحداث قبل وأثناء الثورة من جهة وضعف تأثيرها في المسار السياسي في أعقاب سقوط مبارك من جهة أخرى. ولا يكفي الحديث عن هيمنة القوى الإصلاحية أو سيطرة الاستقطاب العلماني-الإسلامي على الساحة لتفسير هذا التناقض -حتى إن كان له دور فيها- بل يجب فهمه من خلال نقاط ضعف الحركة العمالية نفسها، سواء على صعيد علاقتها بالسياسة أو على صعيد التنظيم أو على صعيد القيادة العمالية طبعًا -التي لم تكن على درجة عالية من الخبرة والتماسك-.

تجدر الإشارة أولًا إلى حالة التراجع التي عانت منها الحركة العمالية في التسعينيات وحتى وقت مبكر من الألفية. شهد هذا التراجع خروج أعداد كبيرة من كوادر الحركة العمالية والنقابية من الساحة، من دون دخول كوادر جديدة محلها، وهو ما جعل الحركة العمالية الصاعدة في 2006 تفتقر إلى الكثير من الخبرات التي كانت الحركة اكتسبتها في الفترات السابقة. تشكلت قيادات الحركة العمالية في تلك الفترة من كوادر جديدة لم تراكم خبرات سابقة ولم ترتبط بالعمل النقابي (بمعنى الصراع من أجل الدفاع عن مصالح العمال داخل مواقع العمل) والعمل السياسي، أي اختلفت عن كوادر الحركة العمالية في ثمانينيات القرن الماضي التي ارتبط أغلبها بأحزاب وتنظيمات اليسار. وهذا بالذات ما ساهم في انفصال الحركة العمالية عن السياسة بشكل عام وخلق كذلك -في بعض الأحيان- حالة من العداء بين الحركة العمالية والعمل السياسي نتيجة للدعاية الرسمية. حدث هذا في لحظة لم تكن حركة اليسار -التي ساهمت بشكل تاريخي في دعم الحركة العمالية- على درجة كافية من القوة والتماسك، فتنظيمات وأحزاب اليسار التقليدية كانت تفككت تقريبًا عقب انهيار الاتحاد السوفيتي فيما كانت تنظيمات اليسار الجديد ما زالت في مرحلة البناء في بيئة معادية. من ناحية أخرى كانت النقابات المستقلة ما زالت

في مرحلة البناء هي الأخرى ولم تستكمل قدراتها التنظيمية بعد، ولم تكن قد تمكنت من توسيع حضورها وسط القواعد العمالية بعد. فعندما انطلقت الثورة كانت قد تأسست نقابة الضرائب العقارية ونقابة الفنيين الصحيين ونقابة المعلمين واتحاد أصحاب المعاشات -وهي النقابات المستقلة التي اجتمعت في ميدان التحرير خلال الثورة- لتعلن تأسيس الاتحاد المستقل، ولكن لم يعن ذلك وجود جسم تنظيمي متماسك ولا جذور عمالية قوية لتلك النقابات.

خاتمة

لقد برز الانفصال بين البعدين السياسي والاجتماعي من النضال العمالي على مستويين رئيسيين خلال فترة الثورة. أولًا فشلت القوى الثورية في استمالة كثير من النشطاء في صفوف الطبقة العاملة إلى رؤية سياسية تعتمد على دور الطبقة العاملة في الثورة وأهمية تجذير وتعميق العملية الثورية، وخاصة المواجهة مع أجهزة الدولة من أجل فتح مجال لتطور تأثير الحركة العمالية في المجال السياسي. وثانيًا شكل ضعف الخبرة التنظيمية في النقابات المستقلة نفسها عائقًا آخر، إذ هيمن فيها نموذج تنظيمي غير متجذر بما فيه الكفاية وتغيب عنه آليات ديمقراطية راسخة في مواقع العمل، مع ضم قطاعات واسعة من القواعد العمالية النقابية.[11] برزت هذه المشكلة رغم تأسيس النقابات المستقلة الأولى في وسط الإضرابات الجماهيرية وتوفر خبرات مهمة من التنظيم الذاتي ضمن القواعد العمالية.

ولكن المقصود بضعف الخبرة هو نقص الممارسة السياسية المتجذرة والمرتبطة بمبادئ التحرر الذاتي للطبقة العاملة، والتي لا تنحصر في حدود الاقتصاد بل تعكس قدرة العمال على تحرير أنفسهم في المجال السياسي كذلك وعدم حصر دور الحركة العمالية في النضال من أجل تحسين الأجور أو شروط العمل وحسب. أي يجب على دورهم هذا أن يمتد إلى القضايا السياسية -من التضامن مع الشعب الفلسطيني إلى تحرير المرأة ومن منع الطائفية الدينية إلى حماية البيئة- وخوض غمار هذه القضايا السياسية بصفتهم عمالًا لا مواطنين في الشوارع أو منتخبين عند صندوق الاقتراع وحسب.

شهدنا خلال المرحلة الأولى للثورة بدء تفكيك النضالات العمالية الجدار الذي يفصل بعدها الاجتماعي عن السياسي، فوسعت مطالبها من تحقيقها أهداف اقتصادية إلى مواجهة ممثلي النظام في مواقع العمل ومؤسسات الدولة. لكن لم تكفِ قوة العفوية هذه الموجة في ظل غياب علاقةٍ عضوية بالحراك الثوري وراسخة في الطبقة العاملة. وهو ما يعزز أهمية التنظيم السياسي العمالي فضلًا عن تنظيمه النقابي، وذلك لضمان انعكاس ثقل الحركة العمالية في مسار التغيير.

نبذة عن الكاتب/ة

آن ألكسندر كاتبة وباحثة بريطانية. ناشطة نقابية وعضوة هيئة التحرير في «مجلة الاشتراكية الأممية» (International Socialism Journal).

مصطفى بسيوني باحث وصحافي مصري.

هوامش

قائمة المراجع

- (Alexander, A. and Bassiouny, M. (2014 *Bread, Freedom, Social Justice – Workers and the Egyptian Revolution*. London: Zed Books
- Ibrahim, M. (2012) 'A revolution in an Egyptian hospital', *British Medical Journal* 344(e576), https://www.bmj.com/bmj/section-pdf/187439?path=/bmj/344/7842/Views_Reviews.full.pdf
- (Shenker, J. (2016 *The Egyptians: a radical story*. London: Allen Lane.
- رؤوف عبد السلام. (2021) «الحركة العمالية: في الثورة.. وخارج ذاكرتها الاشتراكي». 26 يناير 2021 https://revsoc.me/workers-farmers/43544/.
- تعاونية مُصِرّين. «العمال والثورة». أرشيف فيديوهات: https://www.mosireen.com/labour-1

- مركز الدراسات الاشتراكية. (2014) «العمال والنقابات: سلطة رأس المال ومستقبل كفاح عمال مصر من أجل النقابات». 12 مايو 2014. موقع مركز الدراسات الاشتراكية https://revsoc.me/our-publications/25518/
- مصطفى بسيوني وعمر سعيد. (2007) «رايات الإضراب في سماء مصر». 20 أبريل 2014. موقع مركز الدراسات الاشتراكية https://revsoc.me/our-publications/22402/
- روزا لوكسمبورغ. (1906) «الإضراب الجماهيري والحزب السياسي والنقابات». «الحوار المتمدن» **5980 (2018)** https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=188890
- بيسان كساب وعلا شهبة. (2018) «النساء في الحركة العمالية المصرية»، تحرير مصطفى بسيوني. القاهرة: دار المرايا.
- تحرير عمرو عادلي وفاطمة رمضان. (2019) «صعود وأفول الحركة العمالية المصرية – العمال والسياسة والدولة في مصر 2006-2016». القاهرة: دار المرايا.
- وحدة الدعم القانوني لحرية التعبير. (2012) «أضواء في درب الحرية – شهداء ثورة 25 يناير». القاهرة: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. http://www.anhri.net/wp-content/uploads/2012/05/book-2.pdf

[1] Ibrahim, (2012).

[2] Alexander and Bassiouny, (2014).

[3] لوكسمبورغ (1906).

[4] بسيوني وسعيد (2007).

[5] كساب وشهبة (2018).

[6] وحدة الدعم القانوني لحرية التعبير (2012).

[7] عبد السلام (2021).

[8] تشير سلسلة أفلام لتعاونية إعلام شعبي «مُصِرّين» إلى بعد التناقضات بين صعود التأثير الاجتماعي للحركة العمالية ومكاسبها التنظيمية وتهميشها السياسي.

[9] تشكلت في نهاية عام 2012 من كافة القوى المعارضة للإخوان المسلمين وضمت قوى من اليمين واليسار والقوميين وحتى بعض المنتمين إلى نظام مبارك.

[10] أعلن وزير الدفاع في حينه -عبد الفتاح السيسي- الإطاحةَ بالرئيس محمد مرسي في 3 يوليو 2013، وذلك بعد احتجاجات حاشدة طالبت بانتخابات رئاسية مبكرة. وسقط في أعقاب ذلك المئات من مؤيّدي مرسي خلال فض قوات الأمن احتجاجاتهم، أشهرُها اعتصام ميدان رابعة في القاهرة وميدان النهضة في الجيزة.

[11] مركز الدراسات الاشتراكية (2014)

حركة 20 فبراير المغربية: جذور الفشل ودروسٌ للمستقبل

علي أموزاي

ابتداءً من 20 فبراير 2011، سيشهد المغرب ولأول مرة في تاريخه حركة سياسية جماهيرية تحمل مطالب سياسية موجَّهةً بغالبيتها لإصلاح النظام السياسي. وكان شعارها الرئيسي "إسقاط الفساد والاستبداد"، ما مكَّن الكتّاب الليبراليين من حصر أفقها السياسي في الاحتجاج ضد الأساليب التي لا تندرج ضمن منطق السوق. استنتج الاقتصادي الليبرالي نجيب أقصبي قائلا: "هذا جوهر ما كان يندد به المحتجون"، أي توريةُ الجذور الاقتصادية والاجتماعية للانتفاضة الإقليمية.

وازى تظاهرات حركة 20 فبراير نضالٌ اجتماعي كانت أبرز محطاته: نضال صغار مزارعي الشمندر السكري في منطقة دكالة/سيدي بنور، ومعطلي الهضبة الفوسفاتية (مدينة خريبكة)، وأصبحت الرباط محج حركات النضال ضد البطالة، كما انتعشت الإضرابات العمالية في البلد.

سهَّل غيابُ تلاقي النضالات الاجتماعية هذه ونضال حركة 20 فبراير السياسي على النظام تجاوُزَ العاصفة الثورية الإقليمية بسلام. لكن يظل أكبر إنجاز لحراك 20 فبراير والمناخ الثوري الإقليمي هو تغيُّر نفسية الجماهير –التي أدركت أن الطغاة لا يدومون– ما جعل الحراك العمالي والشعبي والشبيبي مستمرًا منذ عام 2011، وإن لم يكن بنفس الزخم.

لا تكشف الأحداث التاريخية الكبرى (من ثورات وأزمات اقتصادية أو سياسية وحروب) إلّا ما كان مُعدًّا قبلها. ولا يمكن تفسيرها بمجريات الأحداث ذاتها وسلوك المتدخلين المباشرين فيها وحسب، فهذه من تجليات ما يجب تفسيره.

وفق أغلب الكتابات الأكاديمية والحزبية، يُعزى مآلُ حركة 20 فبراير إلى استثنائية النموذج المغربي وسرعةُ بديهة المَلك، وكيف جَنَّبَ ذلك المغربَ مهالك باقي دول المنطقة التي أسهمَ تَعَنُّتُ رؤسائها إما في إسقاطهم أو في الفوضى والحروب أهلية.

يدخل هذا النوع من التفسير (أو بالأحرى التأويل) في باب التفسيرات المثالية، وينطلق من افتراض أن المَلَكية ذاتٌ تمتلك إرادةً أقوى من الطبقات الاجتماعية والنزاعات بينها و/أو بين أقسامها، وليست علاقةً تعتمد ممارستُها وحصيلتُها على علاقات القوة القائمة في صلب المجتمع. لذلك، علينا الإقرار بدايةً بأن ما حدث عام 2011 كان حصيلة ميزان القوى الاجتماعي والسياسي بين الطبقات والدولة.

الاستعمار وإرساء الاستبداد الملكي

لم يشهد تاريخ المغرب الحديث إلا ثورتين ظافرتين: ثورة 1907-1908 ضد الأطماع الاستعمارية التي خلعت السلطان عبد العزيز ونصبت محله أخاه عبد الحفيظ بشروط التعهد بصيانة استقلال البلاد واسترجاع المناطق المغتصبة، والثورة الريفية بين 1921 و1927 التي هزمت الإمبريالية الإسبانية وأقامت جنين دولة مستقلة.

أعدم تحالفُ القوى الإمبريالية والسلطان والأعيان القرويين والبرجوازية التجارية التقليدية كلتا المحاولتين. وورث المغرب عن ذلك قضايا ستبصم تاريخه السياسي الحديث: التبعية وانحباس التنمية، والسلطة والمسألة الدستورية، وكذلك القضايا الإثنية-الثقافية (قضايا الصحراء الغربية والريف والأمازيغية).

كانت قدرات مَلَكِيَّة ما قبل الاستعمار–وبعكس وصف الكتابات والأبحاث حُكمها بالمطلق– محدودةً بتطور القوى المنتجة وتخلّف مستوى التطور التكنولوجي (وسائل النقل والسلاح). أما الملكية الحديثة فقد جهزها الاستعمار الفرنسي بمقومات الدولة الحديثة والبنية التحتية لمد نفوذها ليشمل أقصى المناطق التي كانت منفلتة منها. وبالحصول على الاستقلال الشكلي أصبح المغرب البلد الوحيد في المنطقة الذي لم تصل فيه الحركة التي قادت النضال ضد الاستعمار

(الحركة الوطنية البرجوازية) إلى السلطة، بل انتقلت الأخيرة –بمساعدةٍ من الحركة هذه ذاتها وبتواطؤ مع الاستعمار– إلى المَلَكية.

بعد أن أرسى الحسن الثاني ديكتاتوريته (المقنَّعة بواجهة ديمقراطية شكلية)، بدأ عمليةَ إنماء رأسمالية محلية اعتمادًا على القطاع العام والأراضي المُسترجَعة من الاستيطان الاستعماري. ولم يكن استبداد الملكية سياسيًا فحسب (القمع الشديد، و"المشروعية" التاريخية والدينية)، إنّما له أساس اقتصادي كذلك. فقد كان الملك غداة الاستقلال: أول ملاك عقار وأكبر مستثمر في البلاد.

سيشهد نموذج التراكم الرأسمالي هذا أولى أزماته بدايةَ الثمانينيات، محفَّزة بالنفقات الباهظة المصروفة على حرب الصحراء وارتفاع المديونية الخارجية. سيتدخل البنك الدولي ابتداءً من عام 1983 فارضًا برنامج تقويم هيكلي قائمًا على التقشف ورفع الأسعار وتجميد التوظيف، وخصخصة واسعة للأملاك العامة.

استفادت البرجوازية الكبيرة والمَلَكية –التي تشكل قِسمها الحاكم– من برنامج التحرير الاقتصادي (1983-1993)، وزادت قوتها الاقتصادية وأقامت "برجوازية محاسيب" وفق تعبير جلبير الأشقر، وهو ما تسميه المعارضة البرجوازية في المغرب "المخزن الاقتصادي".

أثار هذا استياءَ المفكرين الليبراليين فأشاروا إلى عدم احترام الدولة منطقَ السوق. لكن ما يغفله هؤلاء هو أن تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي يجري في سياق مطبوع بعلاقات القوة بين أقسام الطبقة البرجوازية، يغلب فيه الرأسمال الكبير الملتف حول المَلَكية، ولا تُحتَرَم فيه تنافسية اقتصاد آدم سميث وعقلانية دولة ماكس فيبر.

على الرغم من تأوّهات المعارضات الليبرالية، ظلت المَلَكيةُ رأسَ الطبقات السائدة المتوَّج، تخدم مصالح رأس المال المحلي والعالمي، وتعمق اندماج الاقتصاد المغربي مع الرأسمال العالمي.

لم يتعدَّ ما يُطلَق عليه "مراجعة دور الدولة" والتي لا يزال البنك الدولي يوصي بها، حدَّ تقليص دورها الاجتماعي وتنفيذ أهم توصيات "توافق واشنطن"، أي التَّحكُّم في عجز الميزانية (التقشف) وتوجيه المالية العمومية لخدمة الديون وحفز القطاع الخاص عبر سياسة الاستثمار العمومي.

كانت حصيلةُ السياسة هذه تقويةَ البرجوازية وملاَّك الأرضي، على حساب الطبقات الشعبية. ميزان القوى هذا هو ما سيحكم على 20 فبراير بالفشل، وليس تجاوب الملكية أو قصور تنظيمي/سياسي لدى حركة 20 فبراير وحسب.

ميزان القوى الاجتماعي قبل 20 فبراير 2011

أ. الطبقات المالكة

صبّت السياسات النيوليبرالية (برنامج التقويم الهيكلي وموجات الخوصصة) في مصلحة البرجوازية ومُلاَّك الأراضي فاستملكوا جزءًا كبيرًا من الثروة القومية. أما البرجوازية الزراعية وكبار ملاك الأراضي فقد زاد استحواذهما على الأراضي مع تراجع مِلكية الدولة وتدهور الفلاحة المعيشية:[1]

السنوات	1973	1980	1996
مساحة ملك الدولة	657188	491927	238015
مساحة المُلاَّك الخواص المغاربة	362812	498872	747120

وأشار آدم هنية: "في المغرب [عام 2004] على سبيل المثال، أصبح 70% من ملاك الأراضي الزراعية يملكون 24% فقط من الأرض، بلغ متوسط ملكية الأرض لكل مزارع أقل من 5 هكتارات، في حين سيطر أقل من 1% من المزارعين على 15% من الأراضي، بحيث فاق متوسط المساحة لكل مزارع في الفئة هذه 50 هكتارًا".[2]

سياسيًا، تمكنت المَلكية من تطويع المعارضات القائمة وضمان انتقال سلس للسلطة من الحسن الثاني إلى محمد السادس عام 1999، بتعاون قسم مهم من المعارضة الليبرالية والبيروقراطيات النقابية التي ضمنت للمَلكية سِلمًا اجتماعيًا بتوقيع "اتفاق اجتماعي" بتاريخ فاتح غشت/آب 1996.

كان التحول النيوليبرالي مسندًا حقيقيًا لبروز أرباب العمل بصفتهم طرفًا ذا وزن سياسي، وذلك إما عبر التكتل داخل منظمات مهنية، أو المشاركة السياسية المباشرة في المؤسسات التمثيلية.

وتمكن أرباب العمل من تقوية تنظيمهم في نفس الوقت، فأعادوا هيكلته تحت اسم "الاتحاد العام لمقاولات المغرب" في 16 أبريل/نيسان 1995.

غيَّر التحول النيوليبرالي نظام الحكم ذاته، الذي انتقل من مَلكِيَّة الحسن الثاني –المرتكزة على قاعدة اجتماعية من كبار ملاك الأراضي والأعيان القرويين وفسادٍ معمم كان إحدى آليات تراكم رأس المال الخاص– إلى مَلَكِيَّة محمد السادس –المرتكزة على كبار الرأسماليين المندمجين مع الرأسمال الإمبريالي والخليجي–.

ب. الطبقات الشعبية

أسفرت أربعة عقود من القمع –نهاية القرن العشرين– عن مناطق ريفية محطَّمة سياسيًا واقتصاديًا. ظلت الأرياف تحت الهيمنة السياسية لأحزاب أُسِّست برعاية وزارة الداخلية. فبعد القضاء على جيش التحرير المغربي عام 1958، ظل الفلاح الصغير معدوم الصوت السياسي وتحت سيطرة الأعيان ووزارة الداخلية والدرك الملكي.

الطبقة العاملة المغربية عَدَمٌ سياسي، إذ خرجت بدورها من عقود حكم الحسن الثاني، بدون تنظيم سياسي خاص بها. ومنذ استئثار الحركة الوطنية البرجوازية بقيادة نضال المغاربة من أجل الاستقلال انكمش الحزب الشيوعي المغربي الذي رفض مطلب الاستقلال آنذاك، وتحوّل إلى حزب ليبرالي ملكي (حزب التقدم والاشتراكية حاليًا) يشارك في جميع الحكومات التي تطبق البرنامج النيوليبرالي.

ولضمان سِلْم اجتماعي، استقطبت المَلكية –في صراعها مع يسار الحركة الوطنية في ستينيات القرن العشرين– قمة "الاتحاد المغربي للشغل" وفسحت لقيادته مجال الاغتناء. وفي نهاية السبعينيات، استعاد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (حزب ليبرالي) قسمًا من الحركة النقابية، وأسس نقابته "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل" مناوشًا بها الملكيةَ للحصول على إصلاحات دستورية تمنحه قسطًا من السلطة.

تشتتت الحركة النقابية المغربية وأضحت تحت هيمنة القصر وأحزاب برجوازية ليبرالية في البداية، ثم برجوازية رجعية منذ نهاية التسعينيات.

أنهكت الهجمات النيوليبرالية الطبقة العاملة، وفككت قلاعها التقليدية وخفضت أعداد العاملين في المنشآت العامة بخصخصتها، وأضْفت هشاشةً ومرونة قصوى على علاقات الشغل (عقود

محدَّدة المدة، شركات الوساطة والمقاولة من الباطن، عقود التدريب المجانية والمؤدية نصف الأجرة)، التي صودق على صيغتها الرسمية في "مدونة الشغل" عام 2003، ما أضعف الطبقة العاملة في وجه هجوم أرباب العمل، فيما حطمت البطالة معنوياتها.

فَقَدَ الجهازُ النقابي قاعدتَه القارة، وازداد ارتهان قيادته بالدولة واندماجه في مؤسساتها (مجلس المستشارين، واللجان الملكية، ومجالس دستورية... إلخ)، وانخرطت في سلم اجتماعيٍّ تخشى فيه من تحول أدنى مناوشة عمالية إلى تهديد للاستقرار السياسي. وقد استبطنت حتميةَ المنطق النيوليبرالي، تسعى إلى مواكبته باستجداء فتات يخمد فتيل المقاومة العمالية ويقي الأقسام المنظمة من الطبقة العاملة شرّ آثاره الاجتماعية الأكثر كارثية.

شهد مطلع القرن العشرين تكريس نزع الطابع السياسي عن النضال الشعبي والعمالي. كرست الملكية الأمر مع "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" عام 2005، ضِمن تطبيقها لاستراتيجية محاربة الفقر التي أطلقها البنك العالمي في منتصف التسعينيات، وذلك من أجل إضفاء مسحة اجتماعية على السياسات النيوليبرالية وكبح المقاومات ضدها.

أكسبت تلك المبادرةُ الملكيةَ رصيدًا شعبيا، وأُسِّست عبرها عشرات آلاف الجمعيات التنموية في القرى والمدن. ستشكل هذه الجمعيات قاعدةً أساسية لحزب "الأصالة والمعاصرة"، أسسه صديق الملك فؤاد علي الهمة (الذي شغل منصب وزير دولة في وزارة الداخلية) صيف 2008، والذي حصد نسبة 21% من مقاعد انتخابات الجماعات المحلية لعام 2009 محتلًا فيها الرتبة الأولى.

هذا هو سياق ميزان القوى الفعلي الذي انتقلت فيه شرارات الحريق الذي شب في جسد محمد البوعزيزي من تونس إلى المغرب. لكن تلك الشرارات أصابت برميل بارود اجتماعي وسياسي منزوع الفتيل.

خرافة النموذج المغربي الاستثنائي

يركّز تفسير شائع لعدم رفع شعار "إسقاط النظام" في تظاهرات حركة 20 فبراير على اختلاف المَلَكية المغربية عن باقي الأنظمة في المنطقة وعلى استثنائية نموذجها القائم على "سياسة الاعتدال والانفتاح السياسي الموزون التي اعتمدها النظام السياسي تجاه معارضيه بدرجات متفاوتة منذ الاستقلال إلى اليوم"[3]. فهل كان الأمر كذلك؟

استطاعت الملكية بفعل عملية تضليل ضخمة انطلقت عام 1998 (حكومة التناوب التوافقي) وانتهت عام 2004 –مع ما أُطلِق عليه "هيئة إنصاف ومصالحة"[4]– التخلصَ من أدران أربعة عقود من حكم الحسن الثاني القمعي.

خُلِّصت الدولة وأكثر أجهزتها مقتًا (المخابرات وأجهزة القمع السري) من مسؤولية سنوات القمع في عهد الحسن الثاني، في حين تخلّى ضحاياها عن حق المحاسبة والقضاء مقابل جبر ضرر مالي ومعنوي. هكذا كانت المَلَكية تفتخر بنموذج "العدالة الانتقالية" الغائب في بلدان المنطقة.

ظهر مفهوم "الملكية التنفيذية" الذي أطلقه محمد السادس لأول مرة في حوار مع الجريدة اليمينية الفرنسية "لوفيغارو" في خريف عام 2001. تقوم الملكية التنفيذية هذه على تهميش الأحزاب وزيادة الاعتماد على شريحة من التكنوقراطيين. وتتالت فيها الإشارات إلى نجاعة "الأنموذج التونسي" القائم على التنمية الاقتصادية في مقابل خنق الحريات.

رفض الملك مطالبات بإصلاحات دستورية تقدّمت بها أحزاب ليبرالية عام 2008، وأصر–في خطاب 30 يوليوز/تموز 2010– على منح الأولوية للإصلاحات الاقتصادية وبناء ما يسميه "النموذج التنموي الديمقراطي" القائم على "النمو الاقتصادي المتسارع" و"الحكامة الجيدة". أي أصر ببساطة على تطبيق إملاءات البنك الدولي.

ونجد تفسير الواجهة الديمقراطية للملكية في طبيعة الاقتصاد المغربي ذاته. إن الملكية المغربية محرومة من الامتياز الذي يقدمه ريع النفط والغاز والذي يُمَكِّن أنظمة مثل الجزائر وممالك الخليج من عدم الاعتماد على الضرائب لتمويل ميزانياتها أي –كما كتب جلبير الأشقر– هي: "لا تشعر بضرورة الامتثال لنظام الديمقراطية التمثيلية... وتكتسب فيها الدولة الريعية حالة قصوى من الاستقلال الاقتصادي إزاء السكان".[5]

تعتمد مالية الدولة في المغرب بشكل كبير على الضرائب (والديون الخارجية التي تُموَّل خدمتها كذلك من الضرائب)، إذ مَثَّلت المداخيل الجبائية نسبة 85% من المداخيل الاعتيادية للدولة، ونسبة 20% من الناتج الداخلي الخام لعام 2011.[6] هذا هو الأساس الاقتصادي للواجهة المؤسساتية والذي يسهّل تحالف الملكية مع أقسام أخرى من الطبقة السائدة، ما يتيح "هامشًا ديمقراطيا" –إن أردنا استعمال مصطلح من رطانة العلوم السياسية–. يوَلّد "الهامش" هذا

انطباعًا زائفًا بوجود حياة سياسية وحزبية حقيقية؛ أي تُنظَّم الانتخابات وتُفرِز الأغلبية البرلمانية حكومةً، فيما تنتظر الأقليةُ في صفوف المعارَضة الانتخابات المقبلة للتناوب على الحكومة.

لكن هذا "الهامش الديمقراطي" محكوم بخطوط حمراء، لا يمكن له أن يشمل الملكية والدين وقضية الصحراء. حوكمت مثلًا نجلة زعيم الجماعة الدينية العدل الإحسان، نادية ياسين، بتهمة التصريح -عام 2005- بتحبيذها النظام الجمهوري على النظام الملكي. استمرت محاكمتها منذ عام 2005 حتى 2010. وفي هذا السياق صرح الكاتب الوطني لحزب النهج الديمقراطي (من اليسار الجذري) بما يلي: "أما عن موقفنا من الدعوة لقيام نظام جمهوري، فإن قانون الأحزاب في المغرب يمنع أن تكون الأحزاب ضد الملكية... ولذلك نفضل الصمت فنحن لسنا جمهوريين ولسنا بملكيين ولكننا نناضل من أجل نظام ديمقراطي".[7] وفي الظروف هذه -عام 2007- اكتفت جماعة العدل والإحسان –التي كانت تنادي بإقامة دولة الخلافة الإسلامية– بالمطالبة بتخليق المجتمع عامةً والحياة السياسية خاصةً.

ولم يُقمع أنصار "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" (البوليساريو) فحسب، إنّما حرّمت الدولة كذلك أي موقف مغاير للموقف الرسمي. فهدد الملك في خطاب بتاريخ 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 قائلًا: "إما أن يكون الشخص وطنيًا أو خائنًا، إذ لا توجد منزلة وسطى بين الوطنية والخيانة، ولا مجال للتمتع بحقوق المواطنة، والتنكر لها، بالتآمر مع أعداء الوطن".

هذه هي حقيقة نموذج الملكية الاستثنائية، وليس لأنها راسخة في وجدان المغاربة. وبذلك فأقرب تفسير إلى الواقع لعدم رفع حركة 20 فبراير شعار "إسقاط النظام" هو الذي تقدم به جلبير الأشقر، مؤكدًا على أطروحة استحالة إسقاط النظام دون إسقاط الدولة في النظم الميراثية: "فقد فطن النّاس لخطورته وأدركوا أنّ تحقيقه يقتضي ميزانَ قوى أو ظروفًا استثنائيّة لم تكن متوفّرة في أيٍّ من المَلَكيّات عام 2011... وليس السبب في أنّ تلك الأنظمة تحوز على شرعيّة أكبر، كما ادّعى مستشرقون غربيّون سطحيّون)".[8] ونضيف إلى ذلك القضاءَ على المعارضة الجمهورية خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين ودفن التجربة التحررية لثورة الريف بقيادة عبد الكريم الخطابي.

يستدعي رفع شعار إسقاط النظام في النظم الملكية طاقةَ كفاح أكبر وأشدّ تعتمد على قتالية الطبقات الشعبية لا تخوفًا منها. ويستدعي تفادي الكلفة العالية للتغيير إعدادَ قوة طبقية قادرة على درء عنفِ الثورة المضادة وتفتتِ المجتمع إلى وحدات متصارعة. وبذلك يجد الشعب نفسه أمام خيارين أحلاهما مر: "الاستبداد أو الفوضى"، بمنطق أهوَن الشرين، الذي يفتح الباب لأسوء الشرور. وهذا هو دَيْدَنُ المعارضة البرجوازية بكل تلاوينها الليبرالية والدينية وكذلك البيروقراطيات النقابية، إذ تحرص على الاستقرار السياسي وتُدرك أن القوة الشعبية الوحيدة القادرة على تحقيق الديمقراطية (الطبقات الشعبية) لن تتوقف عند حدود إضفاء تحسينات سياسية على نفس النظام الاقتصادي وخادمه السياسي. لذلك لم يتردد مثقف البرجوازية وفيلسوفها الأبرز، عبد الله العروي في حوار له مع مجلة "زمان" عام 2012، في التصريح بأن الملكية صمامُ أمان المجتمع المغربي وأنها تلعب دوراً ضامنًا للاستقرار.

حركة 20 فبراير وردة فعل الملكية

لم تستمر حركة 20 فبراير الجماهيرية أكثر من سنة. انطلقت أولى تظاهراتها يوم 20 فبراير/شباط 2011، ونظمت الملكية استفتاءً في الدستور يوم 1 يوليوز/تموز 2011 وانتخابات نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وانتهت الحركة فعليًا بعد تنصيب حكومة واجهة برئاسة الحزب الإسلامي "العدالة والتنمية" يوم 3 يناير/كانون الثاني 2012، فتحوّلت إلى مجمّعات أفراد معزولة تُخلّد سنويًا ذكرى الحركة، حتى انتفت نهائيًا.

توقفت الدينامية السياسية في المغرب إذًا وقتًا طويلًا قبل انتصار الثورة المضادة في أنحاء أخرى من المنطقة العربية ابتداءً من مارس/آذار 2013 (الحرب الأهلية في سوريا وانقلاب عبد الفتاح السيسي في مصر). وتكمن جذور الفشل بالدرجة الأولى في ميزان القوى الفعلي بين الطبقات.

يُعزى انتصار الملكية على حركة 20 فبراير–وفق أغلب الكتابات الأكاديمية والليبرالية– إلى تجاوب الملك السريع معها بخطابه يوم 9 مارس/آذار 2011. وهو تغييب لحقائق تاريخية تؤكد العكس. واجه النظام الحركة، منذ بدايتها، بالقمع. ففي يوم 20 فبراير/شباط اكتُشفت خمس جثث متفحمة لمتظاهرين في إحدى الوكالات البنكية في مدينة الحسيمة، وقُتل كريم الشايب في مدينة صفرو تحت تعذيب الشرطة في الشارع. وفي يوم 20 يونيو/حزيران لفظ المناضل كمال العماري أنفاسه في مدينة آسفي في إثر تعذيب الشرطة يوم 29 ماي/أيار. وقُتل محمد بدروة (مناضل ضد

البطالة) في آسفي في تاريخ 14 أكتوبر/تشرين الأول، وقُتل كمال الحساني (مناضل في جمعية المعطلين من منطقة الريف) في جريمة مدبرة في 27 أكتوبر/تشرين الأول.

رفض الملك محمد السادس مطلب تعديل الدستور الذي ضمنته الحركة في أرضيتها المطلبية. وكان في ذلك أسرع من زين العابدين بن علي وحسني مبارك. فيومًا بعد تظاهرات 20 فبراير، نعت الملك المطالب تلك بـ"الديماغوجية".

واعتمد الملك –أسبوعًا بعد انطلاق التظاهرات– خطوةً نادرًا ما يُشار إليها، إذ وجَّه مستشارَه محمد معتصم للقاء القيادات النقابية في منزله يوم 27 فبراير/شباط. كان ذلك إيذانًا باستمرار التزام القيادات النقابية بالسلم الاجتماعي وعزل الحركة النقابية عن حركة 20 فبراير، وهو ما عبّرت عنه ثريا الحرش القيادية في نقابة "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل" في حوار بثته فضائية "ميدي 1" يوم 23 أكتوبر/تشرين الأول 2014: "لو لم تكن لدينا روح المواطنة لكنا يوم 20 فبراير خرجنا إلى الشارع مع المحتجين، لكنّنا على العكس من ذلك جلسنا كنقابات على طاولة الحوار ووقعنا على اتفاق 26 أبريل 2011". استخلصت الملكية والقيادات النقابية درسها من التجربة التونسية، أدركت دور "الاتحاد العام للشغل" في دعم الثورة، لذلك تضافرت جهودهما لتفاديه في المغرب.

ثم تقدمت الدولة بجملة تنازلات كبيرة لم يكن أحد يستطيع تصوّرها لولا لفح لهب الثورة في المنطقة ككل. ارتفعت النفقات العامة عام 2011 بنسبة "15.9%، خاصة تحت تأثير نفقات دعم مواد الاستهلاك والأجور، ووظفت الدولة أكثر من أربعة آلاف من حاملي الشهادات العليا، وغضت الطَّرْف عن البناء غير المرخص وعن "غزو" الباعة الجائلين للشوارع.

دعا الملك إلى إجراءات همت الدعم المالي وتخفيف عبء الديون عن 200 ألف فلاح. وعلى نقيض حرصه سابقًا على مراعاة التوازنات المالية، اضطر إلى الانحناء مؤقتًا للعاصفة، وصرّح في 26 أبريل 2011: "مهما تكن التكاليف المالية التي تتطلبها هذه التدابير، فإن غايتنا المثلى هي جعل الفلاحين الصغار في صلب التنمية البشرية والقروية".[10] لا يتعلق الأمر إذًا برسوخ الملكية في الوجدان المغربي بل بحصيلة صراع اضطرت الملكية فيه إلى تقديم تنازلات من أجل رده على أعقابه.

بعد أن عزل الملك الحركةَ عن قاعدتها الاجتماعية المفترضة، تفرّغ لـ"المعركة الدستورية". ورغم ذلك ففي خطاب 9 مارس 2011 –الذي أُضْفِيَ عليه طابع الحدث التاريخي– لم يدَّع الاستجابة لمطالب الحركة، بل اعتبره استمرارًا لتعزيز "المكاسب المؤسساتية" وتطوير نفس "النموذج الديمقراطي التنموي".

تمكنت الملكية من تمرير الدستور عبر المألوف من أساليب الحشد وتدخُّل وزارتي الداخلية والأوقاف الإسلامية وقمع تظاهرات حركة 20 فبراير المعارضة للدستور. ونظمت الانتخابات التشريعية في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، صعد على إثرها "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي إلى حكومة الواجهة. استطاعت الملكية بهذا ادعاءَ استجابتها لمطلب شعبي وفي نفس الوقت مسايرة استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ثورات المنطقة القائمة على "انتقال ديمقراطي سلس" بإدماج الإسلاميين.

يميل كثيرون إلى تحميل الشعب مسؤولية ما حدث، إذ هو الذي انتخب الحزب ذاك. لكن بِغض النظر عن نسب التصويت وقاعدة احتسابها فإن الانتخابات آلية تنبع من صميم الأوضاع قبل الثورية والثورية ذاتها. فعندما تستيقظ الجماهير لأول مرة وتفتح عيونها على الحياة السياسية (في شروط تخلف سياسي مديد وغياب قوة ثورية) نجدها تبحث عن صيغة سياسية بسيطة تعبّر مباشرة عن تطلعاتها عبر غلبة العدد. والتعبير السياسي عن هيمنة الأغلبية هو الانتخابات ومجمل الديمقراطية الشكلية. صدَّقت أقسامٌ من الجماهير وعودَ "حزب العدالة والتنمية" بشأن "الإصلاح في ظل الاستقرار" و"محاربة الفساد"، وأملًا في تغيير دون كلفة غالية، وجّهت أصواتها نحوه، عقابًا للأحزاب السابقة.

أنهت حركة 20 فبراير حقبة سياسية مديدة تميزت بالتقاطب بين الملكية والأحزاب الموروثة عن الحركة الوطنية البرجوازية. ضَمُرَت القوة الانتخابية لهذه الأخيرة (خصوصًا الاتحاد الاشتراكي) وهَزُل اليسار الجذري حدَّ الانتفاء. وبرز تقاطبٌ جديد بين الملكية وتنظيمات الإسلام السياسي. لكن كما هو شأن الأول فإن هذا التقاطب لا يعبّر عن تناقض طبقي بل عن خلاف وخصومة سياسية تقف على الأرضية الطبقية نفسها، وهي إيجاد أفضل السبل لتأمين سير آلية المجتمع الرأسمالي وإخضاع الطبقات الشعبية. وأي نهوض ثوري مستقبلًا سيجد الإسلام السياسي على أهبة استثماره سياسيًا كما حصل في مصر وتونس عام 2011.

حركة 20 فبراير: كشف حساب

عندما تندلع الثورات تتقدم الطبقات الاجتماعية بمطالبها وتطلعاتها. ويفوز أكثرها تنظيمًا وتسلحًا ووعيًا ومبادرة. وهو ما حدث عام 2011 في المغرب. إذ خرجت البرجوازية والملكية ظافرتين، بينما مُنيت الطبقات الشعبية بهزيمة، على الرغم من بعض المكاسب الجزئية التي سرعان ما استُرِدَّت.

أ. المسألة الدستورية: تكريس الملكية التنفيذية

أصرت الملكية عبر تاريخها على كون الدستور ممنوحًا لا تأسيسيًا. ففي عام 1909 أمر السلطان عبد الحفيظ بجلد الفقيه محمد ابن عبد الكبير الكتاني قائد الحركة الإصلاحية التي أسقطت السلطان عبد العزيز ووضعت أول دستور يفرض شروط البيعة على السلطان، ومات الفقيه إثر ذلك. وفي عام 1965 اختُطِف المهدي بن بركة (أحد زعماء الحركة الوطنية البرجوازية) في باريس ولقي نحبه، وذلك لإصراره على المطالبة بجمعية تأسيسية. هذه هي "الإرادة السياسية" الحقيقية للملكية، التي تشتكي المعارضة البرجوازية من غيابها. وفي عام 2011 عين محمد السادس لجنة لاقتراح تعديلات دستورية راسمًا لها حدود التعديل.

من بين كافة الكتابات الأكاديمية التي تقيِّم دستور 2011 تقدّمت رقية مُصدَّق بأفضلها (وهي أستاذة العلوم السياسية والقانون الدستوري في جامعة محمد الخامس في الرباط): "يُعَدُّ الدستور الجديد خطوة إلى الوراء في مسارنا السياسي والدستوري"،[11] واصفةً إياه بـ"الدستور التقديري"؛ حيث لا تَخضَع صلاحيات الملك للدستور بل لسلطته التقديرية، فيمنح نفسه صلاحية تعديل الدستور من دون الرجوع إلى الاستفتاء (الفصل 174 من الدستور). لكن فيما تركز مصدَّق على الجانب الدستوري الشكلي، تُغفل هي مضمونه الاقتصادي -أي الطبقي- في تحليلها الأخير.

حافظ الملك على السلطة الفعلية عبر حكومة ظل من مستشاريه ومعاونيه الخبراء، فيما شكلت الحكومة الرسمية مجرد واجهة. أبقى الدستور الجديد على القوة الاقتصادية للملكية حيث يستأثر الملك بصلاحيات تحديد قائمة الشركات والمؤسسات "الاستراتيجية" وتعيين مديريها ويتمتع مجلس الوزراء الذي يترأسه الملك بصلاحية تقرير "التوجهات الاستراتيجية لسياسات

الدولة"، بينما قَنَعَ مجلس الحكومة بالجانب التدبيري والإجرائي. ولخطابات الملك قوة تشريعية مُلزِمة، هي قوة لا يتمتع بها البرنامج الحكومي الذي تصرّح به الحكومة عند تنصيبها أمام البرلمان.

ب. مكاسب أرباب العمل

استجاب الملك لمطالب أرباب العمل، ونص الدستور الجديد في فصله 35 على ضمان الملكية الخاصة وحرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر. نفذت الدولة مطالب أرباب العمل في ما يخص السياسة الضريبية وانخفض العبء الضريبي على نحو ملحوظ، ولا سيما عبر الضريبة الرئيسية المفروضة على أرباح الشركات، والضريبة المفروضة على الشركات التي انخفض معدلها من 30% إلى 10% فانطبق على 79% من الشركات التي تخضع للضريبة، أي على الجزء الأكبر كما نرى بوضوح. ومرة أخرى حققت الحكومة رغبات رجال الأعمال وكبار مديري الشركات إلى حد كبير.[12]

ولتمويل عجز الميزانية الناتج في جزء منه عن المحاباة الضريبية لأرباب العمل ارتهنت الدولة بالمديونية أكثر من السابق.

تطور نسبة مديونية المغرب من الناتج المحلي الإجمالي بين الأعوام 2012 و2016:[13]

العام	2012	2013	2014	2015	2016
الدين العام	59.7	61.5	63.4	64.2	65.0

بعد سنوات من تطبيق السياسات النيوليبرالية، استغلت الملكية ظرفية التعديل الدستوري، لتحويل سياسة التقشف إلى ثوابت دستورية (الفصل 77 من دستور 2011).

ج. استعادة الفتات الذي قُدِّم للطبقات الشعبية

هدمت الدولة آلاف المنازل التي بُنيت خارج المسطرة القانونية، وأُفرِغت الشوارع من الباعة الجائلين نهاية عام 2011. وفي عام 2012 رفض رئيس "الحكومة" عبد الإله بن كيران تنفيذ

مرسوم يقضي بتشغيل معطلين ذوي شهادات عليا كان وقع الوزير الأول السابق عباس الفاسي عليه بتاريخ 20 يوليوز/تموز 2011. وخُفضت نفقات صندوق المقاصة بنحو 15 مليار درهم [تقريبًا مليار و300 مليون أورو] في عام 2016.

باشرت الدولة منذ عام 2013 وتحت إلحاح البنك العالمي بمسلسل "إصلاح الوظيفة العمومية" بمنطق نيوليبرالي (تقشفي) قائم على تعميم أشكال العمل بالعقدة محددة المدة، وتفكيك الوظيفة العمومية المركزية وتقليص كتلة الأجور وإصلاح أنظمة التقاعد؛ والغاية النهائية –كما صرح الملك في خطاب عيد العرش في 30 يوليوز/تموز 2017– هي نقل علاقات الشغل القائمة في القطاع الخاص إلى القطاع العمومي.

ستنتج عن هذه السياسات نضالات اجتماعية وعمالية، لكن الدولة –وبتعاون مع معارضة ليبرالية ورجعية دينية وبيروقراطيات نقابية تحرص على السلم الاجتماعي– تتمكن دائما من رد النضالات هذه على أعقابها، مع تنازلات جزئية لا توقف جوهر الهجوم النيوليبرالي ويسهل استردادها بإجراءات مضادة.

طُوِّقت الحريات التي اكتسبها الشعب بنضاله في الشارع. صودق على مدونة الصحافة والنشر (10 غشت/آب 2016)، وتتالت محاكمات عديدة بسبب تدوينات نُشرت على الشبكات الاجتماعية واعتُقل صحفيون بتهم ملفقة (توفيق بوعشرين، سليمان الريسوني، عمر الراضي...) وسُلّط القمع على حراكي الريف وجرادة (2017-2018) بحصيلة ثقيلة من أحكام السجن. وقَتل البوليس عماد العتابي في الحسيمة في يوليوز/تموز 2017 وعبد الله حجيلي في تظاهرة لشغيلة التعاقد المفروض في ماي/أيار 2019، ويستمر حصار وقمع أنصار تقرير المصير في مدن الصحراء. ويجري الإعداد للمصادقة على قانون يكبل حق الطبقة العاملة في إعلان الإضراب.

حراك الريف: نضال شعبي بنَفس سياسي وخصوصية محلية

لم يتوقف النضال الشعبي بعد انطفاء حركة 20 فبراير. ففي منطقة الريف مثلًا استمرت المناوشات الشعبية، وكانت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين في ريادتها.

للريف خصوصية تاريخية. فبعد توقيع معاهدة الحماية الاستعمارية عام 1912، أُلحق الريف بالاستعمار الإسباني، ونجحت ثورة تحررية فيه بقيادة عبد الكريم الخطابي في هزم إسبانيا وبناء جنين دولة مستقلة. ولأن الإمبريالية الإسبانية كانت متخلفة جدًا فقد تركت الريف كما دخلته.

وبعد الاستقلال عام 1956 أُلحِقَ الريف بالمنطقة التي كانت تابعة لفرنسا والتي كانت الأكثر تطورًا، فعُوِّضت البسيطة الإسبانية بالفرنك الفرنسي والجهاز الإداري المحلي الأكثر استقلالية بجهاز إداري محكوم من الرباط بمركزية أكبر.

حفز هذا انتفاضة عام 1958، التي قمعها النظام باستعمال الجيش والقصف بالطائرات. تكرر القمع مع انتفاضة 1984 على خلفية النتائج الاجتماعية لتطبيق برنامج التقويم الهيكلي. وظلت المنطقة مهمشة تلعق جراح القمع، معتمدةً بالدرجة الأولى على التهريب المعيشي والهجرة إلى أوروبا وزراعة الكيف. تأزَّم الوضع بعد عام 2011 مع التضييق على الهجرة إلى أوروبا وخنق تجارة التهريب (مع مليلية). ولم يتطلب الأمر أكثر من شرارة لإشعال الحريق.

كانت الشرارة في أكتوبر/تشرين الأول 2016، حين قُتل محسن فكري (تاجر سمك) طحنًا في حاوية أزبال بعد مصادرة سلعته. انطلقت التظاهرات وعمت مجمل منطقة الريف واستمرت طيلة عام 2017، وانتهت عمليًا مع قمع مسيرة 20 يوليوز/تموز 2017 ودخول الحراك دهاليز المحاكمات التي انتهت بأحكام قاراقوشية (منها 20 سنة سجنًا نافذة لقائد الحراك ناصر الزفزافي وبعض رفاقه).

طالب محتجو الريف بتنمية منطقتهم (بنية تحتية طرقية وتعليمية واستشفائية)، لكن نظرًا للخصوصية التاريخية والمحلية للمنطقة حمل الحراك مضمونًا سياسيًا: مواجهة صريحة مع الملكية وتحميلها مسؤولية ما آلت الأوضاع إليه –عكس ما يجري في نضالات أخرى التي تُوَجَّهُ ضد الواجهة المؤسسية للملكية (من حكومة وبرلمان وأحزاب) – ورُفض حمل علم الدولة الذي عُوِّض براية الثورة الريفية.

النظام يقطف ثمار الانتصار في ميدان السياسة الخارجية

تُقدم الملكية نفسها نموذجًا لاستقرار سياسي في محيط مضطرب تدمره الحروب الأهلية والفوضى. وتريد بذلك قطف ثمار تعاونها المديد مع الإمبريالية (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى) والصهيونية، من أجل انتزاع مكاسب اقتصادية واستراتيجية.

انتقد البنك الدولي في تقرير صدر في أكتوبر/تشرين الأول 2020 تأخُّرَ إقامة منطقة تجارة حرة في المنطقة العربية، أشار فيه إلى الصراع العربي الإسرائيلي وقضية الصحراء بقوله: "يَحُول الصراع

بين الضفة الغربية وغزة وإسرائيل، والعلاقات المتوترة بين المغرب والجزائر... من بين أمور أخرى، دون تشكيل تكتل أكثر وحدة وتماسكا بين بلدان المنطقة".[14]

أما عن الإمبريالية العالمية فتعدّ فلسطين والصحراء الغربية ملفّين موروثان عن فترة النضالات المعادية للاستعمار والأنظمة "التقدمية" أثناء الحرب الباردة. حملت التحولات الاقتصادية والسياسية الجارية في المنطقة العربية والقارة الأفريقية إلى الحكم أنظمةً ورؤساء وأحزاب انفصلت عن ماضي التحرر الوطني، وأصبحت أنظمة مندرجة كليًّا في العولمة الرأسمالية ومنصاعة لمؤسسات رأس المال العالمي. لذلك أصبحت الأنظمة هذه ومعها الإمبريالية العالمية تنظر إلى القضيتين كمعرقل لاندماج المنطقة اقتصاديًا واندراجها في العولمة الرأسمالية.

تعي الإمبريالية العالمية ومعها النظام المغربي تَبَدُّلَ السياق جذريًا. استفادت الملكية من الأزمة الاقتصادية العالمية التي ابتدأت عام 2008، وقدمت نفسها وسيطًا مثاليًا أمام رأس المال العالمي المتنافس على القارة. كما استفادت من تداعيات الانتفاضة الإقليمية لعام 2011، لتقدم نفسها نموذجًا لنظام مستقر سياسيًا وضامن لمصالح الإمبريالية وسدًا منيعًا أمام الهجرة السرية والإرهاب، وتسعى حاليًا للاستفادة من توجه رأس المال العالمي لتقصير سلاسل القيمة العالمية وإلى إعادة تركيزها جهويًا إثر أزمة كوفيد-19 فتقدم نفسها بلدًا نموذجيًا لتحقيق لذلك.

أ. قضية الصحراء الغربية

ظلت قضية الصحراء أحد ثوابت المَلَكية. في 28 مارس/آذار 1986 أدلى الحسن الثاني بالتصريح التالي لجان دانييل (مراسل عسكري وصحفي فرنسي): "بعد المسيرة الخضراء قلت لابني: إذا عرفتَ كيف تسوس، فإنني منحتُك قرنا من الهدوء".[15]

تندرج تطورات قضية الصحراء الغربية في صلب التحولات التي تشهدها المنطقة. فسقوط أكبر داعمي الجمهورية الصحراوية (القذافي) وأزمة النظام الجزائري ومحيط الانهيار الإقليمي، يجعلان النظام المغربي مثل ربان سفينة تجري الرياحُ بما تشتهي سفنُه.

نهجت الملكية استراتيجية اقتصادية منذ ما يقارب عقدًا من الزمن، قوامها تحويل المغرب إلى منصة إطلاق للاستثمارات الإمبريالية نحو أفريقيا يشارك فيها رأس المال الكبير المغربي ويقطف النظام ثمارها السياسية، عبر انتزاع مواقف حول قضية الصحراء من الدول الإمبريالية التي تفضّل نظامًا مستقرًا لضمان مصالحها وغزو أفريقيا اقتصاديًا.

ولعل أكبر نصر سياسي حققته المَلكية هو عودتها إلى الاتحاد الأفريقي عام 2017 (بعد 32 سنة من الانسحاب من "منظمة الوحدة الإفريقية"[16]) بدعم واسع من الدول الأعضاء ومن دون شروط، ما يعكس تغير ميزان القوى على الصعيد القاري. اندفع النظام المغربي في سياسة هجومية ترتكز على المصالح الاقتصادية للنفاذ إلى بلدان عديدة كانت علاقته بها معدومة، ما سيغير موقفها من قضية الصحراء.

يضاف إلى ذلك انزياح تقارير الأمم المتحدة لتبني رؤية الدولة المغربية، خصوصا تواري مهمة إجراء الاستفتاء مقابل التأكيد الدائم على حل متفاوض عليه، والإشادة بجدية مقترح الحكم الذاتي المغربي، والتنصيص على مفهوم المنطقة العازلة ورفض الأمم المتحدة أي تغيرات هناك، والدعوة إلى إحصاء محايد للاجئي المخيمات... إلخ، وهو ما تشتكي منه "جبهة البوليساريو" بشكل متواتر.

ومؤخرًا زاوج النظام المغربي بين موقفِ الولايات المتحدة الأمريكية –التي فتحت قنصلية لها في مدينة العيون الصحراوية– وموقفِه من التطبيع مع إسرائيل، لتعميق تلك المكاسب. وفي ذات السياق استغل النظام المغربي الأحداث المعروفة بـ"أحداث الكركرات" أواخر عام 2020 لدفع مكاسبه إلى أقصاها. بعد إغلاق أنصار جبهة البوليساريو لمعبر الكركرات على الحدود مع موريتانيا، فرض النظام المغربي الأمر الواقع مُشيِّدًا حزامًا أمنيًا لتأمين انسيابية التنقل عبر المعبر، كان بمثابة نهاية وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه عبر الأمم المتحدة منذ سبتمبر/أيلول 1991، ما دفع البوليساريو لإعلان الحرب. لكن هذه الأخيرة ظلت مجرد مناوشات على نطاق ضيق جدًا، بشكل لا يؤثر على المكاسب الميدانية التي حققها النظام المغربي.

وقد استفادت الملكية من تناقضات "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وتحرير وادي الذهب"، الّتي نتجت عن تحولها المديد من حركة تحرر وطني إلى جهاز دولة (الجمهورية العربية الصحراوية) بجهاز بيروقراطي متضخم من شرطة وجيش وسلك ديبلوماسي، يعيش على الإعانات الخارجية وتابع بشكل شبه كلي لعسكر الجزائر. تشبه تحولات الجبهة تلك التحولات التي وقعت داخل منظمة التحرير الفلسطينية، والتي تحدث جلبير الأشقر[17] عن انحطاطها، مستعملًا تعبير "المسيرة الطويلة إلى الوراء"، فكلاهما أصبح جهاز دولة بدون أرض، ويسعى للحصول عليها لممارسة تلك السلطة، حتى وإن اقتضى الأمر مراجعات سياسية واستراتيجية واعتمادًا شبهَ كليٍّ

على ما يُطلق عليه المنتظم الدولي وشرعيته، مع تفادي أي نضال ميداني قد يُعقِّد الحصول على هذا التعاطف.

أصبحت الديبلوماسية الملكية هجومية، مستفيدة من هامش التحرك الذي يمنحه التنافس الإمبريالي على القارة. وأضحت الملكية هي من يبتز بعد أن كانت عرضة للابتزاز مدة عقود: يكفي أبسط حدث لتستدعي الرباط سفير دولة للاحتجاج، وهذا ما وقع مع ألمانيا في مايو/أيار 2021 على إثر تصريحات وزيرة خارجيتها بخصوص اعتراف الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بمغربية الصحراء، ومع إسبانيا بسبب استقبالها لرئيس الجمهورية العربية الصحراوية لغرض الاستشفاء في أبريل/نيسان عام 2021، واستغلت دورها كدركي الاتحاد الأوروبي في ملف الهجرة السرية للضغط على إسبانيا عبر السماح لمئات القاصرين بالهجرة نحو مدينة سبتة. وبحكم الموقع الضعيف لإسبانيا ضمن التراتبية الإمبريالية العالمية، قد تكتسب الملكية –معززةً بانتصاراتها الديبلوماسية ومكانتها الاقتصادية– نَفَسًا يعزز مكانتها داخليًا وخارجيًا، بشكل يفوق تأثير المسيرة الخضراء عام 1975، إن تمكنت من انتزاع تنازل من إسبانيا، ولو على شكل صفقة ديبلوماسية (شبيهة بتلك التي وقّعتها بريطانيا والصين عام 1889 حول هونغ كونغ) تنهي وضع المدينتين في أمد بعيد.

ب. عودة العلاقات الرسمية مع الكيان الصهيوني

يمكن استعارة عنوان كتاب الكاتب عادل سمارة لوصف علاقات النظام المغربي مع إسرائيل: "التطبيع يسري في دمك". فعلاقات الملكية المغربية مع إسرائيل قائمة منذ الاستقلال الشكلي. استعرض آدم هنية في كتابه "جذور الغضب" سيرورة تطور العلاقة بين الدول العربية (وضمنها المغرب) وإسرائيل، وأدرجها في سياق اندماج دول المنطقة في استراتيجية الإمبريالية القائمة على تحويلها إلى منطقة كبيرة للتبادل الحر والاستثمار.

وفيما اضطر النظام المغربي إلى إغلاق مكتب الاتصال الإسرائيلي بالرباط في أكتوبر/تشرين الأول 2000 تحت ضغط شعبي في سياق التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، سيستغل ميزانَ القوى المائل حاليًا لصالح قوى الثورة المضادة في المنطقة العربية، ومكاسبَه السياسية بعد مروره من عاصفة 20 فبراير بسلام، ووزنَه الإقليمي، ومكانتَه لدى الإمبريالية ليجاهر بإعادة علاقاته مع الكيان الصهيوني، فيوقع اتفاقًا بتاريخ 10 ديسمبر/كانون الأول 2020 برعاية أمريكية.

لم يسبق للملكية في تاريخها أن حققت إجماعًا داخليًا وخارجيًا كما هو الآن، لذلك فهي تزهو مثل البطل الأسطوري اليوناني أخيل. ولكن كما لأخيل عَقِب، فإن للملكية عقبين؛ الأول هو تفجرية الأزمة الاجتماعية التي تحاول تنفسيها، والثاني هو التطورات المستقبلية للأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على آمال الملكية بلعب دور الفصيلة الأمامية للرأسمال العالمي من أجل نهب ثروات أفريقيا وغزو سوقها.

خاتمة

تستفيد الإمبريالية والأنظمة الاستبدادية من التقوقع القُطْرِي للنضالات الشعبية والعمالية. فَتَحَت السيرورة الثورية عام 2011 ثغرة لانعتاق جماعي لشعوب المنطقة. تجلّت البوادر الأولى لحراك 20 فبراير، في وقفات تضامنية مع الشعبين التونسي والمصري أمام سفارة البلدين. لكن مع انطلاق التظاهرات وتحول الرهان من الشارع إلى معركة دستورية وانتصار الثورة المضادة انكفأ ذلك المنظور التقاطعي إلى حدود القطر الواحد.

سيندرج انعتاق الشعوب ضمن منظور مغاربي وعربي وأفريقاني ضمن الرهانات الكبرى للسيرورات الثورية وهي تتجاوز سنتها العاشرة هذا العام (2021). من دونها لن تتمكن الطبقات العاملة والشعبية في المنطقة من الانتصار على الطبقات السائدة وأنظمتها الحاكمة التي عمّقت اندماجها مع الرأسمال الإمبريالي والخليجي وتطبيعها مع إسرائيل.

صرّح النظام –تحت ضغط تقرير للبنك الدولي سنة 2017– بفشل "النموذج التنموي" الذي كيل المديح له سابقًا. ونصب الملك لجنة لإقرار نموذج تنموي بديل تبيَّن أنه نفس النموذج النيوليبرالي مع مزيد من المساحيق الاجتماعية التي تهدف إلى لتسكين آلام أكثر ضحاياه بؤسًا. ومرة أخرى وافقت البيروقراطية النقابية وأحزاب المعارضة البرجوازية على المبدأ هذا ونقاش تفاصيله.

تعتبر المسألة الاجتماعية في المغرب المفجر الأكبر للنضالات الاجتماعية: البطالة وتنمية الهوامش والسيادة الغذائية والخدمات العمومية وملكية الأرض وثرواتها. وتجعل حِدَّةُ الأزمة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية والصحية (جائحة كورونا)، المرجلَ يغلي، وحين يصل درجة الغليان لا بد أن ينفجر في وجه صناع الأزمة (أرباب العمل ودولتهم).

سيستفيد النضال هذا من التجربة المتراكمة منذ عقود. ولكن إذا لم تُخصِّب الخبراتُ المكتسبة هذه المعاركَ النضالية القادمة، فمن المحتمل أن ينفجر الاستياء الاجتماعي على شكل تشنجات

وخضات دون أفق سياسي يقمعها الاستبداد ويستفيد فيه من قوارب النجاة التي تمده بها المعارضات البرجوازية الطامعة تَفَهُّمَهُ لهذه المساعدة مقابل استجابة لمطالبها حول الإصلاح السياسي والدمقرطة عبر جرعات.

إن وحدة الصف العمالي والشعبي ضرورة حيوية لمستقبل الكادحين-ات وضمان تفادي الكارثة المحدقة بهم-هنّ. لذلك يُعَدُّ العمل على بناء أواصر التعاون النضالي المشترك بين أدوات نضال الطبقة العاملة (نقابات وتنسيقيات وحركات ضد البطالة...) ضرورةً في وجه هجمات أرباب العمل. هذه الوحدة شرط لا غنى عنه لقيادة باقي شرائح الشعب الكادح (صغار المنتجين-ات في المدن والقرى، الطلاب-ات...). ستشكل الشرائح هذه من دونه جمهورًا سلبيًا ينتظر صدقات النظام أو احتياطيًا جماهيريًا لقوى رجعية تقف على نفس الأرضية الطبقية مع الاستبداد: الحفاظ على النموذج الاقتصادي والاجتماعي القائم مع تلطيف أبشع آثاره بلمسات إحسانية.

ليست حركة 20 فبراير كاشفًا عما كان مُعَدًّا قبلها فحسب، إنّما كذلك موشورًا لاستشراف المستقبل. وإذا كانت عزلة الحراك السياسي عن مثيله ذي المطالب الاجتماعية والاقتصادية أحد عوامل وأدِ حراك 20 فبراير، فمن شأن دمجهما مستقبلًا أن يُسْهِمَ في الظفر ليس بحرية سياسية وحَسْب –يكون رأس المال هو المستفيد الرئيسي منها– بل كذلك بإسقاط مجمل نظام الاستبداد النيوليبرالي وإرساء ديمقراطية حقيقية تشمل الجميع بما فيه المطالبين-ات بالنظام الجمهوري والعلمانية وأنصار استقلال الصحراء. وبدل مطلب الإصلاح الدستوري العزيز على قلب المعارضة الليبرالية والرجعية الدينية، يجب العمل على وضع إسقاط دستور 2011 النيوليبرالي على رأس المطالب الشعبية مستقبلًا، وذلك من أجل مجلس تأسيسي يختار عبره الشعب –ولأول مرة في تاريخه– شكل الدولة ومضمونها.

ستكون هذه مهمة طلائع النضال العمالي والشعبي التي عليها أن تظفر بدايةً باستقلالها السياسي عن مجمل التعبيرات السياسية البرجوازية المعارضة (ليبرالية كانت أم رجعية دينية) التي تستخدم الشغيلة لصالح مشاريع برجوازية. وسيكون إسهامُ كل من ينسب نفسه إلى المشروع التاريخي للطبقة العاملة دورٌ في هذا الإنجاز التاريخي الضخم والعظيم.

نبذة عن الكاتب/ة

علي أموزاي مناضل وباحث من المغرب. هو عضو في تيار المناضل-ة (تيار عمالي اشتراكي ثوري) وناشط ضمن حركة 20 فبراير. كتب أبحاث ومقالات عدّة نشرت في مواقع عدّة من بينها موقع "أطاك المغرب" وموقع "شبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية".هوامش

[1] – جمعية أطاك المغرب. (2019) **"دفاعًا عن السيادة الغذائية في المغرب"** (الطبعة الأولى)، ص. 119.

[2] – آدم هنية. (2020) **"جذور الغضب، حاضر الرأسمالية في الشرق الأوسط"**، ترجمة عمرو خيري. الجيزة مصر: دار صفصافة للنشر والتوزيع، ص. 153.

[3] – عبد العالي حامي الدين. (2018)، "بين التأويل الديمقراطي للدستور وواقع الممارسة. عن الأساس الديمقراطي للسلطة التنفيذية في ظل دستور 2011**"**، مساهمة ضمن **"20 فبراير، ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب"** (الطبعة الأولى). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص. 242.

[4] – هيئة أسسها الملك محمد السادس عام 2004 لتصفية ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إبان عهد الحسن الثاني.

[5] – جلبير الأشقر. (2013) **"الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضة العربية"** (الطبعة الأولى)، ترجمة عمر الشافعي. بيروت: دار الساقي، ص. 77- 78.

[6] – إدريس شكربة (2016) "المالية العمومية في المغرب: بين حفز النمو وتدبير الأزمة"، مساهمة ضمن **"مغرب ما بعد حراك 2011، ماذا تغير؟"**، مجموعة من المؤلفين، تنسيق محمد باسك منار. الدار البيضاء: المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، مطبعة النجاح الجديدة.

[7] – عبد الله الحريف. (2008) **"لسنا جمهوريين ولسنا ملكيين"**. 9 سبتمبر/أيلول 2008. "موقع هسبريس" https://www.hespress.com/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A7-

%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-
%D9%88%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A7-%D9%85%D9%84-11019.html.

[8] – جلبير الأشقر. (2017) "هل يستطيع الشعب إسقاط النّظام والدولة لاتزال قائمة؟"، **"مجلة بدايات"** 16 (2017).

[9] – رشيد البوصيري (2016). **"مغرب ما بعد حراك 2011، ماذا تغير؟"**. الدار البيضاء: المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، مطبعة النجاح الجديدة، ص 277.

[10] – "نص الرسالة الملكية إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الرابعة للفلاحة"، 26 أبريل 2011.

[11] – رقية مصدق. (2018) "ملكية دستورية أم ملكية تقديرية"، مساهمة ضمن **"20 فبراير، ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب"**، مرجع مذكور، ص. 208.

[12] – للمزيد من التفاصيل انظر-ي نجيب أقصبي. (2018) "بين عجز الاقتصاد الكلي وعجز الديمقراطية، الاقتصاد المغربي عقب 2011**"**، المرجع السّابق، ص. 471 و472 و474.

[13] – المرجع السابق، ص 456.

[14] – مجموعة البنك الدولي. (أكتوبر 2020) **"تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"**، ص 41.

[15] – جيل بيرو. (2002) **"صديقنا الملك"** (الطبعة الأولى)، ترجمة ميشيل خوري. دمشق: ورد للطباعة والنشر، ص 268.

[16] – تأسست عام 1963، وحل محلها الاتحاد الأفريقي عام 2001.

[17] – جلبير الأشقر. (2004) **"الشرق الملتهب، الشرق الأوسط من منظور ماركسي"**. بيروت: دار الساقي.

التدخلات السعودية الإماراتية: أسلحة، مساعدات وثورة مضادة

رفيف زيادة

تفاجأ الخبراء والأكاديميون بموجات الانتفاض التي خرجت من شمال أفريقيا وغرب آسيا على مدار العقد الماضي. طبقًا لهؤلاء المعلّقين، فإنّ إشكالية التغيير الديمقراطي كانت محسومة منذ زمنٍ طويل، في ظلّ إصرارهم (هؤلاء المعلقين) على أفكار "صمود السلطوية" و"استثنائية" المنطقة في ما يتعلق بالتوجهات العالمية، ومنها التحول إلى الديمقراطية. كُتب الكثير منذئذٍ عن الأسباب الجذرية وآثار الانتفاضات ومساراتها ومآلاتها، ولقد ركّزت تلك الكتابات على دُولٍ بعينها. لكن من النتائج الأساسية والكبرى للانتفاضات تضخُّم دور اللاعبين الإقليميّين في عدد من الدول، وعملهم على فرض استقرار النظام السياسي بما يصبّ في صالحهم. حملت الانتفاضات – سواء في ما سُميَّ بالموجة الأولى أو الثانية – كثيرًا من الأمل بالتغيير، وساقت مطالب العدالة الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك الأمل جاءت الانتكاسات أيضًا، والإحباطات، والثورات المضادّة الصريحة والقوية، وكان دور الأطراف الإقليمية مركزيًا في هذا السيناريو.

وعلى وجه التحديد، فإن جملةً من الأطراف الإقليمية –منها السعودية والإمارات وقطر وتركيا وإيران– سرعان ما تدخّلت لتأمين مصالحها وتقويض خصومها وتأكيد سلطتها في المستوى الإقليمي. وبدلًا من تحليل الانتفاضات وما جاء في أعقابها ببساطة داخل كلّ دولة على حِدَة، فإنّ

التحليل المقارن الأوسع يسمح لنا بفحص الفاعلين الجُدُد وآليات تدخلّهم على المستوى الإقليمي. أركّز في التحليل التالي على التدخّلات في اليمن وليبيا بعد انتفاضات عام 2011. ورغم أنّ الانتفاضة في البلديْن اتخذت مسارات مختلفة، فإنّ نفس الكوكبة من الأطراف الإقليمية تدخّلت عسكريًا وماليًا ودبلوماسيًا في محاولة لضمان فرض قياداتٍ تراعي مصالحها. بتركيزه على الإمارات والسعودية يفحص هذا الإسهام مختلف أوجه ما وقَع من تدخّلات، بما يشمل الحملات العسكرية المباشرة واستخدام أطراف تُحارب بالوكالة والمساعدات المالية وباقات المساعدات الإنسانية، وهي جميعها إجراءات عملت بالتزامن والتنسيق على تشكيل نِتاجات إقليمية أدّت – لسوء الطالع– إلى تعميق الوضع القائم على الضدّ من آمال التغيير التي زرعتها الانتفاضات في بداياتها.

اللاعبون الإقليميون

مع انطلاق الانتفاضات المتتالية في دُوَلٍ عِدّة، مهددةً قادَتَها، أدركَ الفاعلون الإقليميون راسخو الأقدام التهديدَ، لكنّهم رأوا فيه كذلك فرصةً للتدخل وتشكيل مسار الانتفاضات ومآلها. وفي الحروب التي تلت الانتفاضة في كُلٍ من سوريا وليبيا –على سبيل المثال– نُفّذَ عددٌ من أشكال التدخل العسكري، بما يشمل تقديم الأسلحة لدعم جملة من الفصائل المحلّية المختلفة.

ومن بين مجموعة الفاعلين الدوليين والإقليميين الذين سعوا إلى فرض السيطرة، قادَت السعودية والإمارات – اللتان كانتا حتى وقت قريب مصطفتين معًا في ما يخص المسائل الجيوسياسية – أو شاركتا في سلسلة من الحملات العسكرية (المباشرة وغير المباشرة)، وأبرزها في اليمن. تصرّفت الدولتان حفاظًا على سيطرتهما ولحفظ الوضع القائم، في البداية بالتدخّل عبر مجلس التعاون الخليجي لدعم أنظمة عُمان والبحريْن، وفيما بعد من خلال نشر قوات درع الجزيرة لدعم الملك حمد في قمع المظاهرات التي انطلقت ضد حُكمه.

وممّا يُنسى في أحيان كثيرة أثناء سرد الأحداث أنّ النظام في السعودية قد تحرك سريعًا لسحق المظاهرات داخل حدود المملكة، في المنطقة الشرقية في القطيف وفي مدنٍ أصغر كالعوامية

والهفوف. في البداية انطلقت تلك المظاهرات –التي نظمتها الأقلية الشيعية في المملكة– ضد تدخل قوات درع الجزيرة في البحرين، لكنها اشتملت أيضاً على التعبير عن مظالم داخلية. وفي الإمارات كذلك انطلقت احتجاجات داخلية، وإن كانت على نطاق أصغر بكثير. في عام 2011 صاغت مجموعة من الأفراد عريضة طالبت بإصلاح المجلس الاتحادي الوطني، بما يشمل مطلبًا بإجراء انتخابات مباشرة. وتمثّل الرد في زيادة المراقبة واعتقال نشطاء الإصلاح.

إذًا وفي ذلك التوقيت بدأت السعودية والإمارات تشعران بتنامي تأثير الانتفاضات، وتمكّنتا من رؤية كيف جرّأت الانتفاضات –لا سيما تلك التي خرجت في عُمان والبحرين– المعارضةَ داخل حدودها. وبدافع من التنافس مع إيران على السيطرة الجيوسياسية ورغبةً في تقليص خطر الإخوان المسلمين، سعت الدولتان إلى التدخل بعدّة سبل للتأثير على مسار الانتفاضات.

وكانت التدخلات العسكرية العديدة التي نفذتها السعودية والإمارات مدعومة بمساعدات مالية، غايتُها تأمين أهداف السياسة الخارجية الخاصة بالدولتين، لا سيما عبر حُزم المساعدات التي قُدِّمت إلى كل من مصر والأردن والمغرب وتونس.[1]

يتطلّب فهم العنف ونطاق تدخلات ما بعد الانتفاضات التي أقدم عليها التحالف السعودي-الإماراتي تحليلًا أعرض للمنطقة، يتجاوز الكيانات الفرديّة للدول، لا سيما على ضوء تصاعد التوترات بين السعودية والإمارات من جهة، وإيران من الجهة الأخرى. من الواضح أنّ الإمارات والسعودية لجأتا إلى استراتيجية متعدّدة المسارات، اشتملت على الحملات العسكرية ودعمها بمساعدات خارجية تحقق مصالح رأس المال الخاص في تلك الدول. كما عكست التدخلات السعودية-الإماراتية إلى حد بعيد أساليب التدخل الأمريكية في المنطقة –سواء عسكريًا أو في ما يخص الأدوات الخطابية– ما يسلط الضوء على العلاقة التاريخية مع الولايات المتحدة بصفتها راعية للنظامين، وأيضًا على الصلات الدولية الخاصة بصناعة الأسلحة وحركة المعدّات والتقنيات العسكرية ونماذج مكافحة حركات التمرد والمعارضة.[2]،[3] وقد تجلَّت معايير مكافحة التمرد والمعارضة التي طبقها التحالف بقيادة السعودية بكلّ وضوح في حالة اليمن. تُسلّط هذه

الحالة الضوء أيضًا على الاستراتيجية متعددة الأذرع للتدخل التي اشتملت على فرض القوة العسكرية بشكل مباشر وباستخدام وكلاء، وكانت مصحوبةً في الوقت نفسه بتقديم المساعدات للمناطق الخاضعة لسيطرة التحالف واستخدام تلك المساعدات وسيلةً للتأثير وتحقيق غايات سياسية.

السيطرة على اليمن

في عام 2011 انطلقت انتفاضة شعبية في اليمن، أجبَرت علي عبد الله صالح على تسليم السلطة بعد أن ظلّ في سُدَّة الحُكم 33 عامًا. كانت الصفقة برعاية السعودية أساسية في السماح لصالح بالتنحّي مقابل الحصول على الحصانة، على أن يَحُلَّ محلّه نائبَهُ عبد ربُّه منصور هادي. ودُشِّن مؤتمرٌ للحوار الوطني بهدف التفاوض والتوصّل إلى ترتيبات للسلطة بين مختلف الأطراف في اليمن. بعد عامين من المناقشات، أخفق مؤتمر الحوار الوطني في الوصول إلى إجماع ورُفضَت الفكرة التي عرضها والمتمثّلة في خريطة اتحادية جديدة لما شابها من مثالب في مراعاة مختلف الظروف الاقتصادية والمظالم القائمة منذ زمن بعيد في هذا الملف في مختلف أنحاء اليمن. استفاد الحوثيون –وهم جماعة مسلّحة من الشمال اشتبكت في نزاع مطوّل مع نظام صالح– من انتكاسات المؤتمر الوطني. وفي سبتمبر/أيلول 2014 تحرّك الحوثيون للسيطرة على عدد من مواقع الجيش في العاصمة صنعاء. وبعد سيطرة الحوثي على صنعاء في مطلع 2015، فرّ الرئيس هادي إلى السعودية. وبدعوى دعم الإرادة الديمقراطية للشعب اليمني، اشتبك تحالفٌ بقيادة السعودية في عام 2015 في تحرُّك عسكري مباشر ضد المتمرّدين الحوثيين. قالت السعودية إن الحوثيين يحصلون على الدعم من إيران. وبدأ التدخل بقيادة السعودية والإمارات في اليمن عندما وافق المتمردون الحوثيون على السماح بالرحلات الجوية المباشرة بين صنعاء وطهران وعندما أتاحوا لإيران الوصول إلى ميناء الحُدَيْدَة، وهو الميناء الرئيسي لليمن على البحر الأحمر.

كان التحالف بقيادة السعودية مدعومًا من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ويتلقى مساعدات لوجستية واستخباراتية منها. قال التحالف إنّ الحملة العسكرية في اليمن ستكون سريعة وحاسمة. لكن بعد ستّ سنوات من عمل عسكري تسبّب في وفيات كثيرة ودمار هائل

وخلق أسوأ أزمة إنسانية في العالم،[4] لم يُحَقِّق التحالف بقيادة السعودية أيًّا من أهدافه المعلنة. إنما اضطرّ الحوثيون إلى الاقتراب أكثر من إيران، وخلّفت تحرّكات التحالف السعودي– أينما ذهبت– معاناةً ودولة مُقطَّعَة الأوصال، يرتع فيها كثيرًا من الفصائل المسلحة (التي ساعد التحالف في خلقها).

وظهرت تقارير كثيرة عن انتهاكات واسعة النّطاق لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني قام بها التّحالف بقيادة السّعوديّة في اليمن، بما يشمل الهجمات الممنهجة على الأهداف المدنية والاستفادة من المساعدات الإنسانية في تحقيق مآرب عسكرية. لقد أصبح اليمن مخبر تجارب للتدخل العسكري المباشر بقيادة السعودية، فضلاً عن كونه مسرحًا لاستعراض ترسانة المملكة من الأسلحة، التي اشترتها بالأساس من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا. طبقًا لمعهد ستوكهولم للسلم الدولي والبحوث (SIRPI)، فإن "السعودية والإمارات كانت ثاني ورابع أكبر مستورد للأسلحة خلال الفترة 2013 – 2017"، إذ زادت الصادرات إلى السعودية بواقع 225 بالمئة، وزادت الصادرات الموجهة إلى الإمارات بنسبة 51 بالمئة خلال الفترة المذكورة.

ربما دُمّرَ اليمن على يد التحالف بقيادة السعودية، لكن الجهة التي أتاحَت حدوث ذلك هي الولايات المتحدة عبر إدارتين سياسيتين متعاقبتين، أعطتا الضوء الأخضر للتحالف، فضلًا عن صناعة الأسلحة في الولايات المتحدة وأوروبا التي كانت متحمّسة للحفاظ على التجارة الرابحة مع دول الخليج وضمان استمرارها. الحقّ أنه بينما صدَرَت إدانات لا تُغني ولا تفيد المدنيّين اليمنيّين، لم تتراجع مطلقًا تجارة الأسلحة مع أعضاء التحالف بقيادة السعودية خلال تلك الفترة. باشرت إدارة بايدن بمراجعة صفقات الأسلحة للسعودية والإمارات –منها صفقة بمبلغ 35 مليار دولار اشتملت على بيع مقاتلات إف-35 إلى أبو ظبي– لكنّها غير مرتبطة بالضّرورة باليمن، والأرجَح أنّ هذه المراجعة تعكس رغبة الولايات المتحدة في الحفاظ على توازن عام في القدرات العسكرية في المنطقة بما يضمن استمرار تفوّق إسرائيل.

ورغم أنّ الإمارات كانت جزءًا من نفس التحالف، تجدُر ملاحظة عدم تطابق استراتيجيتها في اليمن مع استراتيجية السعودية. أدّى تعيين اللواء علي محسن الأحمر –الذي كان يُنظر إليه بصفته مقربًا من الإخوان المسلمين في منصب نائب رئيس اليمن– إلى تغيّر خطة الإمارات. اذ رأت الإمارات أنّ هذا التعيين يخاطر بتمكين الإخوان المسلمين وحزب الإصلاح اليمني المرتبط بالجماعة. وفي المقابل، استمرّت السعودية في التركيز على الحوثيين بالأساس وعلى إعادة تمكين حكومة هادي.

بالإضافة إلى تحرّكات التحالف ضد الحوثيين في اليمن، أدارت الإمارات على وجه التحديد فوهة مدافعها إلى تنظيم "القاعدة" في الجزيرة العربية أيضًا.

اشتمل تقسيم العمل بين السعودية والإمارات على قتال الإمارات للحوثيين في مناطق الجنوب والشرق في اليمن. كما استثمرت الإمارات في تدريب قوّات أمن محلية –منها قوات الحزام الأمني– لكنها موّلت ودرّبت كذلك قوات نخبة شبوان والحضرميين في الشرق، والقوات المشتركة في الغرب، ومقاتلي أبو العباس في الجنوب الغربي. (وأشار تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنيّة باليمن لعام 2020 إلى أنّ الإمارات لديها سيطرة عملياتية على هذه الفصائل).

عندما أعلنت الإمارات تقليص قواتها في اليمن عام 2019 انتقلت إلى استراتيجية سيطرة غير مباشرة. إذ استفادت استراتيجيًا من قوى من قبيل المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يسيطر على مدينة عدن الساحلية، وذلك بعد إخراج قوات هادي من المدينة عام 2019.

في فبراير/شباط 2020 –بعد خمس سنوات من انطلاق الحملة العسكرية بوصفها جزءًا من أعمال التحالف بقيادة السعودية– انسحبت الإمارات رسميًا من اليمن، وذلك رغم بقائها في التحالف رسميًّا واستمرار ممارسة نفوذها على الأرض. وفي واقع الأمر، فإن الاشتباك غير المباشر يسمح للإمارات بإبعاد نفسها عن الدعاية السيئة المتعلّقة بانتهاكات حقوق الإنسان الحاصلة في الحرب وضمان حماية مصالحها هناك في نفس الوقت. طبقًا لاتفاق الرياض بين حكومة جمهورية

اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات والموقّع في 5 نوفمبر/تشرين الثّاني 2019، تمكّن المجلس الانتقالي –بدعم من الإمارات– من ضمان مشاركته في أية حكومة يمنية في المستقبل.

لقد كانت الاستراتيجية العسكرية السعودية-الإماراتية في اليمن موجّهة بالأساس نحو تأمين مضيق باب المندب عند تقاطع البحر الأحمر مع خليج عدن. وضمن هذه الجهود سيطرة الجيش الإماراتي على موانئ اليمن في المحيط الهندي والبحر الأحمر، بما يشمل المُكَلّا وعدن والمخّا، فضلًا عن جزر سُقَطرى ومعيون (تقع الأخيرة في موقع استراتيجي في منطقة مضيق باب المندب، ومن ثمّ أصبحت مكسبًا بالغ الأهمية للإمارات). تقع هذه الموانئ على الخط التجاري البحري الرئيسي بين آسيا وأوروبا، وهي نقاط ازدحام كبرى على خريطة الشحن العالمية. رغم انسحاب الإمارات الآن رسميًا من بعض هذه المواقع، يحرس وكلاء لها في مواقع متعدّدة مصالحها، وهي تبني قواعد عسكرية على الجُزُر لاستمرار سيطرتها عليها. وفي هذا الصدد، لم تَجِد الدعوات لضمان السيادة اليمنية آذانًا صاغية.

ومع استمرار المناقشات بخصوص تراجع التحالف، ومع إعلان الرئيس الأمريكي جو بايدن عن انتهاء الدعم الأمريكي للتدخل في اليمن، تعكف السعودية والإمارات على إحكام سيطرتها على مواقع استراتيجية على امتداد البلاد. سيطر النظام السعودي على المُهْرة الواقعة على الحدود مع سلطنة عمان، ما يعطيه نفاذًا مباشرًا إلى المحيط الهندي، وهي ميزة يرغب النظام السعودي – حسب التقارير– في استخدامها لإنشاء خطّ أنابيب نفط من السعودية مرورًا بتلك البلدة. إضافةً للمذكور، تعمل القوات السعودية مع قبائل حليفة لها على تأمين سيطرتها على اليمن عبر شبكة من القواعد.

انعقدت آمال المتظاهرين في اليمن –مثل غيرهم عبر أنحاء المنطقة– على تمكّنهم أخيرًا من السيطرة على مصيرهم وعقد انتخابات حرّة وتشارُك موارد البلاد بالتساوي لصالح جميع أطياف الشعب. ومن البداية عمل التحالف السعودي-الإماراتي على مناوأة هذه الطموحات. أوّلًا عبر

منحِهم الحصانة لصالح –وهو حليف الدولتين منذ زمن طويل– ومن ثمّ عبر دعمهم هادي.[5] وفي هذا السياق يجدر التذكير باشتمال سياسات هادي –أثناء إدارته الانتقالية قصيرة الأجل– على مزيد من تحرير الاقتصاد اليمني وخصخصة موارد اليمن الطبيعية. إذًا في ما يتعلّق باليمنيّين فلم يتغيّر المسار؛ فقد تغيّرت هوية أصحاب السلطة لكنهم استمرّوا في إثقال جيوبهم بثروات البلاد. خلقت انتفاضة 2011 الشعبية في اليمن فرصة جدّية وأملًا حقيقيًا في التغيير السياسي والاقتصادي لصالح جميع اليمنيين، لكنّ التدخل العسكري خلّف بلادًا موزعةً بين فصائل مسلحة عدّة ومُمَوّلة من الخارج. من الأفضل إذًا رؤية الحديث عن الانسحاب وإنهاء التدخل المباشر بصفته إعادةَ انتشارٍ عسكريّ يضمن السيطرة غير المباشرة على اليمن والحدّ من النفوذ الإيراني. فيما تحاول السعودية والإمارات الآن الحدّ من الضرر اللاحق بسمعتهما بسبب الحرب، تتنافسان في الوقت نفسه على السيطرة على مواقع استراتيجية وغرس حلفاء لهما في البُنَى السياسية اليمنية. فقد مُنيَت محاولات الوصول إلى "نصر سريع" بفشل ذريع، لكنّهما مستمرتان في حصاد أكبر قدر ممكن من الامتيازات من خلال ترتيبات تَشارُك السلطة الجديدة.

التدخل بالوكالة في ليبيا

مثل انتفاضات كثيرة في سائر أنحاء المنطقة، خرج المتظاهرون في ليبيا إلى الشوارع لمعارضة حالة القمع الشديد والركود الاقتصادي. تشجّعوا بأحداث تونس ومصر فخرج المتظاهرون احتجاجًا على اعتقال فتحي تربل، المحامي من بنغازي الذي تابع قضية قتلى النظام في أحداث سجن أبو سليم سيئة الصيت. تصاعدت المظاهرات، وردّ النظام بعنف شديد، وأطلقت قوات الأمن النار على المتظاهرين، وشنّت حملة اعتقالات جماعية. إلّا أنّ مُدُنًا عدّة خرجت عن سيطرة الجيش في شرق البلاد، فهربت القوات المسلحة في بعض المناطق أو غيّرت ولاءها. تُركت مخزونات كبيرة من الأسلحة بلا حراسة، وسيطر عليها السكان بغاية حماية أنفسهم بعد تصريحات القذافي ضدّ ما عُرف بثورة 17 فبراير. شكّلت القوات التي عارضت القذافي محلّيًّا المجلسَ الانتقالي الوطني في فبراير/شباط 2011.

ومع عسكرة الانتفاضة بسبب النظام وخوفًا من اقتحام قوات القذافي العسكرية المدنَ التي تحدّتها، خرجت دعوات بتدخّل الناتو. وأصدر مجلس الأمن قرارًا بفرض منطقة حظر طيران على ليبيا واستخدام "جميع السبل الممكنة" لحماية المدنيين. تبنّت عملية الناتو خطاب الدفاع عن المدنيين ومبدأ "مسؤولية الحماية"، لكنّ الدول الغربية التي دعت إلى التدخل كانت تربطها أصلًا علاقات بنظام القذافي على مدار العقود السابقة. وكان نظامه حينها قد اكتسب أهمّيّةً لتعاونه ضمن "برنامج تسليم المشتبهين" الأمريكي والترتيبات الّتي تربطه مع الاتحاد الأوروبي بشأن منع الهجرة من ليبيا.[6] مع تحوّل الاتحاد الأوروبي ضدّه، كانت ورقة لعب القذافي الأساسية هي الترويج لفكرة أنه في حال غيابه سوف "يُغرِق" المهاجرون أوروبا. ورغم هذا الخطاب لم يكن تدخل الناتو وثيق الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان الّتي ارتكبها نظام القذافي، إنما رأت قوى الناتو في إصابة نظام القذافي بالوهن فرصةً لمكاسب جيوسياسية إضافيّة تحصدها من نظام جديد أفضل من القذافي المتقلّب إلى حدٍ ما. من المهمّ هنا ملاحظة أنّ دولًا مثل قطر والإمارات شجّعت التدخل وشاركت في بعثات الناتو وسعت لتأمين صدور قرار الأمم المتحدة. أضعف تدخل الناتو المباشر نظام القذافي، لا سيما مع حملة القصف ضد الأهداف العسكرية والمنشآت الحيوية التي أدت مباشرةً إلى سقوط نظام القذافي.

في حين تختلف الحالة الليبية عن اليمن بأوجه عدّة، تتمثّل أوجه الاتفاق بين الحالتين في التأثير الكبير للأطراف الإقليمية. بعد عقود من حُكم القذافي، لم يكن هناك كيان سياسي واحد متماسك قادر على تولّي السلطة، وسرعان ما انحسرت المساحات الأولى للانتفاض، حيث ظهرت حركة شعبية ذات مطالب تقدمية، أمام غلبَة الفصائل المعسكرة الأكثر قوّة. ومع سعي عدد من الميليشيات الأصغر للسلطة في المستوى المحلي داخل ليبيا، أقحمت القوى الإقليمية نفسها في العملية في محاولة لتجاوز المطالب الثورية وضمان عدم حدوث تغيير في توزيع السلطة على المستوى الإقليمي. وتشاركت الإدارة قوتان متواجهتان، دعمت كل منها أطراف إقليمية مختلفة. من جهة، تتبّعت مجموعة من الميليشيات الجنرال حفتر المدعوم من الاستخبارات الأمريكية تحت لواء الجيش الوطني الليبي، ومن جهة أخرى، دعمت الأمم المتحدة حكومة الوفاق الوطني في طرابلس. أي دعمت الأمم المتّحدة وتركيا وقطر حكومةَ الوفاق الوطني، في حين دعمت الإمارات

وروسيا وفرنسا ومصر قوات حفتر. أوضحت تقارير أرسلت إلى مجلس الأمن في سبتمبر/أيلول 2020 أنّ ثماني دول خرقت حظر الأسلحة المفروض على ليبيا، وورد في تقرير مجلس الأمن بتاريخ 2 مارس/آذار 2021 أنّ حظر أسلحة 2011 كان "غير فعّال على الإطلاق". كما وثّق التقرير نقل طائرات حربيّة وطائرات مسيّرة وصواريخ أرض-جوّ ومركبات مصفحة من روسيا والإمارات ومصر وتركيا إلى ليبيا.

وفي الآونة الأخيرة ظهرت تحركات للمصالحة بين الفصائل الأساسية في ليبيا، لكن مثّلت مشكلة الفصائل والأسلحة الأجنبية عقبة كبيرة. في 23 أكتوبر/تشرين الأوّل 2020 توصّل الفريقان (الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق) إلى اتفاق وقف إطلاق نار اشترط مغادرة المقاتلين الأجانب جميعهم ليبيا في ظرف ثلاثة أشهر. وشُكّلَت حكومة وحدة مؤقتة على أن تُعقد الانتخابات في 2021. في الوقت نفسه حاولت الإمارات قدر الإمكان تسليح حفتر لضمان تعزيز موقفه في المفاوضات وفي ترتيبات المستقبل. وفي حين لم تتحقق آمال الإمارات (والأطراف الأخرى) بانتصار حفتر الشامل، يستمرّ الأخير في السيطرة على مناطق كثيرة في ليبيا.

مازال تقييمُ تطورات ترتيبات السلطة في ليبيا مستقبلًا صعبًا. بدأ بعض النازحين الداخليين بالعودة إلى ديارهم، لكنّ الاقتصاد المحلي دُمِّر إلى حدٍ بعيد. ويدور شق كبير من المناقشات بين الفصائل الليبية حول كيفيّة تنظيم الاقتصاد وترتيب تشارك الأرباح النفطية. يُعدّ هذا الملف من أخطر القضايا العالقة، كما أنّه في لُبّ تبلوُر الانتفاضات في المقام الأول، فقد سعى المتظاهرون إلى تشاركٍ تكافؤيّ أكثر في الموارد وتوزيع أعْدَل للثروة بين السكان، بدلًا من استفادة القلّة القليلة المقرّبة من النخبة الحاكمة. للأسف، تُوجِّه أطراف دولية وإقليمية عدّة الترتيبات الجديدة هذه وتؤثّر فيها، وذلك بدل توجيه عموم الليبيين أنفسهم لها وتأثيرهم فيها.

المساعدات من أجل التدخّل

تُعَدُّ الحالتين الليبية واليمنية أمثلة واضحة على التدخل العسكري، لكن بالاقتران بالعمليات العسكرية كانت المساعدات في قلب استراتيجية الحلف السعودي-الإماراتي، مع تشديد الدولتين

على أن تكون المنح والمساعدات المُقدَّمة منهما، والوعود بباقات المساعدات، مفيدةً في عقد التحالفات. على سبيل المثال، في حين تصاعدت الهجمات العسكرية في اليمن، استمرت السعودية والإمارات في تقديم المساعدات الإنسانية وإدارتها في المناطق الخاضعة لسيطرتهما، مع فرض الحظر والحصار على المناطق الخاضعة للحوثيّين. أي تزامنت التدخلات العسكرية مع باقات المساعدات المالية والانسانيّة والاستثمار في البنية التحتية. في واقع الأمر، أدّى التركيز على النزاع والتدمير في مختلف التقارير عن الانتفاضات في اليمن وليبيا إلى تغييم صورة ما يخصّ إعادة الإعمار والاستثمار، وهو ملَفٌ لا يقلُّ أهمّية عن الأعمال العسكريّة في تشكيل النتائج الجيوسياسية.

قبل الانتفاضات، كانت لدول مجلس التعاون الخليجي استثمارات كبيرة في القطاعات الحيوية في مختلف أنحاء المنطقة، بما يشمل الزراعة والقطاع المصرفي والإنشاءات.[7] ربطت الإمارات على سبيل المثال مساعداتها الخارجية بسياسات الاستثمار إلى حدّ بعيد. وهي بذلك تساعد مجموعات رأس المال المحلية الإماراتية على دخول الأسواق الإقليمية، لا سيما في قطاعات العقارات والزراعة والبُنية التحتية. منذ عام 2008 أسست الحكومة المكتب الإماراتي لتنسيق المساعدات الخارجية بصفته كيانًا مظليًّا يجمع المؤسّسات والمنظمات الخيرية في الإمارات، بالاستفادة من خبرات وكالات الأمم المتحدة وبالاستعانة بعاملين دوليين. خُصّصت أغلب مساعدات الإمارات الخارجية للتّنمية لا للمساعدات الإنسانية، وتمّت أغلب هذه الأعمال بصيغة اتفاقات ثنائية مع الحكومات، بما يشمل تبرّعات عينية بسلع مثل الغاز والنفط. طبقًا لوزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي، فإن "المساعدات الخارجية الإماراتية سوف تسعى لفرص العمل مع القطاع الخاص –وتحديدًا الشركات المنشأة في الإمارات– وتشجيعها على التجارة مع الدول النامية والاستثمار فيها".

تُعَدُّ المساعدات الإماراتية لمصر مثالًا دالًا على استخدام المساعدات في محاولة تشكيل وإدارة نتائج العملية السياسية بعد الانتفاضات والسعي إلى زيادة استقرار المساحات المتاحة للاستثمار. أوقف انتخاب الإخوان المسلمين المساعدات الإماراتية المُخَصَّصة لمصر (في حين تولّت قطر دور

المانح الرئيسي): خشيت السعودية والإمارات من تقارب الإخوان مع إيران ودور الإخوان الصاعد في تركيا. وجلب الانقلاب ضدّ الإخواني محمد مرسي إلى السلطة الجنرال العسكري الذي أصبح رئيسًا، عبد الفتاح السيسي. تزامن هذا مع الانتقال في التحالفات من قطر إلى الحلف السعودي-الإماراتي. وأسهمت المساعدات المقدّمة من الإمارات والسعودية منذئذٍ في دعم نظام السيسي. وبالتزامن مع المساعدات سعت الإمارات إلى فتح المجال أمام الاستثمار في القطاع الخاص في مصر، وانشأت فرقة عمل مصرية-إماراتية لهذا الغرض، وطلبت من مؤسسة استشارية خاصة تطوير خطة لجذب استثمارات القطاع الخاص إلى مصر. وفي عام 2014 طلبت فرقة العمل المذكورة من توني بلير مساعدتها في نصح السيسي فيما يخصّ الإصلاحات الاقتصادية. أدّى ذلك إلى انعقاد مؤتمر للمانحين عام 2014 برعاية الإمارات والكويت والسعودية. وتمثّل جزء من توصيات المؤتمر في توفير ظروف أفضل للاستثمار، بما يشمل إحداث تغييرات في قوانين الاستثمار المصرية. يُظهر ما سبق تزامُن المساعدات الرسمية مع تحسين الظروف لاستثمارات القطاع الخاص لهاتين الدولتين الخليجيتين.

تأمين طرق التجارة

غالبًا ما نفكّر في الانتفاضات في مستوى الدولة والثورة والثورة المضادة وتغيّر القيادة. لكن سيفيدنا التفكير كذلك في أهمية المنطقة للتجارة العالمية في النفط والسلع المختلفة بين آسيا وأوروبا ومحاولة فهم مساعي الأطراف المعنيّة وتنافسها على تأمين طرق تجاريّة من المحيط الهندي عبر البحر الأحمر إلى قناة السويس. تتوضّح هذه المسألة تمامًا في حالة اليمن، بموقعه الاستراتيجي وقدرة الجماعة المسيطرة المحتَمَلة على سدّ أحد أكثر طرق التجارة عسكرةً في العالم.[8]

على مدار السنوات العشر الماضية برز السعي الحثيث إلى بناء موانئ كبرى في منطقة الجزيرة العربية، مع تصريح دول عدّة في مجلس التعاون الخليجي بأنّها تهدف إلى تحريك التجارة إلى أراضيها مباشرةً وبعيدًا عن ميناء جبل علي في دُبَيْ، المهيمن إقليميًا. إضافة إلى المذكور وفضلًا عن استبقاء قوة كبيرة في الجزر اليمنية الرئيسية، سعت الإمارات أيضًا إلى تطوير شبكة متنامية من

الموانئ التجارية عبر القرن الأفريقي، وهي الأعمال التي ترتبط غالبًا بما تُقدّمه من تدريب عسكري وشُرطي و/أو قواعد عسكرية. من الاتفاق طويل الأجل على منح ميناء السخنة عند المدخل الجنوبي لقناة السويس، إلى الاستثمار في ميناء بربرة في جمهورية صوماليلاند، التي استقلت بقرار انفرادي، تتكشّف أمامنا قصّة مُهمّة. في صوماليلاند، وقّعت شركة موانئ دبي العالمية –وهي مجموعة استثمارية مقرّها دبي تُعنى بإدارة الموانئ الدولية– اتّفاق امتياز في مايو/أيّار 2016 تنازلت لها بموجبه السلطة المحلّية عن ميناء بربرة لمدة 30 عامًا بما يشمل بناء قاعدة لوجستية وتنظيم منطقة تجارة حرة. في عام 2018 أعلنت الإمارات أيضًا عن بناء قاعدة عسكرية مجاورة لمنشآت موانئ دبي العالمية هناك. كما وقع الجيش الإماراتي اتّفاقًا مماثلاً مدّته 30 عامًا يخصّ ميناء آصاب الإريتري. لا يقتصر الأمر على أهمّيّة هذه الموانئ للتجارة، إنّما تُعَدُّ هذه المواقع مهمّة أيضًا لشنّ الحروب. لعب ميناء آصاب دورًا مهمًا في أعمال الإمارات العسكرية في اليمن، إذ استُخدمَ كمنصّة لشن عملياتها هناك. نُشرت قوات عسكريّة من آصاب إلى عدن، بما يشمل مقاتلين سودانيين وإريتريين كان تعاقد الجيش الإماراتي معهم.

للسيطرة على هذه الطريق التجارية المهمة التي تربط أوروبا بآسيا تداعياتٍ مستدامة. إذ تسعى القوى الإقليمية إلى درء المنافسة في المستقبل، وفي الوقت نفسه تُيسّر الاندماج بشبكة "حزام واحد طريق واحد" التي اقترحتها الصين. بالنظر إلى طرق التجارة هذه، قد نعاين طرق بناء القوة الاقتصادية والعسكرية الإقليمية بنطاقها الأعرض. ولا تقتصر الرؤية الإنمائية السائدة والمهيمنة حاليًا على النّظر إلى كلّ دولة على حدة، إنما تشمل أيضًا ضرورة ربط تنمية بنيتها التحتية بالمساعدات والعسكرة، وذلك من أجل السيطرة على المنطقة من الخليج إلى القرن الإفريقي وحتى قناة السويس، أي من أجل تمكين أطراف مثل الإمارات –على سبيل المثال– من السيطرة بقوة على حركة السلع في المناطق الساحلية والتّأثير فيها، بما يشمل السودان وجيبوتي وإريتريا والصومال وصوماليلاند.

تجارة الأسلحة وصناعات الأسلحة المحلية

إضافةً إلى عقد صفقات سلاح كبيرة والالتفاف على قرارات حظر الأسلحة، دأبت الإمارات منذ منتصف التسعينيات على تطوير صناعة أسلحة وطنية بالتعاون مع شركات أجنبية. تُصدَّر أسلحة إماراتية الصنع إلى الحلفاء، بما يُسهم في عسكرة المنطقة. على مدار العقد الماضي، أحرزت الإمارات تقدمًا ملحوظًا في جهود إنتاج الأسلحة المحلية، وذلك بالتركيز على صناعة المركبات المصفَّحة والسفن والطائرات المُسيَّرة. في عام 2019، دعمت الإمارات صناعاتها الدفاعية عبر إنشاء EDGE، وهي شركة قابضة سيطرت على سابقاتها: الصناعات الدفاعية الإماراتية، ومجموعة الاستثمارات الإماراتية المتقدمة، وتوازن القابضة، وجملة من الشركات الأصغر. مجالات عملها الخمس الأساسية هي صناعة المنصّات والنظم وتكنولوجيا المقذوفات والأسلحة والدفاع الإلكتروني والحرب الإلكترونية والاستخبارات ودعم المهام العسكرية. في عام 2020، جاء تصنيف EDGE من بين أكبر 25 جهة تصنيع أسلحة دولية. طبقاً لبيتر ويزيمان، وهو الباحث الأول في SIPRI في برنامج الأسلحة والإنفاق العسكري، فإن "EDGE تعد مثالًا مهمًا على دمج الطلب الوطني المرتفع على المنتجات والخدمات العسكرية بالرغبة في تقليل الاعتماد على المُورّدين الأجانب، وهو العامل الذي يقود نمو شركات الأسلحة في الشرق الأوسط". إن صناعة الأسلحة المحلية هذه كانت وستبقى ذات تأثير قوي في مسار النزاعات الجارية في المنطقة.

لابد من النظر إلى هذا التطور أيضًا على ضوء صفقات التطبيع والإيماءات الودودة الأخرى تجاه إسرائيل، الأمر الذي يمثل نقلة إقليمية تحدث حاليًا بسبب تكثف حركة الأسلحة وتكنولوجيا المراقبة. وقطعًا لم تكن صفقة تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل –التي عُرفت بمسمّى "اتفاقات أبراهام"– بداية العلاقات بين الدولتين، إنما جاءت بمثابة ترسيخ لها وتصريح بوجودها. قبل الصفقة، أي في عام 2018، نقلت وسائل الإعلام قضية رُفعت في إسرائيل وقبرص ضد شركة برمجيات التجسّس الإسرائيلية "إن إس أو" بسبب بيعها برمجية "بيغاسوس" إلى الإمارات. في ذلك الحين، استخدمت الإمارات البرمجية لتسجيل محادثات عبر الهواتف الذكية فيما بين المعارضين الإماراتيين، وأيضًا للتجسس على عناصر من الأسر الحاكمة في قطر والسعودية. وكانت الإمارات قد اشترت بالفعل معدات تجسّس من شركات إسرائيلية في القطاع

الخاص (تعمل خارج إسرائيل). على سبيل المثال، هناك "نظام فالكون آي" الذي يدمج بين تكنولوجيا التعرف على الوجوه وبرمجيات مسح البيانات البيومترية من وجوه الأفراد لأغراض التحليل والتعرف على الأشخاص. يتلقى النظام تغذية حية من معدات المراقبة البصرية التي تعمل على شبكة الطرق. الشركة المدبرة لنظام "فالكون آي" هي "آسيا غلوبال تكنولوجي" ومقرها سويسرا، ويملكها عميل استخباراتي سابق هو ماتي كوخافي. إذًا حتى رغم حظر الصلات "التكنولوجية" بين الإمارات وإسرائيل حينئذٍ (أي قبل اتفاق تطبيع العلاقات الرسمي) كانت هناك صفقات تتم بعيدًا عن الأضواء. لكن مع الاتفاق الجديد أصبح منتظرًا أن تزيد الصفقات. يجعل هذا التطبيع جهازَ الدولة الإسرائيلية القمعيّ أكثر توفرًا لاستفادة الإمارات (من المهم ملاحظة أنّ التكنولوجيا التي تشتريها الإمارات من إسرائيل تُختَبر في البداية على الفلسطينيين قبل تسويقها للإمارات، التي تتوسع بدورها في استخدامها في سائر أنحاء المنطقة الأخرى).

في حين أنّ السعودية ليست بمستوى تطوّر الإمارات في ما يخص صناعة الأسلحة المحلية، فهي تبحث بوضوح عن تقليل اعتمادها على الأسلحة الدولية. في عام 2021، أُعلن أنّ السعودية ستستثمر 20 مليار دولار في صناعة الأسلحة المحلية خلال السنوات المقبلة، مع تحديد هدف شراء 50 بالمئة من الأسلحة من الصناعة المحلية بحلول عام 2030. ومع التحرّك في هذا الاتجاه، وقّعت "الصناعات العسكرية السعودية" اتفاقًا في فبراير 2021 بعمل مشروع مشترك مع شركة "لوكهيد مارتن" الأمريكية، وذلك لتحسين قدرات الصناعات الدفاعية السعودية. شركة "الصناعات العسكرية السعودية" (سامي) مملوكة لصندوق الاستثمار الحكومي السعودي، وسوف يملك الصندوق 51 بالمئة من الشراكة مع الشركة الأمريكية. إذًا، ورغم تجميد إدارة بايدن لبعض صفقات الأسلحة للسعودية بسبب الحرب في اليمن، فإنّ التعاون على بناء القدرات العسكرية والتعاون بين شركات الأسلحة مستمر.

يتّسق هذا التوجه الخاصّ ببناء القدرات العسكرية مع استخدام الإمارات والسعودية أطرافًا تقاتل بالوكالة، أي نيابةً عنها. ومن المُقدّر للأسلحة المصنعة محليًا أن تغذّي مزيدًا من النزاعات، إذ ستُوهَب هذه الأسلحة إلى الأطراف الوكيلة و/أو الحلفاء عبر المنطقة وخارجها. والحظر

المفروض في حالات مثل ليبيا والاتفاقات الدولية الخاصة بتجارة الأسلحة هي إجراءات يمكن الالتفاف حولها عبر السيطرة محلّيا على الإنتاج. غنيٌّ عن القول إمكانيّة توظيف المليارات –التي ستُنفق على شراء الأسلحة وإنتاجها محليًا– بصورة أفضل في منطقة تتسم بانتشار الفقر.

مسارات المستقبل وأجندات إعادة البناء

انتهجت السعودية والإمارات سياسة خارجية عدوانية من أجل تحقيق مصالحها في شمال أفريقيا وغرب آسيا والقرن الأفريقي. وفي الوقت نفسه قمعت المعارضة الداخلية بقوة. خلال السنوات المقبلة، تهدف القوّتان إلى التأثير على أجندات إعادة البناء في كل من سوريا واليمن وليبيا والعراق، بعد حصيلة الدمار الهائل للحروب في تلك الدول. رغم أن الإمارات والسعودية ليستا على اتفاق دائم، فهما مستعدتان دائمًا للتدخل لتشكيل أجندات إعادة البناء واكتساب النفوذ السياسي والاقتصادي في تلك الدول. سوف يشتمل هذا على تقديم باقات مساعدات مُحدَّدة الأهداف، ومشروعات بنية تحتية وتشجيع الخصخصة ومشاركة المجموعات الاستثمارية الإماراتية والسعودية في اقتصادات تلك الدول.

في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، جادلَ اليسار في المنطقة بأنّ أحد أعمدة استمرار الهيمنة الأمريكية هو نظم شبه الجزيرة العربية. إن الدور الذي لعبته هذه النظم في قمع حركات اليسار وسحق الانتفاضات ليس بالجديد. لكن أهمية رأسمالها تنامت مع تحول الاقتصاد السياسي الإقليمي إلى الأسواق المفتوحة. ولقد زادت أيضًا قوتها العسكرية مع تكثيف صفقات التسليح ومع ضمّ قادة عسكريين من الجيوش الغربية إلى مناصب قيادية استشارية في ما يخصّ سير العمليات العسكرية. وفي الوقت نفسه، فإنّ استخدام الأطراف الوكيلة المُمَوَّلة والمُسلَّحة لأداء مهام تصبّ في صالح هذه الدول أصبحَ سمةً غالبة تظهر بوضوح في تدخلاتها المختلفة، سواء في اليمن أو ليبيا، لكنّ سيطرتها ليست بالأمر المحسوم. لا يزال من الصعب على الحلف السعودي-الإماراتي –وهو يعاني من انقسامات واختلافات داخلية– أن يسيطر على الأراضي، حتى من خلال الأطراف الوكيلة. الحقّ أنّه في الوقت الذي بدأت تَسْوَدُّ الصورةُ فيه أمام مختلف الانتفاضات وبينما بدا الإكراه قد نجح، ظهرت شرارة أمل، تمثلت في موجة جديدة من

الاحتجاجات. بما أنّ الوضع القائم لم يتغير ولأنّ المظالم الأصلية للمتظاهرين مازالت لم تُعالَج، سيصعب على أيّ تحالف –إقليمي أو دولي– أن يحتفظ بسيطرته على المنطقة، لكنّه سيستمرّ أثناء محاولاته تلك في التسبّب في دمارٍ ومعاناة لا حصرَ لهما.

نبذة عن الكاتب/ة

رفيف زيادة محاضرة في السياسة والسياسات العموميّة في قسم "التنمية الدولية" في جامعة كينغز كوليدج في لندن. تهتم في بحوثاتها بالاقتصاد السياسي للبنى التّحتية للنّقل، بالحرب والإنسانية، والعنصرية، ودولة الأمن، مع تركيزٍ على الشرق الأوسط.

هوامش

[1] انظر-ي:

Ziadah, R. (2019) 'The Importance of the Saudi-UAE Alliance: Notes on military intervention, aid and investment,' *Development & Conflict, Security* 19(3): 295–300.

[2] انظر-ي:

Khalili, L. (2012) *Time in the Shadows*. Stanford University Press.

[3] انظر-ي:

Stavrianakis, A. (2019) 'Controlling weapons circulation in a postcolonial militarised world,' *Review of International Studies* 45(1): 57–76.

[4] كانت حصيلة الحرب في اليمن بشعة. وثّقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة مقتل وإصابة أكثر من 20 ألف مدني جراء القتال منذ مارس/آذار 2015. وأفادت وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني باضطرار 3.65 مليون نسمة إلى هجر بيوتهم منذ عام 2015، وبتحوّل 24.1 مليون نسمة إلى الاعتماد على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. دُمّرت البنية التحتية وسُجلت انتهاكات بلا حصر لحقوق الإنسان.

[5] انظر-ي:

.*Destroying Yemen: What chaos in Arabia tells us about the world* (Blumi, I. (2018
.University of California Press

[6] انظر-ي:

Dispatches (.Kamat, A. and Shokr, A. (2013) 'Libya', in P. Amar and V. Prashad (eds
University of Minnesota .*from the Arab Spring: Understanding the New Middle East*
.Press

[7] انظر-ي:

Money, Markets, and Monarchies: The Gulf Cooperation Council (Hanieh, A. (2018
.vol. 4 ,*and the political economy of the contemporary Middle East*

[8] انظر-ي:

The Journal of American ,'Jones, T. (2012) 'America, oil, and war in the Middle East
.218–208 :(1)99 *History*

الثورة السورية وسياسة الخبز[1]

ياسر منيف

في أغسطس/آب 2012 هاجمت الطائرات المقاتلة السورية أكثر من 10 مخابز في حلب والمناطق المحيطة بها، فقتلت 60 شخصًا في غارة واحدة و21 آخرين في غارة ثانية. حدثت هذه الهجمات المروّعة، التي استهدفت مدنيين مصطفّين في طوابير الخبز، بعد أسابيع من تحرير حلب الشرقية من قِبل قوات المتمرّدين. في الفترة التي سبقت الهجمات أدّى القتال بين الجيش السوري الحرّ والقوّات الحكومية من أجل اسيطرة على حلَب إلى شحٍ حادّ في مادّة الطحين، نجم عنها إغلاق معظم المخابز. وأصبحت طوابير الخبز الطويلة أمام ما تبقّى منها، أهدافًا سهلة لنظام بشار الأسد.

مثّل استخدام نظام الأسد للخبز كسلاح، منذ بداية الثورة عام 2011 حتى الساعة، استراتيجيّة عسكريّة هامّة. يتناول المقال مسألة الخبز بصفته سلعة مركزية في زمن الحرب والسلم. فضلًا عن كونه أداة سياسية فعّالة في يد النظام. يبدأ المقال بمقدمة عامّة عن الإصلاح الزراعي الذي نفذته النظم المتعاقبة منذ عام 1963 وحتى 2000، والذي كان –ومازال– أحد دعائم سياسات الخبز[2] لدى نظام البعث[3]. يتناول القسم الثاني من المقال استغلال النظام للخبز من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، وهو الهدف الذي سعى إلى تحقيقه من خلال شبكة بيروقراطية

واسعة في المناطق الريفية تدور حول عمليّة إنتاج الخبز. يتناول القسم الثالث كيفية توظّيف النظام للخبز كسلاح منذ عام 2011 وحتى اليوم، كما يُظهر المقاومة الشعبية لهذا التوظيف مُقدّمًا مدينة منبج شماليّ سوريا نموذجًا.

إصلاح الأراضي الزراعية بصفته أداة سيطرة

كان هدفُ حزبِ البعث الأساسيُ في الستينيات إضعافَ الطبقة الإقطاعية النافذة ومساعدة الفلاحين السوريين على تملّك الأراضي. ولتحقيق هذا الهدف استعان الحزب بسياسة إصلاح الأراضي الزراعية لخلق قاعدة ولاء له في المناطق الريفية. وعبر هذه الإصلاحات سعى الحزب لتهيئة شبكات اقتصادية، سياسية وبيروقراطية متشعّبة تمارس السيطرة على المجتمع الريفي السوري. وقد اعتُبرت إجراءاته تلك بمثابة استمرارية لسياسة بدأت خلال الاتحاد السياسي بين سوريا ومصر، إبّان الجمهورية العربية المتحدة (1958-1961) تحت قيادة جمال عبد الناصر. فأثناء عمر الجمهورية القصير، بنى ناصر تحالفًا مع الطبقات الرأسمالية السورية التي رآها ضرورية لنجاح مشروعه الإنمائي. ومع تصميمه على تدمير الطبقة الإقطاعية، بدأ بتنفيذ عملية إصلاح زراعي شاملة. سعى عبد الناصر لإنهاء اعتماد رجال الصناعة على أوليغاركية مُلّاك الأراضي القوية، كي يدعمَه هؤلاء بدورهم في بناء القطاع الصناعي في سوريا. وذلك من خلال فرض قوانين جديدة لتنظيم مختلف جوانب حياة الفلاحين، وقد اشتملت تلك الإجراءات على تحديد حدٍ أدنى للأجور كما نصّت على تحسين ظروف العمل. إضافة إلى ما سبق ذكره، طالب ناصر جميع الفلاحين بالانضمام إلى الاتحاد العمالي بحلول عام 1960، إلّا أنّ أعضاء الاتحادات كانوا ممنوعين من المشاركة في أية أنشطة يمكن أن تُعتَبَر سياسية، وحُرموا من حقّهم في الإضراب والتظاهر. ومن خلال تنظيمه لحياة الفلاحين سعى نظام ناصر لتقييد قوتهم السياسية، ومن خلال إضعاف طبقة كبار مُلّاك الأراضي ومصادرة أراضيهم وتوزيعها على الفلاحين الفقراء، بدأ ناصر عملية دمج تدريجي للمناطق الريفية السورية بالدورة الرأسمالية. تطلّب هذا المشروع التنموي دعمَ الفلاحين للتحالف الحاكم، مع استخدام الإصلاح الزراعي أداةً لتحقيق تلك الغاية.

عندما سيطر حزب البعث على السلطة عام 1963، تحرك سريعًا لتنفيذ إصلاح زراعي أعمق من الذي بدأه ناصر. وزّع الحزب قطع أراضٍ صغيرة وأنشأ مزارع الدولة التي عمل فيها آلاف الفلاحين معدومي الملكية الزراعية وصغار المُلّاك. رأى منظّرو حزب البعث في عملية الإصلاح الزراعي بالأساس أداةً سياسية، وليس هدفًا اقتصاديًا. فلم يكن الهدف الأساسي من الإصلاح توليد رأس المال اللازم للتصنيع، إنّما بناء مجتمعات ريفية موالية لنظام البعث الجديد.

ومثّل البعث الجديد الذي حكم سوريا من عام 1966 إلى 1970 الفصيل الأكثر راديكالية داخل صفوف الحزب. فقام بتثبيت أسعار الغلال وبدأ بشراء إنتاج الفلاحين. أضعفت تلك السياسات من قوة التجار في حلب ودمشق، والذين قام كثيرٌ منهم في السابق بتخزين المحاصيل لخلق عجز، وبالتالي لرفع الأسعار. كما أحكم البعث سيطرته على المناطق الريفية عبر توسيع شبكة المصرف الزراعي التعاوني. وأنشأ فروعًا جديدة للمصرف في كافة المناطق، بما يشمل المناطق النائية في سوريا. كان المصرف مهمًا للفلاحين المضطرّين إلى الاقتراض لغاية شراء الغلال والأسمدة والوقود لتشغيل الآلات وما إلى ذلك.

ولتجنب تكوُّن حركات اجتماعية مستقلة، أنشأ النظام أيضًا الاتحاد العام للفلاحين في عام 1964.[4] قاد الاتحاد موالون للبعث وأُدير بصيغة الإدارة الهرمية، أي من أعلى إلى أسفل، وبدون الأخذ بآراء الأعضاء. وكان الاتحاد أداة فعالة لتوسيع انتشار الدولة، والحد من استقلالية الفلاحين، وإبقاء رقابة لصيقة على نشاطهم السياسي.

في المحصلة تحرّر الفلاحون من هيمنة الطبقة الإقطاعية، لكن سيطرت عليهم البيروقراطية الجديدة للدولة البعثية المستبدة، وهي العملية التي هدفت الدولة من خلالها إلى السيطرة بقوة على الزراعة. بحلول عام 1965، أصبحت الدولة تسيطر على أغلب القطاعات الصناعية الاستراتيجية، وقُوّضت القوةُ الاقتصاديّة للطبقاتِ الثرية.

عندما استولى حافظ الأسد على السلطة في عام 1970 سَجَنَ قادةَ البعث الجديد وحرّر الاقتصاد تدريجيًا، مع التوصل إلى حلٍ وسط مع القطاع الخاص على حساب الفلاحين والطبقات العاملة. إلا أنّ الأسد اتبّع طريقة ناصر، إذ عزّز من سيطرة الدولة على المناطق الريفية. وبينما لم تملك الدولة إلا النذر اليسير من الأراضي، فقد سيطرت على النشاط الزراعي من خلال نظام الائتمان وتوزيع البذور وشراء إنتاج الحبوب. كان الغرض الرئيسي من هذه الإجراءات تشكيلَ شبكات موالية في المناطق الريفية، حيث حافظت الأوليغاركية المالكة على بعض النفوذ، وذلك رغم الإصلاحات السابقة. وعبر هذه الإجراءات بنى نظام الأسد منظومة زبائنية تدين بالولاء لحافظ الأسد وحده (ولنجله بشار فيما بعد). استخدم الموظفون في الجهاز البيروقراطي سلطتهم المؤسسية في التربّح من هذا النظام الفاسد، وأَثْروا من تأجير الأراضي المملوكة للدولة خارج القنوات المؤسّسية الرسمية، وسيطروا على أراضي كانت تخصّ العشائر. أعادت هذه الممارسات إنتاج بعض جوانب النظام الإقطاعي الذي كان يُفترض بالإصلاح الزراعي أن يدمّره.

ولم تمرّ هذه التصرفات دون ردود فعل. إذ زادت تدريجيًا العداوة بين النخبة الإقطاعية القديمة والتجار السنة وطبقات فقراء الحضر –من جانب– والمستفيدين من إصلاحات الأراضي والأثرياء الجدد من العلويين –من جانب آخر–، مع اندلاع أعمال عنف في حماة وحلب في أواسط السبعينيات. بدأ الإخوان المسلمون بحملة اغتيالات استهدفت ضباط ومناصرين علويّين للنظام، وبلغت ذروتها في ذبح عشرات الطلاب في مدرسة المدفعية في حلب عام 1979. ثمّ وفي مطلع الثمانينيات ارتكبت الأجهزة الأمنية والجيش مجازر مروّعة في حماة وحلب، فقتلت نحو 20 ألف شخص ودمّرت معارضةَ النظام، وكان قوامها جزئيًا البرجوازية المدينيّة الرثة.

ومع أواسط الثمانينيات كان حافظ الأسد قد صفّى أقوى خصومه السياسيين واعتقد أن اللحظة أصبحت سانحة لهدنة اقتصادية مع البرجوازية السورية. سعى إلى فرض سياسة الخصخصة التي رآها ضرورية، وذلك لعدم تمتّع الحكومة بالقدرة المالية على تمويل مزارع إضافية للدولة أو حتى الحفاظ على مزارعها القائمة. سُمح للقطاع الخاص بتملّك كثيرٍ من مزارع الدولة. ثمّ وفي عام 2000 أنهى النظام مِلكية الأراضي الجماعية وأعاد كثيرًا من قطع الأرض إلى

مُلّاكها السابقين. إذًا وفي أقل من 20 عامًا، أحدث النظام انتكاسة في إصلاحات الستينيات الخاصة بالأراضي، واستبدلها بتسويَةٍ قاسية استفادت منها الطبقات الوسطى والعليا.

إنشاء السلطة البيروقراطية وبناء البنية التحتية

كان الهدف الرئيسي لحزب البعث من إصلاحات الأراضي هو الحفاظ على الأمن الغذائي، وقد كان ضروريًا لضمان الاستقرار. في السبعينيات كان نظام حافظ الأسد قلقًا من أن يستخدم الغرب الغذاء سلاحًا ضدّه عبر فرض حظر على الحبوب. وعبر إصلاحات الأراضي –التي كانت الدعامة المركزية لبرنامجه الإنمائي الهادف إلى تجنب الاعتماد الاقتصادي على الغرب– سعى النظام إلى ضمان قدرة سوريا على إنتاج قمح كافٍ للاستهلاك المحلي.[5] في البداية ساعد هذا البرنامج الاقتصادي النظامَ على خفض تكلفة السلع الأساسية ومنع انتفاضات الخبز، التي كانت كثيرة في منطقة الشرق الأوسط، وسرعان ما أصبحت سوريا تتمتع بالاكتفاء الذاتي من إنتاج القمح، ما قلّل من اعتمادها على الواردات.

وفي إطار هذه العملية فعّل نظام حافظ الأسد تغييرات في أقسام عديدة من دورة الإنتاج، وذلك من أجل تقليل تكلفة الخبز للمستهلكين. واعتمدت الدولة استراتيجيات عدّة لتشجيع المزارعين على زراعة القمح، بما يشمل التوسّع في أعمال الريّ ودعم أسعار البذور والأسمدة وشراء محصول المزارعين بسعر ثابت وجيّد، وتشجيع المزارعين الذين كانوا يزرعون القطن على الانتقال إلى إنتاج القمح.

إضافةً إلى الريّ، بدأت الدولة السورية خطةً طموحة للطاقة الهيدروليكية، اشتملت على بناء سدود على امتداد البلاد: في عام 1963 عندما تولى البعث السلطة، لم تكن هناك سدود في سوريا. لكن بحلول عام 2001 بلغ عددها 160 سدًا. استخدمت هذه السدود بالأساس في توفير مياه الريّ للزراعة، فيما استعمل بعضها لإمداد البيوت بالمياه وبعضها الآخر لتوليد الكهرباء. كان بناء السدود والمرافق المائية الأخرى جزءًا من عملية بناء الدولة في فترة ما بعد الاستعمار. لكن كثيرًا ما أدّت هذه المشروعات المكلفة –والتي جاءت بإيعاز من قمة السلطة– إلى تهجير السكان وتدمير

النسيج الاجتماعي. زادت من امتداد قبضة الدولة، ودَمّرت الشبكات المحلية للتعاون المتبادل وأحلّت محلها نظام رعاية حزب البعث.

كما شكّل حفر الآباء جزءًا من عملية النظام الخاصة بالريّ. أثناء المرحلة الثانية من التحرّر الاقتصادي، في أواسط الثمانينيات،[6] رُفعَت جميع القيود التي كانت مفروضة على حفر الآبار، ما أدّى إلى تضاعف أعدادها في ظرف سنوات قليلة. في عام 2000 عندما أطلق بشار الأسد المرحلة الثالثة من التحرير الاقتصادي، حدثت نفس الظاهرة مرة أخرى. في حين كان لهذه الآبار آثارًا بيئية مدمّرة،[7] فإنّ كمّيّات المياه التي أتاحتها لم تكن كافية للتصدّي لآثار الجفاف. وقد كانت موجة الجفاف الأكثر تدميرًا في التاريخ الحديث تلك التي استمرّت من عام 2006 إلى عام 2009، وكانت آثارها موسَّعة، إذ أدّت إلى خسارة 800 ألف وظيفة، ما أدّى بدوره إلى إطلاق موجة نزوح داخلي لصغار الملاك والعمّال الزراعيين والمزارعين بالمؤاكرة، وقد انتقل كثيرٌ منهم إلى مساكن عشوائية في ضواحي دمشق وحلب ومدن أخرى، حيث انضمّوا إلى احتياطي جيش العمل في المناطق الحضرية الكبرى.

اقترن هذا النزوح السكاني –الناتج عن الجفاف– بالتحرير الاقتصادي الذي بدأه حافظ الأسد في أواخر الثمانينيات (والذي سرّع نجله بشار من عجلته في مطلع الألفية)، ممّا أفضى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

بالمحصّلة، نتج عن تكثيف المنطق الرأسمالي أواخر الثمانينيات اقتلاع أعداد متزايدة من الفلاحين من أراضيهم وتحويلهم إلى عُمّالٍ زهيدي الأرض يَسهُل استغلالهم في مناطق الحضر. نتيجة لهذه العملية تحوّل تدريجيًا نفس هؤلاء الفلاحين، الذين كانوا يمثلون قاعدة موالية لحزب البعث في السبعينيات والثمانينيات، إلى ضحايا للتحرير الاقتصادي، وذلك بالتزامن مع عدّة موجات جفاف إبّان التسعينيات وعقد الألفية. فانعكس مسار إصلاح الأراضي الذي اكتسب الفلاحون بموجبه سلطة أكبر في مواجهة مُلّاك الأراضي، وتحوّل على إثره الفلاحّون لطبقةً تحتاج إلى الضبط والقمع بدلاً من طبقة يمكن كسب ولائها.[8]

ومع حلول أواسط التسعينيات، كان النظام قد حقّق هدف إنتاج ما يكفي من القمح للاستهلاك المحلي، لكن بتكلفة اقتصادية وبيئية هائلة.

استخدام الخبزِ سلاحًا والمقاومة الشعبية

طرأ تحوّلٌ كبير على سياسة الخبز الخاصة بنظام الأسد عندما اندلعت ثورة 2011. حافظ النظام قدر الإمكان –في المناطق التي يسيطر عليها– على شبكاته البيروقراطية وشبكات البنية التحتية. لكن كانت خسارة مناطق البلاد الشمالية من التحديات الرئيسية التي واجهها النظام، وفيها يُنتَج 70 إلى 80 بالمئة من القمح السوري. بحلول عام 2014، انحسرت مساحة الأرض المتوفرة للزراعة من 1.7إلى 1.2 مليون هكتار بسبب الحرب الجارية. وفي العام نفسه، سجّل إنتاج القمح السوري أدنى مستوياته على مدار السنوات الأخيرة، إذ تراجع تحت عتبة الثلاثة ملايين طن، وهو أمر لم يحدث إلا مرتين منذ عام 1995، السنة التي شهدت تحقق الاكتفاء الذاتي. في عام 2012، اضطرّت سوريا إلى استيراد ما بلغ في المتوسط 100 ألف طن قمح شهريًا.[9] أدى تأثير هذه التطوّرات المتضافرة إلى زيادة حادة في أسعار الخبز في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام.

في عام 2015 أعلن نظام الأسد أنه سيركّز جهوده على "سوريا المفيدة"، أي المناطق التي يراها النظام ضرورية لبقائه، وتشمل حلب ودمشق فضلًا عن المناطق الساحلية بين المدينتين. كانت مناطق شمال سوريا خارج نطاق "سوريا المفيدة" وقد كان النظام مستعدًا لتحويل الأراضي الزراعية هناك إلى أهداف "مشروعة". وضمن تلك الاستراتيجية، دأب نظام الأسد على حرق إنتاج القمح في المناطق الخاضعة للمعارضة، واستخدم الخبز سلاحًا ضد السكان. على سبيل المثال، استهدف النظام مخزن أغذية الراشدية في شمال شرق سوريا، وبدأ قصف طوابير المصطفّين أمام المخابز. وفي الوقت نفسه، حاصر الجيش السوري أحياءَ ومدنًا تسيطر عليها المعارضة، فحرم تلك المناطق من القدرة على إطعام نفسها. إذًا استُخدِم التجويع سلاحًا للحرب، وأصبح القمح –الذي كان يُستخدم لكسب ولاء السكان في العقود السابقة للثورة– سلاحًا قويًا للدمار الشامل منذ عام 2011 في المناطق التي حرّرتها المعارضة. من المهمّ هنا ملاحظة أنّ النظام سعى

أيضًا أثناء الثورة إلى تحويل كميات كبيرة من القمح من معاقل المعارضة إلى مناطق سيطرته، وذلك عبر عرض سعرٍ جذّاب على المزارعين المنتجين للقمح، بتمويل من الحكومة الإيرانية.

في القسم التالي، تستعرض الدراسة نموذجًا لاستراتيجية الحرب التي استخدمت الخبز سلاحًا في المناطق المُحَرَّرة، والمقاومة الثورية والشعبية لتلك الاستراتيجية. تستعرض الدراسة محطات مهمة على امتداد دورة الخبز (التي تبدأ من الإنتاج ثم التوزيع وتنتهي باستهلاك الخبز) في منبج، وهي مدينة في شمال سوريا وعدد سكّانها 200 ألف نسمة.

على مدار عام تقريبًا، بدءًا من 2011، نظّمت التنسيقيات في الأحياء السكنية مظاهرات وتحركات سلمية مبتكرة في منبج. بلغت هذه العملية ذروتها في فرار قوات الأمن والشرطة من المدينة في يوليو/تموز 2012، عندما تم تحرير منبج سلميًا. بعد التحرير، شكلت التنسيقيات المجلس الثوري وبدأت العمل بفعالية لتأهيل المدينة وجعلها قابلة للحياة، وذلك رغم العنف الجاري الذي اتخذ صورة غارات جوية أسبوعية من القوات الجوية السورية. وفي تلك الفترة، أعاد سكان المدينة إنعاش مؤسسات منبج، إذ بنوا مؤسسات جديدة من أسفل إلى أعلى، وتوصلوا إلى أفكار مبتكرة لحل مشاكلهم الكثيرة. كما بدأ المجلس الثوري ومجموعات النشطاء في المدينة عمليةَ تطهير واقتلاع لآثار حزب البعث، إذ استعانوا بمزيج من المعارف التقليدية والممارسات التحررية. ويُعدُّ النظام القانوني الذي ابتكرته المدينة في فترة 2012 و2013 مثالاً دالًا. كان ذاك النظام يستند إلى القانون العربي الموحد، والتقاليد القبلية، والمعارف المحلية، مع مناقشة نصوص القانون المختلفة في الاجتماعات الشهرية لمجلس أمناء الثورة.

وفي خلال فترة 18 شهرًا دامت في أثنائها المرحلة الثورية المذكورة (في يناير/كانون الثاني 2014 طُرِدت القوّات الثورية من المدينة عندما احتلها تنظيم الدولة الإسلامية – داعش)، أُعيد تنظيم جغرافيا الخبز بمنبج. أُعيد تشكيلها بالشكل الذي نناقشه في الفقرات التالية.

لا يمكن تعميم سياسة الخبز المتّبعة في منبج بالضرورة على مناطق أخرى، لكنها تقدّم نموذجًا مهمًا لفهم العملية الثورية الدائرة في المستوى الشعبي أثناء الثورة السورية. كان إنتاج وتوزيع الخبز خارج شبكات النظام عملية شديدة الصعوبة، لكنها كانت ضرورية ومهمة. يهدد نجاح هذه العملية صورةَ النظام الذي بنى شرعيّته –كما ناقشنا أعلاه– على إنتاج الخبز بسعر رخيص. مثّلت جغرافيا الخبز الجديدة في منبج والمناطق المحررة تهديدًا وجوديًا للنظام، ما يفسّر تمادي النظام وهجومه المتكرّر على إنتاج القمح وتخزينه واستهلاكه في المناطق المحررة.

ففي تلك الفترة كانت توجد في منبج إحدى أكبر المطاحن في شمال سوريا. وكانت قدرتها الإنتاجية على الطحن تتجاوز ما يصل إلى 450 طن قمح يوميًا، وتكفي تلك الكمية لإطعام مليون نسمة.[10] وتتجاوز هذه الكمية احتياجات منبج والمناطق المحيطة بها. بعد تحرير المدينة في يوليو/تموز 2012، استمرت خلايا موالية للنظام بالتواجد في المدينة، واستمرّ النظام في إمداد منبج بالقمح عبر جهازه البيروقراطي الواسع (أثناء تلك المرحلة الأولى كان هناك أمل باسترداد المدينة سريعًا). وبينما كانت عشرات الفصائل تقاتل النظام في منبج، لم تكن لديها الموارد الكافية للتخلص من بيروقراطية الدولة من المدينة بالكامل. في البداية لم يتمكن المجلس الثوري من توفير القمح بسعر زهيد، أو من تسديد رواتب وأجور عمال المطاحن والموظفين العموميين الآخرين، واضطر لقبول مساعدة النظام وتواجده غير المباشر في المدينة، ما ترتّب عليه عواقب خطيرة. لكن المجلس الثوري في المدينة كان يعرف أنه لن يتمكن من الاستمرار في الاعتماد على شبكة النظام، وأنه سيحتاج إلى تهيئة حلول بديلة. من ثمّ بدأ بالتفاوض مع المدن القريبة –مثل عفرين والرقة– على بناء شبكات تضامن ثوري فيما يخص الخبز. كان الهدف منها هو توزيع القمح بالتساوي بين المدن المشاركة في الشبكة، ومساعدة المناطق التي تعاني من النقص.

لم ينجح عمل دورة القمح الجديدة طوال الوقت، لأنّه كان على المجالس الثورية في المناطق المحررة –وتشمل منبج– الحفاظ على توازن دقيق بين المطالب المحلية والاستراتيجية الإقليمية صعبة التحقق. على سبيل المثال، رفض مجلس الرقة الثوري تسليف منبج معداته الباهظة لإصلاح انقطاع الكهرباء، وذلك رغم العلاقات الطيبة بين المدينتين، إذا أن مجلس الرقة كان يخشى أن

تسرق مجموعةٌ فاسدة من الجيش السوري الحر المعداتَ لدى عبورها حاجزٍ أمني على الطريق بين المدينتين. ردّ مجلس منبج الثوري بالتهديد بقطع المياه عن ريف الرقة الغربي ووقف إمداده بالخبز. فرض هذا ضغوطًا على المدينة التي قبلت في النهاية تسليفَ المعدات لمنبج.[11]

يظهر للعيان ضمن هذه الظروف مدى صعوبة نجاح تلك المساعي، فقد جعلت ندرةُ الموارد وتواجدُ مجموعات عسكرية بأجندات مختلفةٍ التعاونَ بين مختلف المجالس الثورية عملية معقدة للغاية.

انطوت عمليّة استبدال شبكات الدولة البيروقراطية بشبكات ديمقراطية على تحديات جمّة. لم ترقَ السياسة الثورية بالمدن المحررة بسهولة إلى المستوى الإقليمي. تصرّفت مدن عديدة في المنطقة وكأنها دولة مدينة أثناء تلك الفترة. فرغم سياسة الودّ والأيديولوجيات المشتركة، كانت بعض المدن غير قابلة لمشاركة مواردها الحيوية (وتشمل القمح). فبدلًا من مشاركتها الفوائض مع مدن أخرى كانت بأمسّ الحاجة إليها قامت بتخزينها خوفًا من نقص الغذاء الذي يسبّبه حصار النظام. وأدركت منبج مثلما أدركت المدن المحررة أن التخلص من آثار عقود من بيروقراطية الأسد وتهيئة نظام بديل عملية صعبة وشاقة للغاية.

مثّلت القوّة العاملة إحدى التحديات الرئيسة التي واجهتها القوات الثورية في منبج فيما يتّعلق بمطحنة المدينة. إذ استمر مدير المطحنةً ومعه نحو 100 موظف آخرين بتلقي رواتبهم من النظام بعد تحرير المدينة في يوليو/تموز 2012، كجزء من استراتيجية النظام للحفاظ على السيطرة على المؤسسات الحيوية في المدينة. في عام 2013، هدّد المدير والموظفون بالمغادرة، وذلك بسبب تكرّر التدخلات من قبل عدة أشخاص نافذين في المدينة. لتفادي عواقب هذا القرار جهّز المجلس الثوري فريقًا من المتطوعين ليتابعوا عمل فنيّي ومهندسي المطحنة، ليكتسبوا المهارات اللازمة لتشغيل المطحنة بصورة مستقلّة. وبهذه الطريقة، سعى المجلس الثوري إلى تعزيز استقلال المدينة.

والتحدي الآخر –الأكثر عنفًا– الذي واجهته منبج إبان تلك الفترة كان الاستهداف المتعمد لطوابير الخبز أمام المخابز، كما أوضحنا في مطلع المقال. في أغسطس/آب 2012، بدأ نظام الأسد حملة غارات جوية استهدفت المخابز في المدن المحرّرة. كانت مخابز منبج أهدافًا سهلة لقلّتها ولمواقعها المعروفة. وردًا على تلك الهجمات الدامية وبعد مشاورات مع عدة أطراف بالمدينة، قرر المجلس الثوري توزيع الخبز في مختلف الأحياء، وذلك لتجنب التجمعات أمام الأفران. استعان المجلس بعدد كبير من الشباب الباحثين عن عمل ووزّعهم على أحياء عدّة لتوزيع الخبز. ولتجنب بيع الخبز في السوق السوداء بأسعار باهظة، نفّذ المجلس عملية إحصاء لتسهيل توزيع الخبز، جُمعَت بموجبها بيانات هائلة عن أعداد العائلات في كل حي واحتياجات كل أسرة. ثم قام المجلس بترشيد الخبز بناءً على تلك البيانات. سمح هذا النموذج للمجلس بخلخلة مركزية توزيع الخبز ومن ثم بإنهاء فترات الانتظار المطولة أمام المخابز. لكن من مشكلات عملية الإحصاء المذكورة أن الوافدين الجدد من اللاجئين لم يكونوا ضمن التعداد، فلم يتمكّنوا من شراء الخبز المدعوم. نتيجة لهذا اضطروا إلى شراء الخبز من السوق السوداء بضعف أو ثلاثة أضعاف سعر الخبز المدعوم. تُظهر العملية هذه الصعوبات التي واجهت إنشاء الشبكات الجديدة في المناطق المحررة.

كما يظهر من المناقشة أعلاه، كانت المخابز والمطاحن مؤسسات ضرورية وحيوية في نظام الأسد، وحافظت على أهميتها في المناطق المحررة بعد 2011، إذ يُعدّ الخبز غذاءً أساسيًا للسوريين، ويعتمد الكثيرون منهم عليه للبقاء على قيد الحياة. ومع تحرير منبج، اعتبر المجلس الثوري إنتاج وتوزيع الخبز أولوية أساسية. الحق أن الخبز والحرية يُمثّلان كُلًّا واحدًا؛ فلا معنى لتحرير المدينة في نظر كثيرٍ من السكان إذا كانت الظروف الحياتية ستتدهور نتيجةَ تحريرها. كان المجلس الثوري يعي تمامًا أن نجاحه يعتمد على قدرته على توفير الخبز بنفس السعر المتوفّر في المناطق التي يسيطر عليها النظام. بالمثل، فَهِمَ النّظام أن الثورة ستفشل إذا لم تتمكن من تقديم الخبز الرخيص للسكان الذين يعيشون في المناطق المحررة. وفي هذا السياق، جهّز المجلس الثوري لجنة خاصة لفحص مختلف السيناريوهات ولاقتراح استراتيجيات توفّر الخبز بسعر زهيد. وكما أوضحنا أعلاه، تمكّن المجلس –بتعداده السكانَ لغاية توزيع الخبز– من حل مشكلة الخبز المباع في السوق السوداء إلى حدٍّ بعيد، لكنه واجه مشكلات أعقد متّصلة بتوفير الخبز. من المشكلات

كانَ تواجد أعداد كبيرة من الكتائب العسكرية (بما يشمل تلك المكونة من عائلات وعشائر نافذة)، وكانت تستهلك الخبز من الإمدادات المخصصة للمدينة، من دون أن تكون جميعها تقاتل النظام في حقيقة الأمر. من المفهوم أن سكان منبج انتقدوا الفصائل التي أخذت الخبز ولم تقاتل، ووصفوها بـ "كتائب الخبز"، لكن لم يكن للقوى الثورية التي كانت تقاتل النظام الوقتَ أو الموارِدَ لفتح جبهة جديدة داخل المدينة لطرد "كتائب الخبز" هذه التابعة للثورة المضادة.

مشكلة أخرى واجهت المجلس الثوري في منبج كانت الحاجة إلى منع أية فصائل عسكرية نافذة ناشطة في المدينة من السيطرة على المطاحن واحتكار توزيع الخبز. كانت حراسة المطاحن عملية صعبة لأنّها تقع على مشارف المدينة وهي معرّضة لخطر الهجمات. على سبيل المثال، سيطرت جماعة أحرار الشام الجهادية القوية على المطاحن في عام 2013، بذريعة أن إدارتها فاسدة وتفتقر إلى الشفافية المالية. كان قائد أحرار الشام يأمل في اكتساب ولاء السكان عند تقديمِه الخبزَ لهم بسعر زهيد. لكن خطته فشلت؛ إذ عارضت المدينة بالكامل التدخل العسكري في الشؤون المدنية، ولم يوافق السكان على الاستيلاء على المطاحن. نحّى المجلس الثوري وعدة مجموعات نافذة في المدينة خلافاتهم جانبًا ونظّموا مظاهرات ضد أحرار الشام، ما اضطرها إلى ترك المطاحن.

الخاتمة

حقّق النظام السوري هدفين بتنفيذه عملية إصلاح الأراضي في الستينيات: قوّض سلطة الأوليغاركية المالكة للأراضي وبنى قاعدة من الفلاحين الموالين له في المناطق الريفية. كما بلغ درجة من الأمن الغذائي كانت ضرورية لإحكام قبضة النظام على السلطة. وتطلّبت تلك المساعي شبكة بيروقراطية وشبكة بنية تحتية كبيرة وممتدة مكوّنة من مؤسسات مالية واتحادات ومخازن حبوب وسدود ونظم ريّ ومطاحن ومخابز ومزارع جماعية وأخرى فرديّة المِلكيّة، إلخ. استُخدِمت هذه العُقد على امتداد المنظومة البيروقراطية وشبكة البنية التحتية لزيادة السيطرة على السكان في المناطق الريفية.

وأثناء ثورة 2011 ضد نظام الأسد، أعاد النظام تشكيل سياسته الخاصة بالخبز، إذ كيّفَها لتوائم سياق الحرب. في المناطق الخاضعة لسيطرته حاول النظام الحفاظ على شبكات الخبز قدر الإمكان. لكن في المناطق المحررة، وكما يظهر من حالة منبج، استخدم النظام الخبز سلاحًا، بما يشمل تحويل آلة القتل الضخمة لديه إلى استهداف السوريين الجائعين المصطفين في طوابير أمام المخابز، ومن خلال إحراقه لحقول القمح.

كما فحص هذا المقال مختلف أشكال المقاومة في منبج، مع محاولة الأطراف الثورية تهيئة جغرافيات جديدة للخبز. أظهر المقال سُبلَ استهداف المدينة بهجمات متكررة من قبل النظام حتى مع استمرار الحكومة في دفع رواتب العاملين في مطحنة المدينة وفي إمداد المطحنة بالقمح. وكما ناقشنا أعلاه، يمكن فهمُ هذا التناقض على ضوء تصميم النظام الاحتفاظ بالبيروقراطية المركزية التي بناها على مدار السنوات الخمسين السابقة. كما استهدف سحق أية عمليات قد تُقدّم بدائلَ للنظام أو تمهّد الطريق لسوريا في مرحلة ما بعد الأسد. ومن ثمَّة سعت القوى الثورية في منبج الى بناء جغرافيا بديلة للخبز –ولو لفترة قصيرة–لإسقاط العقد الاجتماعي الأسدي الذي تمثّل في تقديم إصلاحات الأراضي والخبز الرخيص مقابل امتناع السكان عن المشاركة السياسية. بعد عام 2011، أظهر الثوار في منبج والمناطق الأخرى المعنى العميق للاستقلال الذاتي ومعه التحديات الكبيرة التي تنهض أمام تحقّقه.

نبذة عن الكاتب/ة

ياسر منيف أستاذ مشارك في مجال علم الاجتماع في معهد الفنون الليبرالية في كلية إيمرسون في بوسطن. شارك في تأسيس الحملة العالمية للتضامن مع الثورة السورية. وهو أيضًا مؤلّف كتاب "الثورة السورية: من سياسة الحياة إلى جيوسياسة الموت".

هوامش

قراءات إضافية

Syria's Peasantry, the Descendants of its Lesser Rural Notables, and (Batatu, H. (1999
.Princeton: Princeton University Press .*their Politics*

New ,'Gopal, A. and Hodge, J. (2021) 'Social networks, class, and the Syrian Proxy War
https://www.newamerica.org/international- :Available at .*America*
Accessed 18] /security/reports/social-networks-class-and-the-syrian-proxy-war
.[October 2021

The Syrian Revolution: Between the politics of life and the (Munif, Y. (2020
.London: Pluto Press .*geopolitics of death*

Custom .*We Crossed a Bridge and it Trembled: Voices from Syria* (Pearlman, W. (2018
.House

.Chicago: Haymarket Books .*The Impossible Revolution* (Saleh, Y. H. (2017

Burning Country: Syrians in revolution and (Yassin-Kassab, R. and Al-Shami, L. (2016
.London: Pluto Press .*war*

[1] تستند هذه المقالة إلى الفصل الرابع من الكتاب التالي:

The Syrian Revolution: Between the politics of life and the (Munif, Y. (2020
.London: Pluto Press .*geopolitics of death*

[2] Hinnebusch, R. (2011) 'The Ba'th's Agrarian Revolution (1963–2000)', in R.
Agriculture and Reform (.Hinnebusch, A. El Hindi, M. Khaddam and M. Ababsa (eds
.University of St Andrews Centre for Syrian Studies. pp. 3–14 .*in Syria*

[3] حزب قومي عربي أسسه ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار عام 1943. دعا إلى الوحدة بين الدول العربية. أصبح الحزب الحاكم في العراق ولا يزال في السلطة في سوريا.

[4] (Batatu, H. (1999 *Syria's Peasantry, the Descendants of its Lesser Rural Notables, and Their Politics*. Princeton: Princeton University Press. p. 37.

[5] كان التركيز على إنتاج القمح خيارًا استراتيجيًا، حيث يوفر الخبز 40 في المائة من السعرات الحرارية التي تتناولها الأسرة السورية المتوسطة.

[6] حدثت المرحلة الأولى من التحرير الاقتصادي خلال حكم حافظ الأسد في 1971-1972

[7] Aw-Hassana, A., Ridab, F. Telleria, R., and Bruggeman, A. (2014) 'The impact of food and agricultural policies on groundwater use in Syria', *Journal of Hydrology* 513: 204–15.

[8] Ababsa, M. 'Agrarian counter-reform in Syria (2000–2010)', in R. Hinnebusch, A. (El Hindi, M. Khaddam, M. and M. Ababsa (eds) *Agriculture and Reform in Syria*. University of St Andrews Centre for Syrian Studies. pp. 83–107.

[9] Razak, A.A. (2013) 'Syria's wheat crop is the worst in 40 years', *Al-Araby*, 24 June 2013.

[10] مقابلة مع شخص في منبج في 11 يوليو/تموز 2013.

[11] مقابلة مع شخص في منبج في 11 يوليو/تموز 2013.

انتفاضة العراق 2019 والخيال النسوي

زهراء علي

مقدمة

في "جبل أحد"[1] –وهو مبنى شاهق مهجور في ساحة التحرير في وسط بغداد يقابل المنطقة الخضراء– راح المتظاهرون والمتظاهرات الشباب الذين استولوا على المبنى يرددون شعار "نريد وطن" و"نازل آخد حقي". منذ وصول حركة الاحتجاج في الشوارع إلى ذروتها في أكتوبر/تشرين الأول احتل المتظاهرون ساحة التحرير في وسط بغداد، فضلًا عن ميادين رئيسية أخرى عدّة في شتى أنحاء العراق. ومنذ 25 أكتوبر/تشرين الأول 2019 –ولفترة تعدّت سنة واحدة– تمكنوا من استبقاء سيطرتهم على هذه الساحات وخلقوا فيها مجتمعات مُصغَّرة.

بدأت انتفاضة 2019 حركةً احتجاجيةً انطلقت أساسًا من المناطق الوسطى والجنوبية ذات الأغلبية الشيعية. رغم القمع الدموي للمتظاهرين على يد قوات الأمن العراقية والميليشيات التابعة للمنظومة السياسية في العراق فإن هذه المظاهرات تحولت إلى انتفاضة، فانضمّ إليها أفراد ومجموعات من خلفيات اجتماعية وتعليمية وأيديولوجية مختلفة (مثل النقابات

والجمعيات العمالية والمنظمات الطلابية المختلفة) إلى الشباب والمُهمَّشين الذين أطلقوا موجة الاحتجاجات الأولى.

تُعد انتفاضة أكتوبر/تشرين الأول 2019 –ومن مختلف الأوجه– استمرارًا لعدة احتجاجات شعبية كبرى (مثل تلك التي انطلقت في عامي 2015 و2018) التي نددت بالطائفية في العراق والفساد والمنظومة السياسية العقيمة وغياب الخدمات الأساسية في البلاد. لكن من حيث المدى والشكل والحجم تجاوزت انتفاضة 2019 الحركات السابقة. ومن جوانب الانتفاضة غير المسبوقةِ حجمُ مشاركة النساء –ولا سيما الشابات– الاستثنائي والهائل.

يعتمد هذا المقال على بحث ميداني مُعَمَّق أُجْرِيَ مع النساء والشبكات الشبابية والحركات الاجتماعية في بغداد والنجف-الكوفة وكربلاء والناصرية، فضلًا عن ملاحظات ميدانية في البصرة. يعتمد المقال الانتفاضة العراقية لعام 2019 بصفتها إطار عمل للتفكير في كيف تسمح المظاهرات الكبرى بفهم يُوسِّع من خيالنا النسوي ويراعي بصفة خاصة أهمية "الفضاء" الذي تخلقه الانتفاضة.[2] يتحرّى المنظور الذي أعتمدُه هنا القطيعة مع المقاربات الثنائية القائمة بين "القدرة الفردية – agency" والمقاومة، في تحليل الجوانب الجندرية والجنسانية للانتفاضات. يفحص المقال المظاهرات بصفتها وجودًا جسديًّا هائلًا في الشوارع واحتلالًا للفضاء الإلكتروني سمح بإنتاج مساحة خطابية ومادية وتخيُّلية في آن. بدلًا من تعريف نموذج "للتحرر" يرى المقال "التحرر" في أي فعل أو فكر يتحدى "طبيعة الأمور" ويؤكد على المساواة ومركزية من لا يُعتبرون في العادة من الفاعلين في المجال السياسي.

يحاول التحليل النسوي لانتفاضة العراق 2019 أن يجمع معًا كلًا من الهيكلي والسياسي: فمن جهة واحدة يسعى المقال إلى تحليل طبيعة المساحة التي تنتجها المظاهرات، ومن جهة أخرى يتحرى نهجًا وفهمًا للتحرّر يتجاوز معنى "السياسي". ثمّ بدل التساؤل عمّا إذا كانت مشاركة النساء في انتفاضة العراق 2019 "نسوية" الطابع –أو إذا كانت تسير وراء أجندة "حقوق المرأة"– يُعنى المقال أكثر بالتساؤل بخصوص مشاركة النساء في الانتفاضة وإذا ما كانت تحدّت "طبيعة

الأمور" المهيمنة والغالبة، لا سيما في المساحة أو الفضاء الذي خلقته الانتفاضة والمشاركة النسائية فيها. وبدلًا من الانطلاق من فكرة مسبقة حول ما يعتبر تحَدٍ للمعايير الجندرية القائمة أعتبرُ هنا تحليلَ مختلف مستويات تأثير الحراك على الفضاء الاجتماعي عاملًا في فهم نوعيّة وسُبل تحدّي المعايير الجندرية.[3]

العراق بعد 2003: سياسة الموت (نيكرو-بولتيكس) والطائفية-الجنسانية

شهد العراق في مرحلة ما بعد عام 2003 عملية مستمرة ومتفاقمة من العسكرة وتدمير الدولة بدأت في التسعينيات مع القصف المدمر للتحالف بقيادة الولايات المتحدة وفرض عقوبات الأمم المتحدة، وهي أقسى عقوبات أممية فُرضت على دولة على الإطلاق.[4] بينما كان نظام صدام حسين السلطوي قد أخضع البلاد بالفعل لعقد من الحرب مع إيران في الثمانينيات ولجأ إلى العنف لقمع جميع أشكال المعارضة السياسية فإن عقوبات الأمم المتحدة مثّلت حربًا "خفية" حاصرت البلاد في حالة من الفقر والأزمة الإنسانية. ضَمِن احتلال 2003 بقيادة الولايات المتحدة استمرار هذه العملية، وأسّس نظامًا سياسيًا يستند إلى الانتماء الإثني-الطائفي والديني (يُسمَّى نظام المُحاصصة)، ودمّر ما بقي من الدولة التي كانت قادرة على العمل وتصريف الأمور. حرمت الإدارة الأمريكية مؤسسات الدولة من موظفيها وكوادرها عن طريق ما سُمي بحملة "اجتثاث البعث"، وجاءت إلى السلطة بنخبة سياسية محافظة متعصبة طائفيًا. تعمل المؤسسة السياسية في العراق بعد 2003 ككيان مُعَسكَر كليبتوقراطي، كنظام فاسد يتوخّى محاباة الأقارب والأصدقاء ويحتكر موارد العراق النفطية الكبيرة ويقمع معارضة المجتمع المدني.

مفهوم أشيلي آمبيمبي "سياسة الموت" أو "نيكرو-بولتيكس – "necropolitics [5] مفيد في وصف حالة العراق في إطار الرأسمالية العنصرية والدولة الأُمّة ما بعد الكولونيالية. إذ يساعدنا في فهم أيّ الحيوات قيّمة وغالية ومستحقة للحزن على فقدانها ومستحقة لسبل التنمية المتعلقة بالبنية التحتية والسياسية، وأيّ حيوات لا تستحقّ. في عراق الحاضر تتجسد "سياسة الموت" في غياب البنية التحتية الفعالة المطلوبة لتمكين الحياة اليومية من الاستمرار بشكل طبيعي –مثل المياه والكهرباء وخدمات ومؤسسات الدولة بما يشمل خدمات الصحة والتعليم–. كما أنها مسألة

واضحة في قوى الموت العديدة التي تسم الحياة السياسية العراقية، من جهاز الدولة الأمني إلى الميليشيات المدعومة من إيران التي تقمع أي شكل من أشكال المعارضة السياسية.

منذ بداية انتفاضة أكتوبر/تشرين الأول 2019، قُتل ما لا يقل عن 700 متظاهر سلمي، وأصيب 25 ألفًا آخرين، في حين اختفى الكثيرون. جرى هذا القمع على يد مختلف القوى: قوات الأمن التابعة للدولة التي استخدمت قنابل صوتية ومدرعات مكافحة الشغب والغاز المسيل للدموع المخصص للاستخدام العسكري والرصاص، في حين لجأت الجماعات شبه العسكرية والميليشيات المدعومة من إيران والمرتزقة إلى استخدام الذخيرة الحية والبنادق الآلية. كما فرضت الحكومة العراقية حجبًا طال الإعلام والإنترنت والاتصالات، فضلًا عن فرض حظر التجوال. هُدِّد الكثير من المتظاهرين واعتُقلوا وضُربوا واختُطفوا واغتيل بعضهم.

في عراق ما بعد 2003 تبدّل حال الفضاءات العامة في الحضر تبدلًا كبيرًا: أصبحت مساحات مُعسكَرة ومُخصخصة ومتشظية. تعرضت بغداد للعنف الطائفي، ومنذ 2006-2007 أصبحت مُقَسَّمة تحت وطأة نقاط التفتيش والجدران المعزَّزة الخرسانية الّتي تفصل بين الأحياء وفق الانتماء الطائفي والإثني. تتصل الانقسامات الطبقية بالانقسامات السياسية، وترتبط قدرة الحصول على الموارد والثروة –بقوة– بالعضوية في شبكاتٍ صِلاتُها قوية بالنخبة السياسية. الفصل الأبرز والأدهى في بغداد هو ذلك القائم بين المنطقة الخضراء (حيث تعيش النخبة السياسية) وباقي سكان المدينة. خُصخِصت الأراضي للسماح ببناء المولات التجارية عبر عقود بموجب نظام الرشوة والفساد. هذه هي سمات رأسمالية الكوارث،[6] حيث تدفع أصولية السوق والتعصب له بالخصخصة الموسعة. وغالبًا ما تكون على صلة بسلب الأراضي العامة والتجريد العنيف للناس من ممتلكاتهم، في حين تكون الخدمات العامة والبُنية التحتية الشعبية عقيمة أو غائبة تمامًا. بدّلت خصخصة الفضاءات الحضرية العراقية والخدمات، التي كانت عامّة سابقًا مثل الكهرباء والتعليم والصحة، فضلًا عن العسكرة والتشظي العرقي-الطائفي حياةَ العراقيين اليومية وقدرتهم على البقاء أحياء.

وكما قيل في الأدبيات النسوية بخصوص الحرب والنزاع المسلح فإن العسكرة ظاهرة مُجندرة للغاية وضرورية كلّ الضرورة في تعريف المعايير والعلاقات الجندرية.[7] وفي العراق تفاقمت العسكرة بصفتها ظاهرة اجتماعية وسياسية أثناء الحرب مع إيران في الثمانينيات وزادت حدّتها بعد حرب الخليج عام 1991 وفرض عقوبات الأمم المتحدة. تلعب العسكرة دورًا مركزيًا في تشكيل تمثلات وممارسات النسوية والذكورية، إذ تعزز أدوار الرجال النمطية بصفتهم "حُماة" وأدوار النساء النمطية بصفتهن "مستضعَفات". شهدت عقوبات الأمم المتحدة ظهور أشكال جديدة ومتعددة من الأبويّة إلى جانب دفع الفقر المدقع للعائلات والأفراد إلى براثن استراتيجيات البقاء.[8]

تَسِمُ النظام السياسي الحالي في العراق أيديولوجية وسياسة مجندرة بعمق. في واقع الأمر لا يعتمد نظام العراق ما بعد 2003 على الانقسام الإثني والديني والطائفي فحسب، إنّما يعتمد أيضًا على الانقسام الجنسي. إنه –ولنستخدم هنا مصطلح مايا مكداشي– نظامٌ طائفي-جنسانيًا.[9] ثمة مثال دالٌ هنا وهو أنّ أحد الإصلاحات القانونية الكبرى التي جرت محاولة سنّها (من قبل أحد الأحزاب السياسية الشيعية الإسلامية الكبرى التي جلبتها الإدارة الأمريكية إلى السلطة عبر الغزو والاحتلال) كان اقتراح إلغاء قانون الأحوال الشخصية، وهو الإطار القانوني الذي يجمع بين دفتيه أغلب حقوق النساء القانونية، واستبداله بقانون أحوال شخصية طائفي.

إن العلاقة بين العنف المسلح وفرض الطائفية-الجنسانية مكوّن رئيسي من مكونات النظام العراقي، ويمتد من الساسة المنتخبين في البرلمان إلى الميليشيات. لا تهيمن القوى الدينية الطائفية الهيتيرو-أبوية (أي التي تمارس أشكالًا متعددة ومتجاورة من الأبوية) على المجال السياسي فحسب إنما أيضًا على الشوارع، وذلك عبر مجموعاتها المسلحة وميليشياتها. كانت هذه العلاقة مركزية كذلك في قمع انتفاضة أكتوبر/تشرين الأول 2019، بما أنّه يُنظَر لأي تحدٍّ للمعايير الجندرية الهيتيرو-أبوية بمثابة تهديد للنظام ككل. كثيرًا ما تصوِّر المؤسسة السياسية العراقية –عبر قنواتها الإعلامية ومنصاتها على السوشيال ميديا– الانتفاضةَ بصفتها مسألة "غير أخلاقية". كثيرًا

ما اتُهم المتظاهرين بأنهم فاسدون جنسيًا، وتُنسب إليهم شائعات كثيرة عن "السلوك غير الأخلاقي" المُدّعى في أوساط الشباب في الخيام التي نُصِبت في ساحات العراق.

انتفاضة أكتوبر/تشرين الأول 2019: خلق الفضاء العام

طوّرَت ساحة التحرير في بغداد –ومثيلاتها من الساحات في أنحاء العراق مثل ساحة الحبوبي في الناصرية– أنماطًا مبتكرة للتقارب الاجتماعي تجاوزت التراتبيّات الاجتماعية والسياسية القائمة. رفض المتظاهرون كل أشكال الانحياز أو استخدامهم من قِبل مجموعة أو حزب، وبالنتيجة رفضوا تنصيب قيادة لهم. نُظِّمت ساحة التحرير بموجب مبدأ الديمقراطية المباشرة: كانت تصدر جميع القرارات بالتشاور بين جميع خيام الساحة، ثم تُعلَن من خلال عرض المبادرة أو البيان المتفق عليه على جدران "جبل أحد" ونشر المحتوى المعني على السوشيال ميديا. إن مركزية المنصات الرقمية مثل فيسبوك وتويتر وإنستغرام في إطلاق وتنظيم وتطوير التظاهرات في العراق تُظهر أن الانتفاضة حدثت في العالم الافتراضي بقدر ما حدثت في الميادين. وخَبِر العديد من الشباب الذين قوبلوا في بغداد –لا سيما الشابات اللاتي لم تسمح لهنّ أسرهن بالذهاب إلى ساحة التحرير– الانتفاضة في التحرير عبر شبكات التواصل الاجتماعي، إذ تابعوا العمل وأسهموا فيه عبر تدويناتهم اليومية. مها من هؤلاء، وكانت تبلغ من العمر 20 عامًا حينئذٍ:

"لا يمكنني المجيء هنا إلى ساحة التحرير دائمًا. أمي تسمح لي بالزيارة، وهي داعمة للثورة تمامًا، وترافقني. عندما لا أزور الساحة أبقى ناشطة على شبكات التواصل، فأنشر التدوينات على فيسبوك والإنستا. هذه الثورة ثورة قيَم. إنها مستقبلنا".[10]

أنتجت الساحات فضاءً ماديًا قدّم فيه المتظاهرون نهجهم الخاص بـ "المشاع العام". قدّموا مختلف الخدمات –من الطعام المجاني إلى الرعاية الطبية والتعليم والخدمات الثقافية المجانية– وهيّأوا "أشكالاً جديدة للدولة" عبر تنظيم الخدمات العامة –مثل تنظيف الشوارع وإعادة الطلاء فضلًا عن ترميم وتجديد تماثيل الميادين وتجميل المساحات العامة بفنون وتصميمات أصيلة–. أصرّ المتظاهرون على تقديم هذه الخدمات مجانًا، تشديدًا على أن هذه

الخدمات يجب أن تقدمها الدولة. كان شعار "صنع في العراق" شعارًا شائعًا، سعى المتظاهرون والمتظاهرات عبرَه إلى تعزيز فكرة وجود اقتصاد وطني لا تهيمن عليه السلع الأجنبية إلى جانب تجاوز عقبة الاعتماد المفرط على اقتصاد النفط. وفي كافة أرجاء التحرير نُصِبت الأسواق، بعضها كان يبيع منتجات "صنعت في العراق" –مثل الزبادي/الرايب من أبو غريب والفواكه والمكسرات فضلًا عن الأواني المنزلية ومصنوعات الفنون والحرف–.

حُسَيْن متظاهر شاب في أواسط العشرينات من عمره، عاش في خيام ساحة التحرير لثلاثة أشهر تقريبًا. نتيجة لهذا خسر وظيفته (وراتبه). فعل كل ما فعله في سبيل الثورة. تحدث عن المجتمع المثالي الذي كان يسعى لبنائه في ساحة التحرير:

"تركي لوظيفتي لم يكن بالتحدي الكبير بالنسبة لي. فأنا رأيت الفساد، وتعرضت للفقر. أنا هنا من أجل هدف أكبر [...] أنا هنا من أجل وطن، وثورة تمنحني وطنًا. كل شيء موجود هنا: الناس تتبرع لنا بالمال، حتى رؤساء الشركات. يعطينا البعض الثياب والطعام والسجائر، وكل ما نحتاجه لنعيش هنا في التحرير. يطهو الناس طوال الوقت، ترى المطابخ داخل الخيام. حصلنا على أشياء وأسلوب حياة في التحرير لم نجده في حياتنا قبل الثورة. في السابق لم تكن بحوزتنا نقود، وكان شراء الثياب يكلّف كثيرًا من المال، وكذلك الانتقال والمواصلات من منطقة إلى أخرى. هنا يمكننا أن نذهب لأي مكان في الساحة بكل حرية".[11]

بعد إجراء هذه المقابلة أطُلق عيار ناري على حُسَيْن أصابه في رقبته أثناء مظاهرة سلمية في وسط بغداد قمعتها قوات الأمن العراقية في يناير/كانون الثاني 2020. نتيجة لإصابته غادر ساحة التحرير لكن استمر في نشاطه عبر تدويناته على شبكات التواصل .

تحدّت انتفاضة أكتوبر/تشرين الأول 2019 سياسة الموت في احتفالها بالحياة. أصبحت الساحات فضاءً لحفلات السمر والرقص والمزاح ولعب الألعاب. وتردد شعار آخر في أوساط الشباب، هو "إنريد إنعيش"، أي أن نعيش الحياة الجيدة بعيدًا عن العنف المسلح والنزاعات

السياسية. اشتملت هذه الأشكال من "ازدهار الحياة" على سياسة مشاعر بقدر ما أثارتها المشاعر. هيّأ المتظاهرون شاطئًا عامًا على نهر دجلة ارتاده الشباب للاسترخاء واللعب. كما أُنشِئت مسارح وسينمات في ساحة التحرير وعُرضت فيها مختلف أنواع الدراما (غالبًا ما ارتبطت بالمشكلات الاجتماعية والمجتمعية). اشتملت الأنشطة الجماعية في الساحة على الجلوس والقراءة من مختلف المكتبات المجانية المتوفرة والاستماع إلى محاضرات عامة قدّمها كُتاب ومثقفون ومحبون للثقافة والمشاركة في نقاشات. كما نُظّمت ورش الرسم والفنون في الشوارع وعند جبل أحد وفي النفق المحيط بالساحة، عُلّقت فيه مختلف أشكال الفنون، استعرض بعضها مشاهد للوحدة الوطنية فيما ندّد بعضها الآخر بالقمع وقتل المتظاهرين فيما احتفت أخرى بالنساء والشباب وشهداء التظاهر، مثل صفاء السراي (انظر-ي الصورة 1).

خلقت الانتفاضة فضاءً خطابيًا تحدّى العسكرة والعنف المسلح. ورغم القمع الدموي الذي تعرّض له المتظاهرون، فقد ظلوا يلتزمون بنهج العصيان المدني اللاعنفي. هذا أمر مدهش، إذ أنّ كثيرًا من الشباب الذين قابلتُهم في ساحة التحرير كانوا في السابق أعضاءً في الحشد الشعبي، وهي قوة شبه عسكرية ظهرت أثناء الحرب ضد داعش. أعرب كثيرٌ منهم عن حسرتهم وإحباطهم من الحشد الشعبي الّذي تحوّل من الحرب ضد داعش إلى معركة لترسيخ السلطة القمعية والدموية. كانت مصطلحات "سلمية" و"مدنية" تُسمع مرارًا وتكرارًا من الشباب المقيم في ساحة التحرير.

كما وفّرت الانتفاضة مساحة للخيال، حيث عزم المتظاهرون على إحياء ذكرى "شهداء الثورة"، وسرعان ما تحول هذا العزم إلى علّة وجود الانتفاضة. وصف كثيرٌ من المتظاهرين الانتفاضة بأنها "معركة مقدّسة" (بقدر قُدسيّة غزة أُحُد، وشمولها للرسول محمّد)، وعن استعدادهم أن يضحّوا فيها بحياتهم. كما استُخدم خيال الشهادة عند المتظاهرين على امتداد خيوط قصة الإمام الحسين في كربلاء:[12] إذ رأوا نضالهم استمرارًا لشهادة الإمام الحسين. واستخدم المتظاهرون

ساحة التحرير مزارًا مقدسًا أدُّوا في جنباته طقوس الموت، إذ كانوا يدورون بأكفان الشهداء حول النصب التذكاري قبل التوجه إلى وادي السلام في النجف لإتمام طقوس الدفن الدينية.

"صوت المرأة ثورة": تحرر مجندر

أوضحت أغلب النساء اللاتي شاركن في الانتفاضة أنّ مشاركتهنّ كانت من أجل التنديد بالعنف الذي نال من المتظاهرين، وأغلبهم شباب من الذكور. وهنّ لم يختلفن عن جموع الأفراد من مختلف الخلفيات الاجتماعية والتعليمية والأيديولوجية الذين شاركوا في الاحتجاج في الشوارع وعبر الفضاء الإلكتروني احتجاجًا على مقتل المتظاهرين العُزّل. فقد كان قمع المظاهرات عملية مجندرة للغاية، إذ كان حشد المعايير الجندرية والجنسانية القائمة مركزيًا في محاولات نزع الشرعية عن الانتفاضة على أساس كونها "غير أخلاقية" وتخرق التقاليد الدينية والمجتمعية.

ومن عدّة أوجه يمكن فهم الهجمات على المتظاهرات وتأكيد الجندرية الهيتيرو-أبوية والمعايير الجنسانية المترسخة التي أطلقتها المؤسسة السياسية العراقية في إطار ما أسمته دينيز كانديوتي بمسمّى "الترميم الذكوري":[13] مع اكتساب النساء للظهور واحتلال المساحة العامة جرت محاولة إعادتهنّ إلى "مكانهنّ" التقليدي عبر تلك الهجمات. كما تعرضت النساء للهجمات على شبكات التواصل: فهاشتاغ #بناتك-يا-وطن الذي كان شعار المظاهرة النسائية في تاريخ 13 فبراير/شباط 2020 حُوّل إلى #عاهراتك-يا-وطن. احتشدت النساء ضدّ هذه الهجمات عبر الرسائل التي ظهرت على جدران النفق المؤدي إلى ساحة التحرير وعبر اللافتات التي رفعتها الشابات أثناء التظاهر، ومنها "نساء ثورة تشرين ثوريات لا عاهرات" (انظر-ي الصورة 2). وأصبح شعار "صوت المرأة ثورة" مركزيًا في المظاهرات بعد شنّ هذه الهجمات.

ومع رفع الشعارات التي مجّدت الأمة العراقية تصدّى الشابات والشباب ممن شاركوا في المظاهرات لخطاب التمييز الجنساني بصراحة. على سبيل المثال أدان عدد من القيادات الإسلامية "الاختلاط" أثناء المظاهرات، بما يشمل الزعيم المثير للجدل لأقصى درجة مُقتدى الصدر.[14] عبر منع الاختلاط بين الجنسين واعتبار صوت النساء "عورة" سعت المجموعات

السياسية الإسلامية إلى تعريف مشاركة النساء في المظاهرات بصفتها خرقًا للتقاليد الدينية. استهزأ المتظاهرون بهذه التصريحات عبر شعارات عديدة مثل "لا مو عورة، صوتك ثورة". ومن التحديات الأخرى للفضاء الخطابي الذكوري المهيمن كان الإشادة بأحد أوّل الشهداء -صفاء السراي- بكنية ابن ثنوة إشارةً إلى أمه ثنوة بدلًا من الإشارة إلى اسم أبيه، أي بعكس الأمر الغالب. ابن ثنوة هو حاليًا الاسم الأكثر انتشارًا في الإشارة إلى الثوار، ويستخدم الكثير من المتظاهرين أسماء أمهاتهم بدلًا من أسماء الآباء.

ورغم هذه الأمثلة على التمرّد على المعايير الجندرية فإنّ انتفاضة أكتوبر/تشرين الأول 2019 لم تشتمل على أجندة نسوية أو أجندة تركز على النساء. كيف إذًا يمكننا فهم المشاركة النسائية الكبيرة في المظاهرات؟ لا يقتصر هذا التناقض الظاهر على السياق العراقي فحسب إنما يمتد أيضًا إلى الوضع القائم أثناء الانتفاضات العربية، وربما يظهر في أحدث الحركات الثورية الاحتجاجية في المنطقة.[15] تجوز رؤية غياب أجندة محددة معنية بالجندر مسألةً تكشف عن نزعة المظاهرات الجماهيرية إلى إعلاء فئة بعينها من الشعارات والمطالب، فينتهي بها المطاف بتجاهل الطبقة والجندر وعدم رؤيتهما. لكن يمكن للنظر إلى سياسة الجسد واعتبارات الفضاء الجغرافي أن يتيح لنا قراءة مختلفة بخصوص غياب الأجندة النسوية الواضحة والصريحة. يمكن القول إنّ هذه الأجندة كانت حاضرة من خلال التفعيل الملموس والواضح للمساواة وفي الحضور الكبير واختلاط الأجساد، وإنّه من هذا المنطلق تمّ تحدي المعايير الجندرية في انتفاضة 2019. تمثّل مشاركة النساء الكبيرة وحضورهن المادي بحدّ ذاته تحدٍّ للنظام الاجتماعي المنقسم جنسانيًا.

لا جدل في مركزية الأجساد في عملية صناعة الإحساس بالمواطنة، تصبح عبرها الأجساد المجندرة دالّة في الفعل الجماعي والتحول الجماعي، وهو ما يتّضح في مظاهرة "بناتك يا وطن" النسائية التي نُظّمت في فبراير/شباط 2020 جزءًا من الانتفاضة. في حين كانت هذه المظاهرة استعراضًا لدعم النساء الشابات في الانتفاضة وانحيازًا إلى الشعار الرئيسي "أريد وطن"، تحدّى الوجود الجسماني الكبير والمحتشد للنساء –إلى جانب المتظاهرين الذكور (وكثيرًا ما أدّى هؤلاء دور الدروع البشرية

حول النساء أثناء المسيرة) – الطائفيةَ-الجنسانية. من هذا المنطلق فإن الوجود الجسماني الكبير للنساء يمثل دلالة على المواطنة الناهضة في تحدّيها الانقسام الطائفي-الجنساني، وذلك فضلًا عن رفض سياسة الموت والاحتفاء بالحياة في العراق ما بعد 2003. أعرب كثيرٌ من المتظاهرين – من الرجال والنساء– في ساحة التحرير في بغداد عن أنّ وجود النساء يعني "الحياة": فهو دالٌ على دعم المجتمع كَكُلّ للانتفاضة. وانطلاقًا من مفهوم "المقاومة" فإنّ الوجود الجسماني للنساء أنتج فضاءً ماديًا وخطابيًا بديلًا. فخرجت النساء ذاتًا مُحَرَّرة من أعباء الجندرة وذلك من خلال عدم اقتصار النساء على الاحتشاد بصفتهنّ نساء تحديدًا.

الختام: توسيع الخيال النسوي

قبلصاغت الانتفاضة العراقية عام 2019 خطابًا بديلًا وفضاءات مادية وتخيّلية بديلة لفضاء ما بعد 2003 المهيمن والذي اتّسم بالعسكرة والخصخصة والهيمنة الأبوية. في هذا الفضاء تختلط الخطوط والتراتبيّات وتتشابك بين المطالب الموجَّهة للحكومة والسياسة الانتخابية والشعارات من قبيل "الحق في الشعر المجعد". هي في آن عملية احتلال جسماني جماعي للفضاءات العامة وعملية حضور قوي في الفضاء الإلكتروني، يجري فيه تحدي الخطوط والتراتبيّات بين ما يعتبر "سياسي" وما يعتبر "مجتمعي". من هذا المنطلق يمكن وصف ممارسات الانتفاضة والحشد لها والاحتشاد فيها ظاهرةَ "تحرّر" وظاهرة ممارسة سياسية.

قبلاشتمل طابع "المدنية" الذي طرحته الانتفاضة على مشاركة أشخاص عاديين أسّسوا لمجتمع مصغّر سلمي قابل لمختلف الجماليات والأشكال. قدّم ذلك المجتمع المُصغَّر الخدمات الضرورية وكان مفتوحًا لتقبّل مختلف الآراء والمعتقدات. كانت المساحة التي خلقتها الانتفاضة إذًا تحدٍ لـ"سياسة الموت". لقد قدّمت باقة من سبل مختلفة للعيش والتمتع بالحياة الاجتماعية بعيدًا عن الاستهلاك النفعي. مثّلت -بمختلف أوجهها- وصْفَ هنري ليفيفر لكوميونة باريس: كانت انتفاضة العراق 2019 احتفالًا كبيرًا ومساحة للاستمتاع بالحياة.[16]

قبلكانت جوانب الانتفاضة الجندرية والجنسانية مركزية فيها، وتعرّض القمع –المنبثق من الطائفية-الجنسانية والهيتيرو-أبوية الّتي تمارسها المؤسسة السياسية– للتحدي من عدة أوجه: من الشعارات المعارضة للتمييز الجنساني وحتى مسيرات النساء. تحدّى الحضور الجسماني الهائل للنساء بحد ذاته الطائفيةَ الجنسانية، والتي اعتمدت على الانقسامات الطائفية والجنسانية. لم تكن النساء مختلفات عن الرجال أو عن أعضاء مختلف الجماعات في المجتمع (بناءً على الطبقة أو التعليم أو المهنة)، حيث برّرنَ مشاركتهن في الثورة –مثل الفئات الأخرى– بالإشارة إلى هدف "إحياء ذكرى الشهداء". من خلال كلّ هذا يمكن رؤية الانقسامات الجندرية والجنسانية في العراق، وفي الوقت نفسه اتّخذ التحرّر منها صورًا من المعارضة والشقاق والمفارقة لتحديد هوية النساء واختزالها بكونها امرأةً.

نبذة عن الكاتب/ة

زهراء علي عالمة اجتماع في جامعة رتغرز في نيوارك. تستكشف بحوثاتها ديناميكيات النساء والجندر والحركات الاجتماعية والسياسية في علاقتها بالإسلام على أنواعه والشرق الأوسط وسياقات الحرب والصراعات، مع تركيزٍ على العراق المعاصر. هي مؤلّفة الكتاب "النساء والجندر في العراق" من إصدار دار جامعة كامبريدج للنشر في عام 2018.

هوامش

قراءات إضافية:

Ali, Z. (2021) 'From Recognition to Redistribution? Protest movements in Iraq in the age of "New Civil Society"', *Journal of Intervention and Statebuilding*, doi:10.1080/17502977.2021.1886794.

Ali, Z. (2018) *Women and Gender in Iraq: between nation-building and fragmentation*. Cambridge: Cambridge University Press.

Lefebvre, H. (1965) *La Proclamation de la Commune 26 mars 1871*. Paris: Gallimard.

translated by Libby) 40–11 :(1)15 *Public Culture* ,'Mbembe, A. (2003) 'Necropolitics .(Meintjes

.*Le Maître Ignorant : Cinq leçons sur l'émancipation intellectuelle* (Rancière. J. (1987 .Paris: Fayard

[1] كان هذا المبنى الطويل والمهجور يُسمى فيما سبق "المطعم التركي"، لكن أعيدت تسميته "جبل أحد" من قِبل المتظاهرين إشارة إلى موقعة أحد من زمن النبي محمد.

[2] انظر-ي على سبيل المثال الفهم النظري الذي طوّره ليفيفر:

.Paris: Point .*Le Droit à la Ville* (Lefebvre, H. (1968

[3] انظر-ي على سبيل المثال النهج الذي طوره رانسيير:

.*Le Maître Ignorant : cinq leçons sur l'émancipation intellectuelle* (Rancière J. (1987 .Paris: Fayard

[4] انظر-ي:

Harvard: .*Invisible War. The United States and the Iraq sanctions* (Gordon, J. (2012 .Harvard University Press

[5] انظر-ي:

.40–11 :(1)15 *Public Culture* ,.Mbembe, A. (2003) 'Necropolitics', trans. Meintjes, L

[6] انظر-ي:

New York: .*The Shock Doctrine: The rise of disaster capitalism* (Klein, N. (2007 .Metropolitan Books, Henry Holt

[7] انظر-ي على سبيل المثال:

& Race, Gender ,'Peterson V.S. (2007) 'Thinking Through Intersectionality and War Kandiyoti, D. (2007) 'Between the Hammer and the Anvil: ;27–10 :(4/3) 14 *Class* :(3)28 *Third World Quarterly* ,'Post-conflict reconstruction, Islam and women's rights Cockburn, C. (2010) 'Gender Relations as Causal in Militarization and ;517–503 .157–139 :(2)12 *International Feminist Journal of Politics* ,'War

[8] انظر-ي:

(Ali, Z. (2018 *Women and Gender in Iraq: Between nation-building and fragmentation*. Cambridge: Cambridge University Press.

[9] انظر-ي:

Mikdashi, M. (2018) 'Sextarianism: Notes on studying the Lebanese state', in A. Ghazal and J. Hanssen. (eds.) *The Oxford Handbook of Contemporary Middle Eastern and North African History*. Oxford: Oxford Handbooks Online. doi:10.1093/oxfordhb/9780199672530.013.42.

[10] مقابلة أجريت في ديسمبر/كانون الأول 2019 في ساحة التحرير في بغداد.

[11] مقابلة أجريت في ديسمبر/كانون الأول 2019 في ساحة التحرير في بغداد.

[12] مقتل الحسين مسألة مركزية في المخيال الشيعي فهو يمثل النضال من أجل العدل ومقاومة الطغيان والقمع.

[13] انظر-ي:

Kandiyoti, D. (2014) 'Contesting Patriarchy-as-Governance: Lessons from youth-led activism', *Democracy Open*, 7 March 2014.

[14] قائد الحركة الإسلامية الصدرية التي تشكلت بعد الغزو والاحتلال في 2003، وهي من كبرى القوى الشيعية الإسلامية في العراق.

[15] انظر-ي:

(Hasso, F. and Salime, Z. (eds.). (2016 *Freedom Without Permission: Bodies and space in the Arab revolutions*. Durham and London: Duke University Press.

[16] انظر-ي:

(Lefebvre, H. (1965 *La Proclamation de la Commune. 26 mars 1871*. Paris: Gallimard.

لبنان والعراق عام 2019: انتفاضات ثورية ضد "النيوليبرالية الطائفية"

تضرب انتفاضتا لبنان والعراق في أكتوبر/تشرين الأول 2019 بجذورهما في دورات سابقة من حراكات متلازمة –وإن كانت منفصلة– بلغت ذروتها عام 2015. في 16 يوليو/تموز 2015 تجمّع المتظاهرون في مدينة البصرة جنوبيّ العراق احتجاجًا على انقطاع الكهرباء المتواصل وتلوّث المياه وبطالة الشباب والفساد. وأثناء المظاهرات، قُتل منتظر الحلفي، المتظاهر البالغ من العُمر 18 عامًا، ما أدّى إلى موجة احتجاجات جماعية[1] سرعان ما انتشرت في أنحاء البلاد وصولًا إلى العاصمة بغداد حيث ردّد آلاف الأشخاص الهتاف الشهير "باسم الدين باكونا الحرامية"[2] (باسم الدين سرقنا اللصوص). في اليوم التالي (17 يوليو/تموز 2015) وعلى بعد 1215 كيلومترًا، قطع سكان مدينة الناعمة في جنوب لبنان الطريق المؤدية إلى موقع معالجة القمامة الرئيسي في البلاد بسبب أزمة القمامة التي لوثت معظم مناطق بيروت وجبل لبنان. وكما حدث في العراق، سرعان ما خرجت المظاهرات في العاصمة بيروت حيث تجمّع آلاف المتظاهرين في ساحة الشهداء وراحوا يرددون "كِلُّنْ يعني كِلُّنْ"، في إدانة صريحة وواضحة لكافة أطراف السلطة الطائفية ورفضًا لها.

لم تكن هاتان الموجتان المتزامنتان من الاحتجاجات الجماعية في لبنان والعراق ظاهرةً جديدة.[3] إذ شهد كلا البلديْن انعطافة كبرى عام 2011 حين اندلعت المظاهرات الجماعية في سياق الانتفاضات العربية. لكنّ حراك عام 2015 مثّل نقطة تحول مهمة في تاريخ الحراك الجماعي ضد النظام في كُلٍ من العراق ولبنان: إذ تَشكَّل ما عُرف بحملات "المجتمع المدني" وترشح بعض أفرادها في الانتخابات البلدية والنيابية.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2019 عاد كل من لبنان والعراق إلى الأضواء. فتردّد شعار 2011 الشهير "الشعب يريد إسقاط النظام" مجدّدًا في المظاهرات الجديدة في البلدين اللّذَين دخلا رسميًا الموجة الثانية من الانتفاضات العربية ، التي انطلقت من السودان والجزائر في أواخر عام 2018.

بخلاف التقارب الجغرافي والثقافي، ما المشترك بين العراق ولبنان؟ يحكُم البلديْن نظامٌ سياسي واقتصادي أفضل ما يمكن وصفه به هو "النيوليبرالية الطائفية". وهو مزيج غريب من تقاسم السلطة بناءً على الهُويّة –ويُعرف أيضًا بـ"الديمقراطية التوافقية"– ونظام اقتصادي نيوليبرالي شرس يعتمد على الريْع والرأسمالية المالية إلى حدّ بعيد وعلى تخفيف الضوابط عن أسواق العمل. في هذا السياق، استهدفت الانتفاضتان في لبنان والعراق هيكل الدولة المُعَقَّد في البلديْن. وفي الوقت نفسه -وبعكس سائر الدول العربية الأخرى- ما من "رأسٍ" واضحٍ في نظامَيْ الدولتيْن يمكن إسقاطه، إنمّا قادة طوائف عدّة يتغذّون على الأيديولوجية الدينية والزبائنية والمحاباة الطائفية، ويشتقون سلطتهم السياسية من تحالفاتهم مع قوى إقليمية مثل إيران والسعودية. أدّى هذا التكوين الجيو-سياسي –إضافةً إلى إرث العنف الطائفي والأزمات الاقتصادية الاجتماعية والبيئية الكبيرة– إلى اندلاع الاحتجاجات في كُلٍ من لبنان والعراق عام 2019. وفي كِلا البلديْن سرعان ما سُمّيَت تلك الانتفاضات الجديدة بمسمّى "الثورة"، ومثلت بداية فصل جديد في تاريخهما.

بدأت انتفاضتا أكتوبر/تشرين الأول 2019 بالتحرك حول مطالب تخص مشكلات اجتماعية-اقتصادية وأخرى تتعلّق بسوء الإدارة والحُكم. في لبنان -وبعد أسبوع من حرائق الغابات التي اندلعت في مناطق عدّة من البلاد وفي سياق أزمة مالية- كان قرار الحكومة بسنّ ضرائب جديدة في 17 أكتوبر/تشرين الأول –بما يشمل ضريبة الواتس-آب سيئة الذكر– بمثابة الشرارة التي

أشعلت الثورة الجديدة هذه. وسارت الأمور في العراق في الطريق نفسه، حيث اندلعت "الثورة" العراقية إبّان حدثيْن رئيسيَّيْن في أواخر سبتمبر/أيلول 2019: الاحتجاج على بطالة الخريجّين الجامعيين وخفض رتبة اللواء عبد الوهاب السعدي، وهو ضابطٌ حسن السمعة لعب دورًا رئيسيًا في هزيمة الدولة الإسلامية "داعش". ومع تنامي الغضب ضد الحكومة العراقية كانت دعوات التظاهر في 1 أكتوبر/تشرين الأول بداية ما وُصف بـ"ثورة تشرين". وفي كل من العراق ولبنان تمكن المتظاهرون من إسقاط رئيس الوزراء، متسبّبين في مأزق سياسي حاول النظام هنا وهناك التعامل معه من خلال تكوين ما سُمّيَ بـ"حكومة التكنوقراط". وللأسف تعطّلت هذه الموجة الثورية الهائلة في البلدين بسبب جائحة كوفيد-19 العالمية وما ترتّب عليها من تدهور مالي سريع.

يتألّف النقاش التالي من ثلاثة أقسام. يناقش الأول ما إذا كانت الانتفاضتان "ثورتيْن" أم انتفاضتان "ثوريّتان" في المقام الأول. ويركّز القسم الثاني على التناقضات الداخلية في هاتين الثورتين ويتمعّن في خطاب الفساد والوحدة الوطنية وسياسة التكنوقراط والفردية. وأخيرًا يتناول القسم الثالث الانتقال من يوتوبيا وآمال أواخر 2019 الكبيرة إلى ديستوبيا وتشاؤم بدايات 2020، مع قدوم كوفيد-19 وتعمّق الأزمات المالية والسياسية.

ثورة، "ثورية" أم لا؟ إعادة النظر في مفاهيمنا

قبلتردّد شعار "ثورة ثورة" مدويًا في معظم ساحات وشوارع مدن لبنان والعراق في أكتوبر/تشرين الأول 2019، حين خرج مئات الآلاف إلى الشوارع لإعلان بداية ما رأوه ثورة. أقنع وضوح تلك اللحظة الحدّيّة الناس بأنّهم بصدد مشهد ثوري. لكن لم تتفق القوى جميعها على هذا التوصيف، مع تبنّي الكثيرين لموقف متشكّك. فالنقاش الذي ظهر عام 2011 حول مدى دقة مصطلح "الثورة" -في إشارة إلى الأحداث التي طرأت على الساحة العربية- عاود الظهور عام 2019. أثناء موجة الانتفاضات الأولى حذّرَنا بعض الباحثين والمثقفين من أن هذه ليست ثورات، إنما مجرد تمردات، أو هبّات، أو انتفاضات، أو حتى "ثور-صلاحية". أعلن آخرون أن تلك الأحداث تمثل "ثورات بلا ثُوّار".[4] وبالفعل، قد لا تندرج الأحداث تلك ضمن التعريف الراسخ لـ"الثورات" الذي نجده في أدبيات الحركات الاجتماعية، لكن من المهم التفكير فيها من حيث كونها "سيرورات" ثورية[5] لا "أحداث" ثورية تنجح أو تفشل. من المهمّ أيضًا فهم البُعد الزمني الذي يحكم تعريف

الثورات. فيُشار إلى الثورات بهذا المسمّى بأثر رجعي، بعد أن تنجح في إسقاط طبقة حاكمة أو نظام حاكم. قد تستغرق العملية هذه سنوات أو حتّى عقودًا، وكثيرًا ما تبوء بالفشل. حتى الثورات الأشهر والأبرز لم تحدث إلا في سياق دورات من المدّ والجزر، كما أنّها استغرقت عشرات السنين. على سبيل المثال، استغرقت الثورة الفرنسية –بكل ما يصاحبها من احتفاء– نحو ثمانين عامًا لتكتمل، ومرّت بدورات عدّة من النزاع والتعرّض لهبّات الثورة المضادة قبل تأسيس الجمهورية الأولى. حتى الثورة الروسية عام 1917 يمكن فهمها بصفتها عملية سياسية أوسع بدأت عام 1905 ومرّت بحلقات عدّة قبل الضربة الأخيرة ضد النظام القيصري عام 1917. إذًا فأثناء التفكير في أحداث أكتوبر/تشرين الأول 2019 في كل من لبنان والعراق بوصفتها انتفاضات ثورية، لابدّ من تحديث ما في جُعبتنا من مفاهيم لإفساح المجال أمام العثور على ماهو ثوريفي الثورة".[6] من المهمّ إذً ألّا نقلّل من شأن هذه الخبرات. إذ أنّ المسارات طويلة الأمد تشكّل مخيّلة الناس السياسية وتُحوّلها في حياتهم اليومية. إنّ هذه الطاقة اليوتوبية والثورية الساعية إلى بديل والتي تحاول تَخَيُّل ذلك البديل –ما بعد الطائفية والديكتاتورية والتسليم بواقع الرأسمالية– هي التي يجب أن تكون في جوهر فهمنا لهذه اللحظات التاريخية. كان السوسيولوجي جيفري بيج محقًا عندما قال: "الثورة لها مستقبل حتى وإن غاب هذا المستقبل عن بعض التعاريف النظرية للثورة".[7] من هنا، علينا ألّا نَعْلَق في النقاشات الجامدة وشديدة المعياريّة ، والتي أحيانًا ما تكون في غير محلها، حول ما إذا كانت تلك الأحداث الآنية ثورات أم لا. والأهم ألّا نُحجم قطّ عن اعتماد مصطلح "ثوريّة" و"ثوري" في وصف التطورات التاريخية التي تحدث في لبنان والعراق منذ 2019. فباستخدام كلمات "ثورة" و"ثوري" نحيّي في المقام الأول تجارب الملايين ونحتفي بها. أولئك الذين آمنوا بإمكانية الثورة في اللحظة المذكورة والذين وصفوا -هم أنفسهم- تلك الأحداث بـ "الثورة" واعتبروا أنفسهم "ثوارًا"، حتى ولو للحظة وجيزة. ثانيًا، نحثّ بهذه الطريقة على إعادة التفكير نظريًا في معنى وقوام "الثورة" في ظلّ الرأسمالية النيوليبرالية في القرن الحادي والعشرين بشكل أعمّ. ليست هذه دعوة للابتعاد عن المناقشات النظرية حول كنه الثورات إذن، بل دعوة لإعادة التفكير في مفاهيمنا المعتمَدة، وبأن نكيّفها مع واقع العهد النيوليبرالي في القرن الحادي والعشرين. هذا مهم للغاية في حالة لبنان والعراق، إذ قد يساعدنا في فهم مدى ما تنطوي عليه هذه اللحظات

الثورية من تناقضات داخلية: رفض النظام النيوليبرالي-الطائفي مع تبنّي خطاباته ومنطلقاته الأيديولوجية أحيانًا (كما نناقش في القسم التالي.

مواجهة النيوليبرالية الطائفية باستخدام ثقافتها السياسية الليبرالية؟

عادةً ما تزخر اللحظات الثورية بسمات وآليات متناقضة. كما أنّ من يواجه النيوليبرالية الطائفية قد يتبنى كليشيهاتها وشعاراتها الأساسيّة. تكشفُ النظرة المُدَقِّقة في ثورتَي 2019 في لبنان والعراق عن هذه التناقضات. هل يعني خطاب الوطنية و"التعايش" إدانة الطائفية بالضرورة؟ هل المشكلة مشكلة فساد بحدّ ذاته، أم هي مشكلة الرأسمالية النيوليبرالية؟ هل يمكن أن نعتبر المطالب السياسية التكنوقراطية مطالب ثورية؟ هل تمهد الفردانيّة والنهج الحقوقي الطريق للثورة أم هي مقاربات إصلاحية تصبّ في مصلحة إعادة إنتاج الوضع الراهن؟ فيما يلي ندقق النظر في هذه التوجهات، ولا سيما كيف تعكس مُخلَّفات ثقافة سياسية غذّتها عقودٌ من الرأسمالية الطائفية.

القوميّة في مواجهة الطائفية؟

كان التلويح بالعلم الوطني وترديد كلمات وألحان النشيد الوطني شائعًا –ومهيمنًا في بعض الأحيان– في الساحات العامة في كُلٍ من لبنان والعراق عام 2019. يُعَدّ هذا التركيز على الهوية القوميّةي اللبنانية أو العراقية وسيلة للتعبير عن رفض الطائفية والانقسامات الإثنيّة، ويُسلِّط الضوء على "التعايش" و"الوحدة الوطنية"، وهي ظاهرة لا تُعدّ جديدة ولا استثنائية. لقد شوهد التركيز على الهوية القوميّة والمشاعر الوطنية في كثير من الدول الأخرى (مثل الجزائر ومصر)، حيث ظلت المسألة القوميّة مركزية في تشكيل المُخيَّلة السياسية للثوار. وفي دول أخرى مثل سوريا وليبيا تبنّى المتظاهرون رايات استقلال مُعدَّلَة، إشارةً إلى الخروج على النظم الديكتاتورية (حزب البعث ومعمر القذافي) ورایاتها. ظهر هذا التنويع على العلاقة بين الراية والنشيد الوطني والنظام في أغلب ساحات وشوارع المنطقة العربية منذ عام 2011.

لكن في لبنان والعراق تبنّى المتظاهرون بشكل غالب نهجًا وطنيًا لا للتعبير عن إرث النضال الوطني أو الفخر بالأمة القوية أو رفضًا لراية معيّنة مرتبطة بالنظام، إنما من أجل إبراز سعيهم إلى خلق وطنٍ حقيقي نابع من محاولاتهم دحر الانقسامات الطائفية. لكن هل القوميّة "ضِدٌ" للطائفية بالضرورة؟ تُظهر الأدبيات التي برزت على مدار عقود عن الطائفية والقوميّة أنّ هاتيْن الظاهرتيْن

هما وجهان لعملة واحدة في معظم الحالات. فكثيرًا ما يُروَّج للقوميّة بنكهة طائفية في لبنان والعراق، على النقيض من الوضع في نضالات تحرّر وطني عدّة، حيث تُمثّل القوميّة عقيدة سياسية تواجه الاستعمار أو الاحتلال. ويقدّم تاريخ المنطقة أمثلة دالة. لنأخذ مثالين: ارتبطت القومية العربية تاريخيًا بطابع سُنّي فيما ارتبطت القوميّة اللبنانية بطابع مسيحي. لكن مازال شائعًا استخدام المواطنين العاديين في المجتمع الخطابَ الوطني للإشارة إلى رفضهم للطائفية. على ضوء المذكور، يمكننا القول إن الانتفاضتين في كل من العراق ولبنان حاولتا التصدي لمسألة الطائفية بوضوح، وذلك عبر رفع مطالب "وطن متخيَّل" تعويضًا عن المشاكل التي تواجه البلدين.

في انتفاضة العراق عام 2019 كانت الشعارات الرئيسية في الساحات هي "الشعب يريد إسقاط النظام" (شعار احتجاجات 2011 الشهير في المنطقة العربية) و"نريد وطن[اً]". اقترن هذا بشعارات ولافتات تندد بالطائفية وتشدد على الأخوّة بين العراقيين السنّة والشيعة. وعن طريق المطالبة بـ "وطن"[8] ونبذ الطائفية لوّح المتظاهرون برغبتهم في الدولة الحديثة القادرة على خدمة مواطنيها وإتاحة إحساس بانتماء يتجاوز التشظي الطائفي والإثني.

وفي لبنان ظهرت عملية مشابهة من إعادة تخيّل "الوطن" بما يسمو على التشظي الطائفي. إذ احتشدت رايات العلم اللبناني سريعًا في الساحات، وسُمع النشيد الوطني اللبناني كثيرًا عبر مكبرات الصوت التي نصبها المتظاهرون. في حين شملت الشعارات الرئيسية أيضاً شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" الشهير، أضيف شعار آخر صُنع خصيصاً للحظة: "كِلُّنْ يعني كِلُّنْ"، إشارة إلى رفض نظام المحاصَصة الطائفية للسلطة وتنديدًا بكافة الزعماء بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية. وكما في العراق، عُبِّرَ عن رفض الطائفية السياسية عَبرَ إظهار الرغبة في التخلص من الزعامات الطائفية كافّةً، وذلك لبناء "وطن" و"دولة" و"أمة" تحمي المواطنين وتُعاملهم بمساواة وإنصاف.

على أن الطائفية لم تكن المشكلة الوحيدة التي تتطلّب المواجهة في البلدين. إذ كان الوضع الاقتصادي الصعب مهيمنًا كذلك بقوة على اللحظة. كما اقترن خطاب الوحدة الوطنية والتعايش بشعارات عن الوضع الاقتصادي غالبًا ما اتخذت صيغة خطاب "مكافحة الفساد".

أهو الفساد أم النيوليبرالية الطائفية؟

كان التوجه الذي ظهر في الثورتيْن –وبدا مناقضًا للجانب الجذري للحظة– هو هيمنة الخطاب الليبرالي الذي ركّز على "الفساد". يُعدّ الفساد بالطبع مشكلة كبرى في كُلٍ من لبنان والعراق. إلّا أنّ معدلات بطالة الشباب المقلقة للغاية ونزع ضوابط تنظيم سوق العمل وتوسّع القطاع الاقتصادي غير الرسمي وسياسات التقشف وغياب تنمية القطاعات الاقتصادية المنتجة والاعتماد المفرط على الاستيراد لتلبية الاحتياجات الأساسية (مثل الغذاء والكهرباء) وأزمة الديون والاعتماد على الرأسمال المالي (القطاع المصرفي) والعوائد النفطية، جميعها ظواهر ومشاكل لا يمكن اعتبارها ناتجة عن الفساد وحده. هذه وبكل وضوح مؤشرات على أزمة أعمق، هي أزمة النظام الرأسمالي النيوليبرالي الذي –في حالة كل من لبنان والعراق– تقاطع مع نظام سياسي طائفي وعسكرة ثقيلة لبعض الأحزاب السياسية، ما أسفر عن شكل من أشكال "الدولة المافيا"، حيث تتحرك النُخب الحاكمة لضمان أن تخدمهم الدولة وتحقّق لهم مصالحهم الاقتصادية ومصالح مَحاسيبِهم في دوائر الأعمال والقطاع المصرفي ممّن يخدمون بقاءهم في السلطة.

لقد سَمح انتعاش هذه الأوليجارشية التي تسيطر على الدولة وتستخدمها لتحقيق مصالحها –في ظلّ الحماية من المحاسبة ومنع سيادة القانون– بازدهار شبكات رعاية وسياسة زبائنية تخدم ما يوصف بـ"سياسة لا-دولة الرفاه" وتشكّله.[9] في هذا السياق راح الثوار في شوارع لبنان والعراق – الذين كانوا يتظاهرون كذلك ضد البطالة والأزمة المالية– يحتجون أيضًا ولو بشكل غير مباشر على الرأسمالية النيوليبرالية وطبعتها المحلية من النيوليبرالية الطائفية. لكن ظلّ تأطير المتظاهرين للوضع يركز أساسًا على مكافحة الفساد ولم يتصدَّ لبُنى النظام الاقتصادي. وهكذا راحت الأزمة تُختزل بشكل متزايد في فساد قلة من "الزعماء الفاسدين" ووجوب استبدالهم بآخرين من التكنوقراط أفضل وأكثر أخلاقية. كان هذا التوجه الذي شكلته لغة وأسلوبية منظمات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد –التي تحُول دون سقف التصدي للرأسمالية بصفتها مشكلة جذرية– بمثابة السُحب والغيوم المتراكمة التي حجبت سماء الحالة الجذريّة التي شهدتها الأيام الأولى من التظاهر. ففي الأيام الأولى تلك، تمثّلت المطالب في تغييرٍ كاملٍ للنظام وليس في استبدال الساسة الفاسدين وحسب.

من هذه الزاوية، يبدو أنّ التحدّي الرئيسي الذي يواجه الانتفاضتين العراقية واللبنانية هو تجاوز السياسة الليبرالية وتصويب أهداف النضال نحو ركيزتَيْ النظام النيوليبرالي الطائفي على وجه التحديد: أي إبقاء التركيز على المطالبة بالعدالة الاجتماعية-الاقتصادية بما يتجاوز الرأسمالية النيوليبرالية، وكذلك رفض نظام المحاصصة الطائفي وسياسات الهوية وثيقَي الصّلة بالنظام الرأسمالي المذكور.

سياسة التكنوقراط وغياب القيادة

لقد أصبحت المطالب الشعبية بحكومة تكنوقراط –التي ظهرت في أعقاب استقالة رئيسيْ الوزراء في لبنان والعراق– بمثابة سترة النجاة للنظامين. كيف انتقل المتظاهرون من الرغبة في اقتلاع النظام بكامله إلى مطالبة النظامين بتشكيل حكومات تكنوقراط؟

تكشّف هذا التناقض الثالث لانتفاضتي 2019 في لبنان والعراق في صورة الهوة العميقة بين المطالب الجذريّة بالتغيير الكامل من جهة وانتشار الاحتفاء بانعدام القيادة والمطالب السياسية التكنوقراطية من جهة أخرى. نظرًا للوضع القائم في البلدين اعتبرت شرائح كبيرة من المجتمع انعدامَ القيادة وغيابَ التنظيم السياسي ضدًا للفساد والإجرام. فقد نشأ الجيل الجديد على اعتبار الأحزاب السياسية كيانات فاسدة، ونأى بنفسه عن التنظيم السياسي والطموح إلى القيادة السياسية. بالنسبة لأغلب الناس، أن يكون المرء وطنيًا وشريفًا فهذا معناه بالضرورة الابتعاد عن السياسة برُمّتها. يُترجَم النهج "الضد-سياسي" هذا في حالات كثيرة –رغم أنه يضرب بجذوره في رفض السياسة التقليدية– إلى رفض كافة أشكال التنظيم والقيادة. أدى هذا إلى تناقض عميق أثناء أيام الانتفاض الأولى: عندما كانت الإرادة الشعبية الساعية إلى خلع النظام على أشُدِّها، في حين كانت القدرة الشعبية على تقديم بديل سياسي ضعيفة للغاية. أدت أزمة التنظيم السياسي هذه إلى رفع الجموع لمطالب بدت تارةً أناركية/لا سُلطويّة (رفض كل حُكم وكل قيادة) وطورًا ليبرالية (المطالبة بتشكيل حكومة تكنوقراط).

ها هنا من جديد لم تنجح المطالب في الاستفادة من الإمكانات الجذريّة والثورية لِلَّحظة. لا بُدّ أن نفهم هذا الوضع بصفته نتيجةً لضعف التنظيم السياسي اليساري ولاستيلاء الدولة على النقابات والاتحادات العمالية وتدجينها. وهكذا اقتيدَت اللحظة الثورية من قِبل اتجاهات سياسية خففت من جذريّة المسار السياسي الثوري بدلًا من تعزيزها. على النقيض من الحال في

السودان أو تونس –حيث تمكنت النقابات والتنظيمات اليسارية من النهوض باللحظة الثورية الأولى (رغم تطورات الثورة المضادة لاحقًا)– فإن الثورة في لبنان والعراق اندلعت في وقت كانت فيه هذه التنظيمات ضعيفة لدرجة عدم القدرة على القيادة.

نظرًا لضعف النقابات في البلدين استُخدمت تكتيكات قطع الطريق بصورة موسعة لإيقاف الحركة في البلدين، بشكل غير مباشر، من أجل فرض إضراب عام بحُكم الأمر الواقع. سمح الإغلاق المفروض على الأعمال والمؤسسات لحشود كبيرة بالتجمّع في الشوارع وتهيئة لحظة ثورية. وبالمثل لعبت الحركات الطلابية دورًا هامًا في استمرار الانتفاضة في لبنان والعراق عبر دعواتها بالإضراب والحشد للتظاهر. لكن رغم الجهود الجماعية الهائلة هذه لمئات الآلاف الذين قدموا أفضل ما لديهم لضمان نجاح اللحظة الثورية فإن غياب التنظيم والقيادة –وعقودًا من ضرب التنظيم السياسي وصعود منظمات المجتمع المدني في لبنان منذ مطلع التسعينيات وفي العراق منذ عام 2003– أدّيا إلى وضع سقف سياسي للثورة كان أدنى بكثير من المطامح الشعبية التي أطلقتها.

ثورتي أم ثورتنا؟ بحثاً عن "نحن" الجماعة

يُذكّرنا تمفصل وتغيّر ديناميّات الانتفاضة في العراق ولبنان بأنّ النيوليبرالية أكبر من كونها هياكل وبنى مالية فحسب، إنّما هي تجسّدات أيديولوجية كذلك. إنّ التناقض بين "جماعيّة" اللحظة الثورية و"فردانيّة" الأطر السياسية التي ظهرت من قلب هذا الفعل الجماعي لدليلٌ مُمَيّز على عصرنا النيوليبرالي. برز هذا في تأطير بعض المبادرات السياسية الكبرى أثناء تلك الفترة في قالب فردي ذاتي (لا موضوعي) بالأساس. لنأخذ "بيروت مدينتي" مثالًا: خرجت الحملة الانتخابية الرئيسية هذه من رحم حراك 2015 في لبنان ونشطت خلال انتفاضة 2019. بدلاً من التشديد على الجماعية باستخدام شعار "مدينتنا" بحيث نعيد النظر في المدينة بصفتها مساحة مشتركة للجميع، شدّد الاسم الذي اعتمدته الحملة على العلاقة الفردية بالمدينة. وبالمثل في أعقاب الانهيار المالي عام 2019 رسم النشطاء في الحراك اللبناني بالجرافيتي على نوافذ المصارف شعارات "أعطوني نقودي" وليس "أعطونا نقودنا". في حين كان الغضب الجمْعي ضد المصارف واضحًا كل الوضوح، فإنّ الثقافة السياسية التي شكلت الناشطيّة في تلك الفترة كانت ما تزال نتاجًا لنفس النظام الذي تقاومه.

كما شدّدت حملات كثيرة على النهج القانوني والحقوقي الذي يبدو منفصلًا عن واقع الأحوال في كل من لبنان والعراق. في البلدين ازدهرت النيوليبرالية الطائفية في فترة ما بعد الحرب في سياق من ضعفِ ووهنِ المنظومة القانونية والقضائية. كما أنّ لغة وأسلوبية "الحقوق" لا تحتلّ مساحة مركزية في المخيال السياسي للناس، الذين تعلموا ألا يثقوا بالمسار القانوني. على أنّ حركات سياسية وحملات بارزة عدّة ركزت على "الحقوق" الفردية هدفًا أساسيًّا لناشطيها. أحد الأمثلة هي الحملة السياسية التي أشعلت فتيل الانتفاض في العراق، تحت شعار "نازل آخد حقي"، ومجموعة "لِحَقي" (من أجل حقي) السياسية التي نشطت بقوة في الانتفاضة اللبنانية.

يُظهر هذا التركيز على الحقوق الفردية في التنظيمات والحملات السياسية السعي الحثيث إلى دولة مُتَخَيَّلة تُحترم فيها سيادة القانون. لكن وكما أوضحنا أعلاه، يبدو تغلغُل الثقافة النيوليبرالية التي تقدّس الفردانيّة والحقوق الفردية متناقضًا مع السياسة التقدمية للجماعية التي نراها في ساحات الثورات، حتى ولو لفترة قصيرة.

من اليوتوبيا إلى الديستوبيا: البرزخية وكوفيد-19 والثورة المضادة

"لم نرغب في النوم لأن الحلم الذي كنا نعيشه أثناء اليقظة كان أجمل بكثير".

هكذا كانت تجربة أن يعيش المرء خلال الأيام الأولى لـ "ثورة" 2019 كما وصفها شاب من قضاء الشوف في جبل لبنان. تجربة الثورة البرزخية[10] -أي اعتبار الثورة حالة من الحلم أو "البرزخ الزماني"[11] أو القطيعة الواضحة مع "الوضع الطبيعي" السابق للثورة- أدت بالمتظاهرين إلى الإيمان بأنها لحظة قد تتحقق فيها كل الإمكانات والاحتمالات. كانت التحولات السريعة في تجارب الناس المعيشية اليومية في لبنان والعراق وظهور "الكوميونات" بشكل تلقائي حيث تهيمن الجماعية والرفاقية على الساحات ظاهرة يصعب أن تخطئها العين في أيام الثورة الأولى. التعاون والرفاقية والاجتماع في الخيام والمناقشات السياسية الجماعية والأجواء الاحتفالية هي ظواهر شكّلت طبيعة الحياة في الساحات. لكن عكَّر صفوَ تلك اللحظة العنفُ الثقيل والقمع الشديد من قِبل أجهزة الدولة الأمنيّة وميليشياتها. في حين ارتدّت الهجمة إلى صدر النظام في البداية، إذ دفعت الكثيرين إلى الاحتشاد غضبًا من استهداف المتظاهرين. وفي نهاية عام 2019 بدأت الثورة في البلدين تدخُل نفقًا مظلمًا، وذلك في ظل غياب البدائل السياسية وعدم القدرة على الاستمرار في الإضرابات وإعادة النظام تموضعه بعد الصدمة الأولى التي تلقاها في أكتوبر/تشرين الأول 2019.

مع بداية عام 2020 تكاثفت جملة من الظروف الاستثنائية لإيقاف العملية الثورية: جائحة عالمية وانهيار مالي عميق. وفي لبنان طرأ أيضًا انفجار مرفأ بيروت الهائل الذي حطّم المدينة وهشّم معنويات سكانها. اقترنت الظروف الخارجية هذه بموجة من محاولة احتواء الثورة وصعود الثورة المضادة، وهو الوضع الذي تعمّق وتجذّر في نهاية عام 2019. أصبح تشكيل حكومات التكنوقراط هو وسيلة "النظم القديمة" (تلك التي خرجت ضدها الثورة) للاستمرار في الحكم، وذلك رغم صعوبة هذه المهمة بعد أكتوبر/تشرين الأول 2019 في البلدين.

لكن وفود كوفيد-19 إلى المنطقة لم يقتصر على تهديد الصحة العامة، إنما اقترن أيضًا بانعطافة في الأحداث باتجاه تحقيق مصالح الثورة المضادة. أُخليَت الساحات قسرًا وتوقف الحشد عن التظاهر في الشوارع. استغلت الدولة الفرصة لقمع المعارضة تحت شعار حماية الصحة العامة. أصبح من الصعب أن تستمر الانتفاضة، وذلك رغم الأزمات السياسية والاقتصادية المستمرة والمتزايدة. أدّى الانتقال المفاجئ من التجربة الجماعية الكثيفة للثورة إلى عزلة الجائحة العارمة إلى إحساس عامٍ بالهزيمة.

سرعان ما ولّت يوتوبيا أيام الثورة الأولى تحت وطأة ديستوبيا الجائحة وما تلاها من أحداث. صعّب التراجع والانحسار في البلدين -تحت وطأة الأزمة الاقتصادية- مهمّة التنظيم. في لبنان أدى انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس/آب (الذي يُعدّ ثالث أكبر انفجار غير نووي في التاريخ) إلى تدمير المدينة وتزامن مع موجة هجرة جماعية هائلة إلى خارج البلاد. وشهد العراق سلسلة من الاغتيالات السياسية، وبدرجة أقلّ في لبنان، ما سلّط الضوء على واقع أن المعارضة السياسية مقرونة بالخطر والتهديد الحقيقي بالقتل في أي وقت. لكن ها هي الجائحة بدأت في الانحسار، ومع تعمّق وتجذر الأزمات المالية والسياسية من المرجّح أن تستمرّ العمليات الثورية التي بدأت في لبنان والعراق في أكتوبر/تشرين الأول 2019، وإن اتخذت أشكالاً وقوالب جديدة.

الخلاصة

قدّم هذا المقال حُجَجًا لعدم إمكانية قراءة الانتفاضتين الثوريّتين اللتين انطلقتا في أكتوبر/تشرين الأول 2019 في لبنان والعراق إلا باعتبارهما جزءًا من عملية ثورية أوسع وأكبر بدأت في عام 2011 واشتدت في البلدين في عام 2015، قبل أن تصل إلى ذروتها عام 2019 في سياق الموجة الثانية من الانتفاضات في المنطقة العربية. وفيما قد لا تندرج هاتان الانتفاضتان

تحت التصنيف التقليدي للثورات –بما أنهما لم تتمكنا من إسقاط النظام– من المهم أن نفكر فيهما بصفتهما جزءًا من سيرورة ثورية. ولا يعود ذلك لوجوب تجنّبنا اقتصار الثورات على الأحداث الثورية أو تحجيمها في ثنائيات سياسية فحسب (فازت أو هُزمت)، إنما أيضًا لضرورة إعادة النظر في معنى وأشكال الثورة في ظلّ الرأسمالية النيوليبرالية العالمية في القرن الحادي والعشرين.

كما ناقش المقال التناقضات الداخلية التي وسمت الانتفاضتين في لبنان والعراق في عام 2019، مع هيمنة الخطاب الليبرالي المتمثل في التركيز على التعايش الوطني ومكافحة الفساد والحقوق الفردية وسياسة التكنوقراط، وهو الخطاب الذي لا يرقى إلى الإمكانات الجذريّة الكامنة في لحظة الانفجار الثوري. يضيف التحليل أن إحدى التبعات الهامة للنظام النيوليبرالي الطائفي الذي يحكم البلدين –والذي يفضّل المُحاوِرين الفرديّين – كانت إضعاف التنظيم السياسي والعمل النقابي، أي إضعاف البنى والهياكل القادرة على دعم الانتقال إلى نظام سياسي جديد. هذه التنظيمات ضرورية أيضًا لمواجهة النُظم ثنائية الأقطاب في البلدين، حيث تغذّي الطائفية والنيوليبرالية بعضهما لإعادة إنتاج الوضع الراهن وضمان استمراره.

مع انتشار كوفيد-19 مؤخرًا في البلدين، يُعدّ ظهور وتنظيم حالة "نحن" الجماعية المفقودة أولوية أساسية لهزيمة نظام غير قادر بكل وضوح على حماية المجتمع لا من الكوارث الاقتصادية ولاالجوائح الصحية. إن أشكال التنظيم الجديدة –سواء في أماكن العمل أو في مستوى الحي السكني– والتنظيمات القادرة على جمع العاطلين عن العمل والعمال المهاجرين وعاملات المنازل والعاملين في القطاع غير الرسمي هي جميعها ضرورية لبناء حركة أقوى قادرة على تجاوز النيوليبرالية الطائفية والسموّ عليها بصفتها هيكلًا اقتصاديًا وجهازًا أيديولوجيًا في آن، تشكّل مخيالنا السياسي وتَحُدُّ ممّا نعتبره في عداد "الممكن السياسي".

لن تسود الانتفاضات الثورية هذه إلا عن طريق ربط نضالاتنا معًا داخل مجتمعاتنا وعبر الحدود الاستعماريّة للدولة الأمة. التضامن مع فلسطين ودعم عمال شركة "أمازون" في الولايات المتحدة والدفاع عن حقوق اللاجئين والعمال المهاجرين ودعم مطامح الحركة النسوية: هذا هو الطريق المؤدي إلى تحقيق الانتفاضتين اللبنانية والعراقية بكامل إمكاناتها الثورية، سواء أيديولوجيًا أو سياسيًا وبما يتجاوز النيوليبرالية الطائفية.

نبذة عن الكاتب/ة

ريما ماجد تشغل منصب الأستاذة المساعدة في مجال السوسيولوجيا في قسم السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا ودراسات الإعلام في الجامعة الأمريكية في بيروت. تركز ماجد على مجالات اللامساواة الاجتماعية والحركات الاجتماعية والطائفية والنزاع والعنف. أنجزت د. ماجد درجة الدكتوراه في جامعة أوكسفود، حيث ركزت بحوثها على العلاقة بين التغيرات الهيكلية والحراك الاجتماعي والطائفية في لبنان. كما شغلت منصب باحثة زائرة في "مركز ممدوحة س. بوبست للسلم والعدل" في جامعة برينستون (2018-2019). ألّفت د. ماجد دراسات ومقالات كثيرة، وظهرت كتاباتها في العديد من الدوريات والكتب المحررة وعبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي، منها "سوشيال فورسس"، "موبيلايزيشن"، و"موسوعة روتلدج للسياسة في الشرق الأوسط"، ودورية "ميدل إيست لو آند جوفرنانس"، و"موسوعة أوكسفورد لسوسيولوجيا الشرق الأوسط"، "غلوبال ديالوغ"، و"إضافات: الدورية العربية لعلم الاجتماع"، و"الجمهورية"، و"أوبن ديمكراسي"، و"جاكوبن"، و"ميدل إيست آي"، و"سي إن إن"، و"الجزيرة" الإنكليزية. كما تشارك في تحرير كتاب "انتفاضة لبنان 2019: أصوات من الثورة" (الناشر: آي بي تاوريس)، وستنتهي من تحريره أثناء إقامتها البحثية في المعهد الفنلندي للشرق أوسط إبان خريف 2021.

هوامش

[1] انظر-ي:

Majed, R. (2020) 'Contemporary social movements in Iraq: Mapping the labour movement and the 2015 mobilizations'. Berlin: Rosa Luxemburg Stiftung. Available at: https://www.rosalux.de/fileadmin/images/publikationen/Studien/Studien_10-20_Social-Movements-Iraq.pdf

[تم الاطلاع في 7 يوليو/تموز 2021]

[2] السابق.

[3] انظر-ي:

Yehya, M. (2017) 'The Summer of our Discontent: Sects and citizens in Lebanon and Iraq'. Beirut: Carnegie Middle East Center. Available at: https://carnegie-

mec.org/2017/06/30/summer-of-our-discontent-sects-and-citizens-in-lebanon-and-iraq-pub-71396

[تم الاطلاع في 7 يوليو/تموز 2021]

[4] انظر-ي:

Bayat, A. (2017قبل) *Making Sense of the Arab Revolution without Revolutionaries: Spring*. Stanford: Stanford University Press, www.sup.org/books/title/?id=26257

[تم الاطلاع في 7 يوليو/تموز 2021].

[5] انظر-ي:

Achcar, G. (2013) *The People Want: A radical exploration of the Arab uprising*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press. See: https://www.ucpress.edu/book/9780520280519/the-people-want

[تم الاطلاع في 7 يوليو/تموز 2021].

[6] انظر-ي:

Paige, J. (2003) 'Finding the Revolutionary in the Revolution: Social science concepts and the future of revolution', in J. Foran (ed.) *The Future of Revolutions: Rethinking radical change in the age of globalization*. London: Zed Books. pp. 19–29.

[7] السابق، ص 19.

[8] انظر-ي:

Ali, Z. (2019) 'Iraqis Demand a Country', *MERIP: Middle East Research and Information Project* 292(3). Available at: https://merip.org/2019/12/iraqis-demand-a-country/

[تم الاطلاع في 7 يوليو/تموز 2021]

[9] انظر-ي:

Cammett, M. (2014) *Compassionate Communalism: Welfare and Sectarianism in Lebanon*. Ithaca: Cornell University Press.

[10] للمزيد عن البرزخية [بين الحلم واليقظة] في سياق لبنان انظر-ي:

Majed, R. (2020) 'Living Revolution, Financial Collapse and Pandemic in Beirut: Notes on temporality, spatiality, and "double liminality"' *Middle East Law and Governance* 12(3): 305–315.

[11] انظر-ي:

Ryzova, L. (2020) 'The Battle of Muhammad Mahmoud Street in Cairo: The politics and poetics of urban violence in revolutionary time' *Present & Past* 247(1): 278.

الثورة الجزائرية الجديدة وحركة "حياة السُود مهمّة" من منظور فانوني

حمزة حموشان

يتمعّن هذا المقال في الانتفاضة الجزائريّة بين عامي 2019 و2021 عبر عدسة أعمال وإرث فرانز فانون. كما يربط الانتفاضة في الجزائر بحركة "حياة السود مهمة" في الولايات المتّحدة ويتأمّل في الإضافات الكامنة في فكر فانون لتلك النّضالات وغيرها من أجل العدالة الاقتصادية والسياسية.

جاءت كتابات فانون (1925-1961) في حقبة تصفية الاستعمار في بلدان أفريقيا والجنوب العالمي إجمالًا. وفانون مارتينيكيُّ المولد جزائريُّ الاختيار يكتب من وجهة نظر الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، وبصدد تجاربه السياسية في القارة الأفريقية. رغم عمره الوجيز (إذ مات في السادسة والثلاثين بسبب سرطان دم)، خلّف فانون فكرًا ثريًّا ووضع نصوصًا غزيرةً من كُتب ومقالات وخُطبٍ عديدة، فألّف كتابه الأول "بشرة سوداء وأقنعة بيضاء"[1] (1952) قبل عامين من معركة ديان بيان فو (1954)، وكَتب آخر أعماله، كتاب "معذبو الأرض"[2] (1961) ذائع

الصيت، تلك الدراسة الرائدة في مجال النضال العالمثالثي والمناهض للاستعمار، قبل عامٍ من استقلال الجزائر، في لحظة إنجاز البلدان الأفريقية استقلالها. كان فانون مفكّرًا وثوريًا جذريًّا، كرّس نفسه جسدًا وروحًا للتحرّر الوطني الجزائري. لطالما تأثّرت أفكار فانون بالممارسة العملية وغيّرت الآخرين، فألهمت نضالاتِ القضاء على الاستعمار في العالم برمته، وكيَّفت النزعة الوحدوية الأفريقية وكان وقعها كبيرًا على حزب الفهود السود في الولايات المتحدة الأمريكية.

يكتب فانون في "معذّبو الأرض": "لا بدّ لكل جيل أن يكتشف رسالته وسط الظلام، فإمّا أن يحققها أو أن يخونها"،[3] وتحدّي الاكتشاف وسط الظلام هذا ينتصب أمامنا من جديد في السنوات الأخيرة مع تفجّر التمردات والانتفاضات في كل ربوع العالم، منها الموجة الثانية من الانتفاضات العربية في لبنان والسودان والعراق، والجزائر التي تشهد ثورةً أخرى – بعد ستة عقودٍ من نشرِ تحفة فانون معذبو الأرض – إنّما ضدّ "برجوازيّاتها الوطنية" هذه المرة. ماذا عسى فانون أن يقول بصدد الثورة الجزائرية الجديدة؟ وكيف كان ليتصرف بوجه تطور الأحداث؟ ما الذي بوسعنا، نحن الشباب الجزائري، أن نتعلمه من تأملاته الفكرية وتجاربه؟ هذا المقال محاولة لتحليل الانتفاضة الجزائرية 2019-2021 من خلال نظرة فانونية، مع سعي لإبراز عبقرية فانون وراهنية تحليله والقيمة الحية لأفكاره النقدية والمنزلة المركزية لتفكيره المناهض للاستعمار ضمن جهود ثوريّي معذّبي الأرض.

لكن قبل الخوض في الثورة الجزائرية بين عامي 2019-2021 لا بدّ من جولة تاريخية عبر حقبة الاستعمار وحتّى الاستقلال كي نُدرج فكر فانون في سياقه.

يمكن اختزال حقبة الاستعمار في عمليات نزع الملكية والتكديح والتوطين القسري، والاستغلال المحض والعنف الشرس الذي مارسته السلطة الاستعمارية الفرنسية.[4] أعلن الجزائريون حرب الاستقلال يوم 1 نوفمبر 1954، أعقبتها إحدى أطول حروب تصفية الاستعمار وأشدّها دموية، فقد شهدت انخراطًا جماهيريًّا من فقراء القرى والطبقات الشعبية الحضرية (البروليتاريا

الرثة).[5] وتشير التقديرات الرسمية إلى استشهاد مليون ونصف المليون جزائري في حرب السنوات الثمانية المنتهية في عام 1962؛ حربٌ باتت أساس السياسة الجزائرية الحديثة.

تبيّن لفانون حال وصوله إلى مستشفى الأمراض النفسية في البليدة -حيث عالج الجلّادين الاستعماريين والضحايا الأصلانيين في عام 1953 – أنَ الاستعمار كان -في جوهره- مضخّةً كبيرةً إلى المستشفيات النفسية، فهو إنكارٌ منهجيٌّ للآخر ورفضٌ جامح لكل صفةٍ إنسانية فيه. وسيصف فانون لاحقًا بالتفصيل آليات العنف التي رسّخها الاستعمار ليُخضع الشعوب المقموعة.

ولم يستطع فانون وهو يعالج الجلّادين والضحايا الإفلاتَ من هذا العنف الشامل الذي حلّله، ما دفعه إلى الاستقالة في عام 1956 والانضمام إلى جبهة التحرير الوطني (ج.ت.و). نشط بعدها في النضال من أجل الحرية، فكتب المقالات في نُصرة النضال وسافر عبر القارة الأفريقية في مهام منسوبة إلى جبهة التحرير الوطني.

علّق فانون آمالًا كبيرة على الجزائر الثورية وآمن بها أشدَّ الإيمان. ويشهَد على ذلك كتابه المنير "العام الخامس للثورة الجزائرية"[6] الذي يتحدث فيه عن أنّ التحرر ليس هِبةً، بل تنتزعه الجماهير بأيديها، وإذ تناله تتغير هي ذاتها، وأكّدَ ببلاغةٍ أن أرقى أشكال الثقافة -أي التقدم – بالنسبة للجماهير هي مقاومة السيطرة والتغلغل الاستعماريَيْن، فالثورة بنظره سيرورةُ تغيير تخلق "أرواحًا جديدة". ولهذا السبب يختتم كتابه بهذه الكلمات: "الثورة العميقة الحقيقية متقدّمةٌ جدًّا، تحديدًا لأنّها تُغيّر الإنسان وتُجدّد المجتمع، فهذا الأكسجين الذي يخلق إنسانيّةً جديدةً ويهيّئها، هو الثورة الجزائرية.[7]

لم يشهد فانون استقلال الجزائر، فلم يرَ تحرّر بلدِه المُتَبنّى من سيطرة الاستعمارٍ الفرنسيّ: توفّي قبل سنة من استقلال الجزائر يوم 5 يوليو/تموز 1962.

في السنوات التي أعقبت الانتصارعلى الاستعمار الفرنسي، مُنِيَت التجربة الثورية الجزائرية وسعيها للقطيعة مع النظام الإمبريالي الرأسمالي بالهزيمة في وجه القوى المضادة للثورة ومعها التناقضات الخاصة بالثورة نفسها. وقد زرعت فشلها منذ البداية وغذّته بالنخبوية التنظيمية والسلطوية والتبقرط المفرط، وذلك رغم بعض وظائف إعادة توزيع الثروة التي حسَّنت سبل عيش الناس تحسينًا كبيرًا. وكان غياب الديمقراطية هذا ملازمًا لصعود برجوازية كومبرادورية مناوئة للاشتراكية، ومعارضة بقوة لعمليات الإصلاح الزراعي الحقيقي.[8] وعلّ هذا الإخفاق المؤسف هو ما يحفظ القدرة التنبّؤية لمؤلفات فانون، لا سيما "مزالق الوعي القومي" الذي يهزُّ قارئه في كشفه إفلاس البرجوازيات الوطنية وعقمها المستمرّ حتى يومنا هذا، في جنوحها إلى تعويض القوة الاستعمارية بنظامٍ طبقيٍّ جديد يعيد إنتاج بُنى الاستغلال والاضطهاد الاستعمارية القديمة.

تخلّت هذه البرجواية الوطنية في الجزائر بداية من الثمانينيات على مشروع التنمية المستقلّة الذي طُرِح في الستينيات والسبعينيات، وأعلنت بداية عصرٍ من تفكيك التصنيع والإعتماد على السياسات المحفّزة للسوق، وذلك على حساب الشرائح الشعبية. وقدمت هذه البرجوازية تنازلًا تلو الآخر من أجل عمليات خصخصة عمياء ومشاريع من شأنها النيل من سيادة البلد وتهديد سكانه وبيئته، مثل استغلال الغاز الصخري والموارد البحرية.[9]

في الجزائر اليوم، تُستَخدم أموال النفط لشراء السلم الاجتماعي وتعزيز جهاز الدولة القمعي. وكتونس والمغرب ونيجيريا والسنغال وغانا والغابون وأنغولا وأفريقيا الجنوبية وغيرها، تخضع لأوامر الأدوات الجديدة للإمبريالية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. لقد أوقعت الطبقات الحاكمة في الجزائر البلدَ في فخ نموذج تنمية استخراجيٍّ نهّاب تتراكم فيه الأرباح بين أيدي أقلية محلية وداعميها الأجانب مقابل حرمان أغلبية السكان.[10]

يؤكد الواقع المؤسف الذي وصلت إليه الجزائر تحذيرات فانون من شراهة البرجوازيات الوطنية وانقسامها وحدود النزعة الوطنية التقليدية. بيْدَ أنّ فانون ينذرنا بأنّ اغتناء هذه الطبقة الانتهازية

الشائن سيرافقه "إيقاظ حاسمٌ للشعب، ليتصور الشعب عندئذ أنه لا بدّ من غَدٍ عَنِيف يحمل إليه الفرج ويَعِدُه بالخير"،[11] وقد تجلّى مفهوم عقلانية التمرد والعصيان بِفعل الموجة الثانية من الانتفاضات العربية وغيرها من المظاهرات الجماهيرية في العالم في الأعوام 2018-2021، مع خروج الجماهير الشعبية إلى الشوارع ضد عنف الأنظمة السياسية التي لا تَهِبها إلّا مزيدًا من الفقر والتهميش والحرمان للسواد الأعظم.

في الجزائر، انطلقت الانتفاضة بإعلان الرئيس المخلوع بوتفليقة عزمه السعي إلى ولاية خامسة رغم عجزه وفقده القدرة على الكلام وغيابه عن الحياة العامة. فمنذ يوم الجمعة 22 فبراير 2019، انتفض ملايين الناس، شبابًا وشيوخًا، رجالًا ونساءً، من مختلف الطبقات الاجتماعية في تمرّدٍ بطوليّ. فخرجت مسيراتُ الجمعة التاريخية، تليها تظاهراتٌ في القطاعات المهنية، وحّدت الناس في رفضِ النظام الحاكم والمطالبة بالتغيير الديمقراطي الجذري، "يتنحّاو قاع!" (يجب أن يرحلوا جميعا!)، و"البلاد بلادنا ونديرو راينا" (البلد بلدنا وسنديره كما نَرى).

ما شهدته الجزائر في 2019-2021 هو حراكٌ تاريخيٌّ، وهو فريدٌ في حجمه الهائل، في سلميّته، في اشتماله على جنوب البلاد المهمّش ومشاركة النساء والشباب الكثيفة، وهما السواد الأعظم من سكان الجزائر. أكد الشعب خلالها أنّه سيّد مصيره، أو كما قال فانون: "لا تتجلى أطروحة أنّ البشر يغيّرون أنفسهم في ذات لحظة تغييرهم العالم بقدر ما تتجلّى في الجزائر. ولا يقف أثر هذه المواجهة عند إعادة الإنسان تشكيل وعيه بذاته [...] والرموز والأساطير والمعتقدات وانفعالية الشعب، فها نحن نشهد في الجزائر انطلاقًا جديدًا للإنسان وإعادة تأكيده على مقدرته على التقدّم".[12]

في هذا السياق، ضخّت سيرورة التحرر كمًّا غير مسبوق من الطاقات والثقة والإبداع وروح التمرد. يبرهن تطور شعارات الحراك وأناشيده وأشكال المقاومة على سيرورات ارتقاءٍ سياسيٍّ وتربية شعبية، أسّست لمصادرةٍ شعبية للفضاء العام خلقت نوعًا من الساحات اليونانية (الأغورا) حيث يتناقش الناس ويتحاورون ويتبادلون وجهات النظر، ويتحدثون عن الاستراتيجية

والآفاق، وينتقدون بعضهم البعض أو يعبّرون عن أنفسهم ببساطة بكيفيات متعددة، لاسيما عبر الفن والموسيقى، فتفتحت آفاق جديدة للمقاومة والبناء الجماعي. اتخذ الإنتاج الثقافي دلالةً مغايرة لارتباطه بالتحرر واعتباره للعمل السياسي والتضامن، وبعيدًا عن الإنتاجات الفولكلورية والعقيمة تحت الإشراف الخانق للنخب السلطوية، نشهد ثقافةً تتحدث للشعب بالشِعر والموسيقى والمسرح والرسوم الساخرة وفن الشوارع وتدفعُ بمقاومته ونضالاته قُدُمًا. فالثقافة شكلٌ من أشكال العمل السياسي كما عبّر عن ذلك فانون: "ليست الثقافة القومية ذلك الفولكلور الذي يكتشف فيه من ينظر نظرةً مجرّدة إلى الأمور حقيقة الشعب، وليست الثقافة القومية تلك الكتلة المتجمدة من الحركات الصرفة التي أصبح ارتباطها بالواقع الراهن يضعف شيئًا فشيئًا، فالثقافة الزنجية الأفريقية إنما تقوى وتشتد حول كفاح الشعوب، لا حول الأغاني أو القصائد أو الفولكلور".[13]

يطالب الحراك الجزائري بـ"الاستقلال" و"السيادة" و"إنهاء نهب موارد البلد" والظروف الاقتصادية الاجتماعية القمعية التي عانى الجزائريون منها مدى عقود. يرى الجزائريون علاقةً مباشرةً بين النضال الراهن والنضال المناهض للاستعمار في الخمسينيات، فالراهن هذا إكمالٌ وتتمةٌ لعملية إنهاء استعمارٍ تخفّى ولم يرحل، وبرفعهم شعار "الجنرالات للمزبلة، الجزائر مستقلة"، يؤكّدون خاصّية فريدةً لانتفاضتهم: انغراسها في النضال المعادي للاستعمار وللاستعمار الجديد. بهذا النحو يستعيد الجزائريون صفتهم كشعبٍ ثوريٍّ ويؤكدون توقهم لأن يكونوا الورثة الحقيقيين للشهداء الذين ضحوا بأرواحهم من أجل تحرر هذا البلد. وقد ظهر هذا جليّا من خلال بعض شعارات الحراك: "لن يتوقف أحفادك يا علي (لابوانت) أبدًا طالما لم ينتزعوا حريتهم!" و" نحن أحفاد عميروش ولن نتراجع أبدًا!".

إن النضال من أجل إلغاء الاستعمار انطلق من جديد، يطالب من خلاله الجزائريون بسيادةٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ لم يستردّوها عند الحصول على الاستقلال السياسي في العام 1962. يغدو جليًّا أن الاستعمار الذي حلّله فانون قبل ستة عقود لم يرحل برُمّته، فالواقع أنه تحول وتموّه في

أشكال وآليات بالغة التعقيد، مثل الديون، وبرامج التقويم الهيكلي، واتفاقات "التبادل الحر"، واتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوربي، والنظام الاستخراجي النهّاب، والاستحواذ على الأراضي، والزراعة التجارية المكثفة، وقوانين الهجرة، والحدود القاتلة، والتدخل "الإنساني" و"مسؤولية الحماية"، والتعاون الدولي والتنمية، والعنصرية، وكره الأجانب، إلخ. فهذا بمجمله يمثّل أشكالَ سيطرة وتحكّم بقصد الحفاظ على مصالح الأقوياء على الصعيد العالمي.

وقد كان لدى فانون حَدْسٌ بهذا الصدد: "إنّ الشعب الذي تبنّى في بداية الكفاح تلك الثنائية الأولى التي أوجدها المستوطن الأجنبي: البيض والسود، العرب والأروام، يُدرك الآن في خضم النضال أنه قد يصادف سودًا أبْيَض من البِيض، وأن فئاتٍ من السكان لن تحملها إمكانية عُلوّ رايةٍ وطنيةٍ وإمكانيةُ قيامِ أمةٍ مستقلّة على التنازل عن امتيازاتها ومصالحها".[14]

ما نشهده اليوم إذًا هو نضال الشعب الجزائري من أجل تفكيك مصالح الطبقة الحاكمة وامتيازاتها.

على غرار كل ثورة، احتشدت القوى المضادة للثورة للحؤول دون التغيير. وتستفيد الحملة المضادة للثورة الجارية حاليًّا في الجزائر من الدعم الخارجي، فعلى صعيد إقليمي: تستعمل الإمارات والسعودية ومصر أموالها ونفوذها لوقفِ موجات التمرّد خوفًا من تفشّي عَدواها في المنطقة، وعلى الصعيد العالمي، تساند النظام الجزائريَّ فرنسا وأمريكا وبريطانيا وروسيا والصين، ومعها كبريات الشركات، خشيةَ الخطر المحتمل على مصالحها الاقتصادية والجيوستراتيجية. ومن هذا المنطلق يمكننا فهم قانون الميزانية الذي أقرّه النظام عام 2020 وقانون النفط والغاز الذي يساند الشركات العابرة للأوطان.

بخصوص المستوى السياسي داخل البلد، تجسّدت الثورة المضادة في الهرمية العسكرية. بعد إسقاط بوتفليقة، تواصلت المظاهرات ضد الجيش الذي احتفظ عمليًّا بسلطته على البلد. فقد

كانت الجزائر دومًا ومنذ الاستقلال في عام 1962 تحت حُكمٍ عسكري، مباشرةً أو مداورةً، وعسكرة المجتمع هذه خلقت ثقافة خوف وحذر. اذ يفسِّر قمع الانتفاضات السابقة العنيف وقسوة حرب التسعينيات تحفّظَ الحركة الشعبية عن المواجهة المباشرة مع الجيش. لكن الناس يظلّون عازمين على نزعٍ سلميٍّ للطابع العسكري عن جمهوريتهم، فيهتفون: "جمهورية وليس ثكنة". لم يطلق الجيش النار لحدّ الآن، لكنه واصل تبريرَ مختلف الإجراءات القمعية. وقد رفضت القيادة العسكرية العُليا كلّ خارطة طريقٍ وكلّ دعوةٍ لحوار حقيقيٍّ مقتَرَح من الحراك الشعبي.

هنا كذلك نرى صدق كلمات فانون وتوقّعاته:

"في هذه البلاد الفقيرة المتخلفة التي نرى فيها وفقًا لقاعدة "أكبر ثراء يتاخم أبأس فقر"، يكون الجيش والشرطة أعمدة النظام القائم، وهما جيش وشرطة يشرف على توجيههما خبراء أجانب، وهذه قاعدة أخرى يجب أن نتذكرها. وتكون قوة هذه الشرطة وسلطة هذا الجيش متناسبتين مع حالة الركود التي يعيش فيها سائر الأمة".[15]

يعلم الجزائريون ما يقدر عليه الجيش، ولا يزالون رغم صدمة العشريّة السوداء (حرب التسعينيات الأهلية) يُلحُّون بشجاعة على مطلب "دولة مدنية، لا عسكرية!" وبذلك يَظهر النظام الجزائري على حقيقته: ديكتاتورية عسكرية مُقَنَّعَة بواجهة "ديمقراطية".

حافظ الحراك على وحدةٍ وطابعٍ سلميٍّ مثاليَيْن رغم كلّ ما حيك ضده ورغم جهود الدولة لتقسيمه واحتوائه وإنهاكه، وبُرِهنَ على ذلك بمختلف الشعارات، من قَبِيل: "الجزائريون إخوة، الشعب متحّد، أنتم الخونة". قيادة الحراك شبابيّة وتنظيمه غير مُهيكَل إلى حدٍّ ما، فلا زعماء معروفين ولا بُنَى مُنظَّمة تدفعه. إنّها انتفاضة شعبية تحشد القوى الجماهيرية للطبقات الوسطى والطبقات المهشمة في المناطق الحضرية والقروية. فبعكس السودان، حيث أدّى تجمّع المهنيين السودانيين دورًا رائدًا وتنظيميًّا، يجري التنظيم في الجزائر أُفُقيًّا على أساس الشبكات

الاجتماعية. وكان الإضراب العام في الأسابيع الأولى للانتفاضة -الذي أسهم في إجبار بوتفليقة على التنحّي وفي زعزعة التحالفات داخل الطبقة الحاكمة- منظمًّا بشكل عفويٍّ بعد دعواتٍ على شبكات التواصل الاجتماعية مصدرها الأوّل مجهول. ورغم أنّ هذه الديناميات والحركات غير المتبلورة وغير المهيكلة قادرةٌ على توليد تعبئات متعدّدة الطبقات، تتّخذ حجمًا كبيرًا ولا يكون جمهورها وقيادتها هدفًا سهلًا للقمع أو الاحتواء، لكنّها تحمِل كذلك أوجه ضعف قاتلة على الأمد البعيد.

لكن ما الممكن تعلّمه من فانون في مضمار صراع الطبقات والتنظيم؟

يقع التحليل الطبقي في صُلب تحليل فانون. فكما كتب المفكر الماركسي اللبناني مهدي عامل، مؤكدًا أفكار فانون بصدد ما تتميز به الممارسة الثورية وما يتغيّر فيها من كيفيّة ودلالةٍ وقيادةٍ بعد الاستقلال: "فيما كان [العنف الثوري] قبل الاستقلال نضالًا وطنيًّا أساسًا، يُصبح بعد الاستقلال نضالًا طبقيًّا حقيقيًّا" تكتشف عبره الجماهير عدوها الحقيقي: البرجوازية الوطنية.[16] ينتقل النضال إذن من مستوىً وطني صرف إلى مستوىً اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ للنضال الطبقي، ليحثّنا فانون على الانتقال من وعيٍ وطنيٍّ إلى وعيٍ اجتماعيٍّ وسياسيٍّ في قوله: "ما لم تُبرِز مضمون الوطنية وتعمّقها، ما لم تحوّلها بسرعة إلى وعيٍ سياسي واجتماعي، إلى تطلّعٍ إنسانيٍّ، فإنك تسير في طريق مسدودة لا مخرج منها".[17]

بيْد أن فانون يدعونا إلى "توسعة الماركسية" كوسيلةٍ لإدراك خصوصيات الرأسمالية في العالم المستعمَر، وعالم ما بعد الاستعمار. فحسب إيمانويل واليرشتاين، تمرّد فانون "تمرّدًا كبيرًا على الماركسية المتحجّرة للحركات الشيوعية في عصره"، مؤكدًا صيغةً مراجعةٍ للصراع الطبقي تُحدُث قطيعةً مع دوغما مؤدّاها أنّ البروليتاريا الحضرية والصناعية هي الطبقة الثورية الوحيدة ضد البرجوازية.[18] فقد كان فانون يفكّر في الفلاحين وفي البروليتاريا الرثة، بعد تجريدها من الطابع القبلي وتوطينها، بصفتها مرشّحة لتكون ذاتًا ثوريةً تاريخيةً في حالة الجزائر المستعمَرة. وهنا يلتقي فانون بتشي غيفارا في تأكيدهما أنّ الثورة تبدأ في البلدان المستعمَرة في المناطق القروية وتنتقل إلى

المدن، ويُطلقها الفلاحون فتنضمُّ إليهم البروليتاريا وليس العكس، كما هو الحال في البلدان الرأسمالية الأوربية، وحتى الاشتراكية.[19]

باختصار، الصراع الطبقي جوهريٌّ بشرط تحديدٍ واضحٍ للطبقات المتصارعة،.ووفق هذا المنطق، في الانتفاضة الراهنة يكتسي تحديدُ الطبقات الثورية (أو تحالفاتها) وتعريفها أهميةً حاسمة. اذ علينا أن نتجاوز النزعة العُمّالوية ونعتنق تصورًا أوسع للبروليتاريا في تعبيراتها المعاصرة، بما تشمله من شبابٍ عاطل عن العمل، وعمّالٍ حضريين وقرويين، وعمال القطاع غير المنظم، والفلاحين، وهلمّ جرًّا، فهي طبقاتٌ ليس لها ما تخسره سوى أغلالها، ما يُضفي عليها طابعًا ثوريًّا كامنًا.

في فصل "عظمة العفوية وأوجه ضعفها" من "معذّبو الأرض" عبّر فانون عن مخاوفه من إنهاك البروليتاريا الرثة في حال تُرِكَت بلا بُنيةٍ تنظيمية.[20] وبقصد تفادي ذلك وقطع الطريق على برجوازيّاتٍ طفيلية لا تزال تُمسك بزمام السلطة في الجزائر، يجب التّمعّن فيما كتب فانون: "يجب ألّا تتوافر للبرجوازية شروط الوجود والازدهار، وبتعبير آخر: يجب أن يَنْصَبَّ الجهد المتعاون والمنسَّق الذي تقوم به الجماهير المنظمة في حزبٍ ويقوم به المثقفون الواعون وعيًا رفيعًا والمسلّحون بمبادئ ثورية، يجب أن ينصبّ هذا الجهد في سدّ الطريق أمام قيام هذه البرجوازية العقيمة الضارة".[21] يلحّ فانون على ضرورة الحزب السياسي الثوري (أو الحركة الاجتماعية المنظمة) القادر/ة على السير قُدُمًا بمطالب الجماهير، حزب/هيكلٌ يكون مربّيًا سياسيًّا للشعب و"أداةٌ بين يديْه" وناطقًا باسمه بحماسة و"مُدافع نزيه" عن جماهيره.

بلوغ مثل هذا التصوّر للحزب أو الحركة بنظر فانون يتطلبُّ التخلّصَ بدايةً من الفكرة النخبوية و"الغربية جدًّا، والبرجوازية جدًّا وبالتالي المُسيئة، القائلة بأن الجماهير عاجزة عن قيادة نفسها".[22] كان فانون يمقُت الخطاب النخبويّ الذي يدّعي أنّ نضج الجماهير قاصر، ويؤكد أنّ الجماهير في النضال تبلغ مستوى ما يعترضها من مشاكل، فمن المهم إذن بالنسبة لها أن تُدرِك الوجهة وسببها. لهذا، يؤكد فانون أنّ علينا بلورةَ مفاهيم جديدة عبر التربية السياسية المستدامة

التي يُغنيها نضال الجماهير. والتربية السياسية ليست مسألة خطابات، فهذه "التوعية السياسية إنما تعني في الواقع فتح الأفهام، وإيقاظ العقول، وإقحام الأذهان في العالم"،[23] "فإن كان بناءُ الجسر لا يرفع وعيَ العاملين عليه، يجب ألّا يبنى هذا الجسر، وليظلّ المواطنون يعبرون النهر سباحةً أو على قارب".[24]

في نظر فانون، يتوقف كل شيء على الجماهير. ومن هنا فكرته بخصوص المثقفين الجذريين الملتزمين في الحركات الشعبية ومعها؛ وفقًا له، هم القادرون على اقتراح مفاهيم جديدة بلغة غير تقنية وغير مهنيّة. فالثقافة عند فانون يجب أن تغدو ثقافة كفاح، وعلى التربية أن تغدو مسألة تحرّر شامل. وهذا ما يجب أن يظل ماثلًا في الذهن عند الحديث عن اللحظة الثورية الجزائرية الحالية.

انطلق في عام 2020 من شوارع مينيابوليس في أمريكا تمردٌ عالميٌّ على الفوقيّة البيضاء على أثر قتل جورج فلويد، رجل أسود يبلغ من العمر 46 عامًا سنة قتله شرطيٌّ طرحه أرضًا وخنقه حتى الموت بوضع ركبته على رقبته لثماني دقائق، رغم استجدائه، على غرار إيريك غارنر قبله، بالكلمات الشهيرة: "لا أستطيع التنفس!"

هذه كلمات تذكّرنا بتوصيف فانون للنّضال الفيتنامي ضد الاستعمار: "لم يتمرد مواطن الهند الصينية بسبب اكتشافه ثقافة جديدة، بل لأنه "ببساطة" بات مستحيلًا عليه، بأكثر من وجهٍ، أن يتنفس".[25] التمرّد الذي تلا انطلاق حركة "حياة السود مهمة" والتضامن معها ما برح حتى ألهم حراكًا عالميًّا، وأثبت أنّه لم يعد بوسعنا التنفس في منظومة تجرّد الناس من إنسانيتهم، وتكرّس فرط الاستغلال، وتسيطر على الطبيعة والإنسانية، وتُوطّد شتّى أشكال التفاوت بين الناس وتكبّل حياتهم بالفقر. ورغم الأفق الذي فتحته التمردات المناوئة لهذه المنظومة في شتى بقاع الأرض، يبقى نجاح أفعال هذه المقاومة العرضية والمحصورة جغرافيًّا إلى حدٍّ بعيد، مرهونًا بِتجاوزها النطاق المحليّ وأخذها بعدًا عالميًّا، وإقامتها تحالفاتٍ مُستدامَة في وجه الرأسمالية،

والاستعمار، والنظام الأبوي. إن أردنا خوض نضالٍ لأجل تحرّر معذّبي الأرض ومعّذباتِها فلا مناص من العمل المبني على أسس التضامن والتحالف عبر الأوطان. ولعلّنا سنجد في فانون والجزائر همزة الوصل ونقطة التقاءِ تلك النضالات، كما كانت الحال في الستينيات والسبعينيات.

في عقديْ استقلالها الأوَّلَيْنِ، أصبحت الجزائر، كما وصفها سمير مغيلي، "عقدةً حرجة في كوكبةِ التضامن العابرة للأوطان" المتجسدة بين الحركات الثورية للعالم برُمَّته.[26] أصبحت الجزائر حينها رمزًا قويًّا ونموذجًا للنضال الثوري استلهمت منه جبهات التحرير المختلفة في العالم، وباتت العاصمة الجزائرية، بفضل سياستها الخارجية الجريئة في الستينيات والسبعينيات، مكّة الثوريين. فكما صرح قائد غينيا بيساو الثوري أميلكار كابرال عام 1969: "خُذوا قلمًا وسجّلوا: يحجُّ المسلمون إلى مكّة، والمسيحيون إلى الفاتيكان، وأمّا حركات التحرّر الوطني فإلى مدينة الجزائر!".

واستلهمت حركة التحرّر الأفريقي الأمريكي نضالها من الجزائر كذلك. فوِفق مغيلي وفي ذروة الحركة الأمريكية من أجل الحقوق المدنية والقوة السوداء: "مثلما كانت الجزائر تَعتَبِرُ أمريكا السوداء شطرًا من العالم الثالث يقطنُ بطن الوحش"، اعتبرت أمريكا السوداء الجزائرَ "البلدَ الذي حارب المُستعبِد وانتصر".[27] بفضل الفيلم الشعبي "معركة مدينة الجزائر" وكتابات فرانز فانون، احتلّت الجزائر مكانة هامة في "أيقونات وخطابات وأيديولوجيا فروعٍ أساسيةٍ من حركة التحرر الأفريقية-الأمريكية"،[28] فقد اعتبرت كفاحها من أجل الحقوق المدنية مرتبطًا بنضالات الأمم الأفريقية من أجل الاستقلال. وكما أوضحت إحدى طالبات العلوم السياسية آنذاك: "إن كان كتاب معذبو الأرض "دليل الثورة السوداء"، ففيلم معركة مدينة الجزائر كان رديفه السينمائي".[29] كشفت نصوص فانون وتحليله لحرب الجزائر أوْجُه توازٍ عدة بين تجربة السيطرة الاستعمارية في الجزائر والاضطهاد العرقي الذي تعرّض له السود لقرون طويلة في أمريكا، فغدى كتابه معذبو الأرض "إنجيل السود" على حدّ تعبير ألدردج كليفر. وفي خواتم السبعينات بيعت منه 750,000 نسخة في أمريكا، ما حدا برئيس مجلة "ليبريتور" دان واتس على القول: "يمكن لكل أخٍ، أيًّا كان، أن يستشهد بفانون".[30]

كما استلهمت أهمّ شخصيّتين في الحركة من أجل التحرر الأفريقي الأمريكي، أي الدكتورَ مارتن لوثر كينغ ومالكوم إكس، من التجربة الجزائريّة. في زيارته نيويورك في أكتوبر لعام 1962، التقى الرئيس الجزائري الأول وأحد قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية أحمد بن بلة الدكتورَ مارتن لوثر كينغ وصرّح بأن ثمة علاقةً وثيقة بين الاستعمار والتمييز. في عام 1964، زار مالكوم إكس الجزائر والقصبة، أي موقع معركة الجزائر ضد العسكر الفرنسيين في 1957، وردّ على مزاعم وجود نوع من "عصابة حقدٍ" تُدعى "إخوان الدم" التي اتخذت هارلم قاعدة لها لارتكاب الجرائم ضدّ البيض قائلًا: "نفس الظروف التي سادت في الجزائر وأجبَرت الشعب، شعب الجزائر النبيل، على اللجوء في آخر المطاف إلى تكتيكات من طرازٍ إرهابيٍّ احتاجها لإسقاط العبء عن كاهله، تسود اليوم في أمريكا في كلّ جماعة سوداء".[31]

هذا المنظور الشامل لنضالاتنا وترابطها هو ما علينا تأكيده لإحداث قطيعةٍ مع أشكال القهر والقيود المفروضة على حركاتنا المناهضة للعنصريّة والكولونيالية، ولنعتنق حِسًّا أمميًّا جذريًّا يُحفّز التضامن ولا يُثبّطه. علينا إطلاق مشاريع جديدة تستجيب لصعوبات زماننا وتحدّياته المستحدَثة مستلهمةً من تلك القديمة التي كانت تروم التحرر من النظام الإمبريالي الرأسمالي. في هذا السياق، يجب علينا استرداد الإرث الثوري للمنطقة المغاربية، وأفريقيا، وغرب آسيا والجنوب العالمي، كما صقله وشحذه كبار المفكرين، مثل فرانز فانون، وأميلكار كابرال، وتوماس سانكارا، ووالتر رودني، وسمير أمين، وغيرهم كثيرين. فالاستناد إلى هذا التراث الثوري، واستلهام أفقه التمرديّة، وتطبيق مرجعياته الأممية على السياق الراهن، أمر بالغ الأهمية للجزائر ولحركة حياة السود مهمة، وغيرهما من النضالات التحررية عبر العالم.

تقع على كاهل القوى التقدمية في الجزائر، وفي سواها، مهمّةٌ عظيمة: مهمة وضع المسألة الاقتصادية الاجتماعية في مركز النقاش حول البدائل، وضخِّ التحليل الطبقي في الحراك السياسي الأوسع. وعليها، وعلى اليسار الجذري الثوري بوجه الدقة، بلورةُ رؤىً جديدة تتجاوز المقاومة المحضة للهجوم النهبيِّ الراهن للرأسمالية، والبدءَ بمساءلة تصوّراتنا عن التنمية

والحداثة ذاتها، تصوّراتٌ تستهدف إدماجنا في نمط حياةٍ قائمٍ على فرط الاستهلاك وإلحاقنا بموقعٍ خاضعٍ في النظام المعولم.

لقد حثنا فانون على الابتكار وعلى الإقدام على اكتشافات، وعدم تقليد أوروبا تقليدًا أعمى، فالنضال من أجل إلغاء الاستعمار يجب أن يَطعن في سيطرة الثقافة الأوربية وفي تبنّيها نزعة كونية، دونَ الوقوع في شَركِ الحنين لماضٍ رومانسيٍّ مُتخيَّلٍ ومُجَمَّد. فهاذان الاستلابان هما ما يتعيّن على الشعوب المستعمَرة تجاوزهُ في نضالها الثقافي، وفي سبيل إلغاء استعمار العقول بتفكيك المفاهيم الغربية من "التنمية" و"الحضارة" و"التقدم" و"الكونية" و"الحداثة". فهذه المفاهيم تمثل ما يسمّى "استعمارية" السلطة والمعرفة، ما يعني أن أفكار "الحداثة" و"التقدم" جرى تصورها في أوروبا وأمريكا الشمالية ثم غرسها في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في سياقٍ مطبوع بنزعةٍ استعماريّة.[32] فعزّزت، هي وثقافتها ذات المركز الأوربي، الإرث الاستعماري لمصادرةِ الأراضي، ونهب الموارد، والسيطرة على الشعوب "الأخرى" من أجل "إدخالها إلى الحضارة".

كتب فانون في خاتمة "معذَّبو الأرض":

"هيا يا رفاق، إنه ليجدر بنا أن نقرّر من الآن أن ننتقل إلى الضفة الأخرى. يجب أن نهز الليل الطويل الذي كنا غارقين فيه ونخرج منه. على النهار الجديد الذي أخذ يطلع أن يجدنا حازمين واعين وقد عزمنا أمرنا، لا مضيّعين وقتنا في دعوات مُمِلّة وتلوّنات تبعث على التقيؤ. لنترك هذه الأوروبا التي لا تفرغ من الكلام عن الإنسان وهي تقتله حيثما وجدته، في جميع نواحي شوارعها وفي جميع أركان العالم. هيا يا رفاق، لقد انتهت لعبة أوروبا تماما، وعلينا أن نجد شيئًا آخر. إننا نستطيع أن نفعل اليوم كل شيء، على ألّا نقلد أوروبا تقليدًا أعمى وأخرق، على ألّا تحاصرنا الرغبة في اللحاق بأوروبا. فمن أجل أوروبا، ومن أجل أنفسنا، ومن أجل الإنسانية، يجب علينا يا رفاق أن نلبس جلدًا جديدًا، أن ننشئ فكرًا جديدًا، أن نحاول خلق إنسان جديد".[33]

لم يقترح علينا فانون وصفةً واضحةً لإنجاز الانتقال، بعد إلغاء الاستعمار، نحو نظام سياسيٍّ جديدٍ مُحرَّر، ولربما كان يَعتبر الأمر سيرورةً مديدةً ستنيرها الممارسة، ولا سيما الثقة في الجماهير وفي مقدرتها الثورية على إيجاد بديل تحرري. من وجهة النظر هذه، تقع على عاتق الحركات الثورية والتحرّرية القائمة الآن في الجزائر وضمن الأمريكيين السود وعبر العالم مسؤولية وضرورة مواصلةُ مهام إلغاء الاستعمار، وذلك من أجل استعادة إنسانيتنا المهدورة. عبر مقاومة الأصناف الاستعمارية والرأسمالية للإستحواذ والاستخراج، لا بدّ لتصورات جديدة وبدائل ضد الهيمنة أن ترى النور.

نبذة عن الكاتب/ة

حمزة حموشان باحث وناشط جزائري مقيم في لندن. وهو كذلك كاتب وعضو مؤسّس لحملة التضامن مع الجزائر ولجمعية العدالة البيئيّة لشمال أفريقيا ولشبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية. وهو يعمل حاليًا منسّقًا لبرنامج شمال أفريقيا في المعهد الدولي TNI.

هوامش

قائمة المراجع

Fanon, F. (1986) *Black Skin, White Masks*. London: Pluto Press.

Fanon, F. (1967a) *The Wretched of the Earth*. London: Penguin Books.

Fanon, F. (1965) *A Dying Colonialism*. New York: Grove Press.

Hamouchene, H. and Rouabah, B. (2016) 'The political economy of regime survival: Algeria in the context of the African and Arab uprisings'. *Review of African Political Economy* 43(150), 668-680.

Rouabah, B (2019) 'Reclaiming the Narrative of the Algerian Revolt'. *Africa is a country*, 26 April [Online]. Available at:

https://africasacountry.com/2019/04/reclaiming-the-narrative-of-the-algerian-revolt (Accessed: 14 September 2021).

[1] Fanon, F. (1986) *Black Skin, White Masks*. London: Pluto Press.

[2] Fanon, F. (1967) *The Wretched of the Earth*. London: Penguin Books.

[3] Fanon, F. (1967) *The Wretched*, p. 166.

[4] Lacheraf, M. (1965) *Algérie, nation et société*. 2nd ed. Algiers : Casbah-Editions.

[5] Bennoune, M. (1981) 'Origins of the Algerian Proletariat. Middle East Research and Information Project'. Volume: 11, MER94.

[6] Fanon, F. (1965) *A Dying Colonialism*. New York: Grove Press.

الطبعة العربية: فرانز فانون (١٩٧٢) العام **الخامس للثورة الجزائرية. بيروت:** دار الفارابي.

[7] المصدر السابق، ص. 151 بالإنكليزيّة.

[8] Bennoune, M. (1988) *The Making of Contemporary Algeria, 1830–1987: Colonial upheavals and post-independence development*. Cambridge: Cambridge University Press.

[9] Hamouchene, H. and Rouabah, B. (2016) 'The political economy of regime survival: Algeria in the context of the African and Arab uprisings', *Review of African Political Economy* 43(150): 668–680.

[10] حموشان، حمزة (2019). النمط الاستخراجي ومقاومته في شمال أفريقيا. أمستردام: المعهد الدولي – ترانس ناشونال (TNI).

[11] Fanon, *Les damnés de la terre*, 157.

[12] Fanon (1965) *A Dying Colonialism*, p. 30.

[13] Fanon (1967) *The Wretched*, pp. 188–189.

[14] Fanon (1967) *The Wretched*, p. 115.

[15] Fanon (1967) *The Wretched*, p. 138.

Révolution .Hamdan, H. (1964a). La Pensée Révolutionnaire de Frantz Fanon [16]
.N72 ,*Africaine*
.Fanon, F. (1967), p. 165 [17]
:57 *New Left Review* ,'century Wallerstein, I. (2009) 'Reading Fanon in the 21st [18]
.125–117
Révolution .'Hamdan, H. (1964b) 'La Pensée Révolutionnaire de Frantz Fanon [19]
.N71 .*Africaine*
.*Reading Fanon* ,Wallerstein [20]
.p. 140 ,*The Wretched* (Fanon (1967 [21]
.p. 151 ,*The Wretched* (Fanon (1967 [22]
p. 159 ,*The Wretched* (Fanon (1967 [23]
.p. 162 ,*The Wretched* (Fanon (1967 [24]
.p. 167 ,*Black Skin, White Masks* (Fanon (1986 [25]
From Harlem to Algiers: Transnational solidarities between ' (2009) .Meghelli, S [26]
the African American freedom movement and Algeria, 1962–1978', in M. Marable
.New York: Palgrave Macmillan. pp. 99–119 .*Black Routes to Islam* (.and H. Aidi (eds
نفس المصدر السابق. [27]
نفس المصدر السابق. [28]
The Battle of Covington, F. (1970) 'Are the revolutionary techniques employed in [29]
.*The Black Woman: An anthology* (.applicable to Harlem?' In T.C. Bambara (ed *Algiers*
.New York: Penguin. p. 245
Zolberg, A. and Zolberg, V. (1970) 'The Americanization of Frantz Fanon', in P.I. [30]
Chicago: Atherton. p. .*Americans From Africa: Old memories, new moods* (.Rose (ed
.198
.'Meghelli, 'From Harlem to Algiers [31]

Local Histories/Global Designs: Coloniality, subaltern (Mignolo, W. (2012 [32]
.Princeton: Princeton University Press .*knowledges, and border thinking*

▪ pp. 251–255 ,*The Wretched* (Fanon (1967 [33]

خاتمة

لاله خليلي

في تقديمه للطبعة الأولى من "اليعاقبة السود"، كتَب المؤرّخ والثوري الترينيدادي العظيم سي. آل. آر. جيمس ما يلي:

"في ثورة ما، عندما يتفجّر تراكم القرون البطيء والمتواصل في ثوران بركاني، فإنّ ما يعلوه من توهّجات نيزكيّة وتحليقات تصير فوضى دون معنى، وتُحوّل نفسها إلى نزوات لا نهائية ورومانسية، إلّا في حال رآها المراقب دائمًا كإسقاطاتٍ منبعثة من باطن الأرض. على الكاتب لا أن يُحلّل فحسب، إنما أن يُبرز قوى العصر الاقتصادية في حركتها، وفي تشكيلها المجتمع والسياسات والناسَ جماعةً وفرادى؛ وفي ردّ فعلها القوي على بيئتها في أثناء اللحظات النادرة تلك التي يبلغ فيها المجتمع درجة الغليان، فيصير سائلًا."

تُعيد هذه التشكيلة من المقالات سرد المسارات الثورية في العالم العربي، بما عرفته من تقلّبات وتطوّرات وخيبات وانقطاعات، منذ الانتفاضات الأولى عام 2011 إلى الموجة الأحدث في أواخر العشرية المنقضية. تنقل التحاليل العميقة لكُتّاب هذا الملفّ شيئًا من السيولة وعدم القدرة على التنبّؤ التي كتب عنها جيمس ببلاغة لافتة. حتّى الآن، ما زال تبيان الآثار بعيدة الأمد لهذه الموجات من الانتفاض سابقًا لأوانه. تردّد ريما ماجد صدى هذا الرأي في وصفها للمسارات الثورية في

العراق ولبنان: "حتى أكثر الثورات مجدًا لم تخرج إلى النور من دون دوراتِ مدٍّ وجزرٍ، واستغرق صنعها عقودًا من الزمن."

توضح هذه المقالات مجتمعةً أنّ السياق الذي انبثقت منه الحراكات الثورية كان يتميّز بالتدخّل الإمبريالي؛ بالتحرّش الإقليمي عبر دول معادية للثورة؛ بالقمع الهائل الذي أطلقت عنانه البيروقراطيات المتورّمة للدول؛ باستمالة أغلب المنظمات السياسية أو الاقتصادية الاجتماعية أو النقابات؛ بالتدهور البيئي؛ بجمهورٍ تُركَ لمواجهة مصيره بنفسه نتيجة سياسات الاستغلال والتقشّف؛ وبتطبيق سياسات تقسيميّة لتفتيت الشعوب.

كان التدخّل الخارجي موضوعة حاضرة بين السطور في كلّ المقالات. أحيانًا يأخذ هذا التدخّل شكل توافقات واشنطن وبرامج التقشّف واللبرلة الاقتصاديّة المفروضة دوليًا – مثلما نرى في مقالات هنيّة، وأموزاي (عن المغرب)، أو بسيوني وألكسندر (عن مصر). ويمكن لهذا التدخّل أيضًا أن يأخذ شكل الهيمنة الاقتصادية عبر اتفاقيات التجارة الحرّة مع شركاء أقوى وأغنى. إذ يشرح بن خليفة كيف انهارت صناعة النسيج في تونس إثر مصادقة نظام بن علي على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي. وكثيرًا ما يتسبّب التدخّل الاقتصادي الإقليمي في تحطيم الاقتصادات المحلّية – بشكل متواتر على يد دول الخليج، غنيّة النفط فقيرة الوازع، والمعادية للثورة. ونكتشف جانبًا آخر لتكريس التدخّل الأجنبي عبر رأس المال الإقليمي في ما شرحاه هنيّة وزيادة عن الخطط "التنموية" للسعودية والامارات العربيّة في اليمن، مصر وفي كلّ المنطقة، وكذلك في مساءلة مُزَن النيل لابتياع دول الخليج الأراضي الزراعية السودانيّة بأبخس الأثمان. كما نحتَت الاعتداءات العسكريّة -وما بينها من حروب باردة أو حامية- التاريخ الحديث للدول العربيّة إلى حدٍّ بعيد: سواء عبر الحروب النظاميّة التي شنّتها الولايات المتحدة -إلى جانب حلفائها من دول أخرى- على العراق، أو في الحرب الأهليّة في لبنان، أو النزاع المتأجّج بين المغرب والصحراء الغربيّة، أو في اعتداءات إسرائيل على جيرانها العرب، أو من خلال مكافحة التمرّد المحلّي الشرسة التي تشنّها دول مختلفة، أو عبر الأموال الطائلة التي تنفقها دول عربيّة على العتاد العسكري والتدخّلات المتزايدة لدول الخليج، لقبر إمكانيّة توالي الحراكات الثوريّة.

في جميع هذه الدول، حافظت حكومات ما بعد الاستعمار المتصلّبة على الكثير من خصائص "النظام القديم" الكولونيالي، على أجهزته الأمنية والبيروقراطيّة، إلى جانب طُرُق تقسيم شعوبها (من أجل السيطرة عليها). تُمثّل هذه الدول البرجوازيات الوطنيّة التي حذّر منها فرانز فانون بإلحاح، كما يذكّرنا حموشان. من أكثر أساليب السيطرة التي تعتمدها هذه الدول تسليح الاختلافات الإثنيّة-الثقافيّة والجهويّة، وتحويل هذه الاختلافات إلى بُنَى اقتصاديّة وسياسيّة مستدامة. بُنى لا تفرز النزاعات فحسب، بل – أهمّ من ذلك – تغدو مسالِكَ لأنماط جديدة من الاستغلال الرأسمالي. تقسيم السكّان إلى طوائف (انظر-ي ماجد حول العراق ولبنان)؛ والعنف ضدّ الأقلّيات المُستَضعَفَة (مثلًا عنف الدولة المغربية ضدّ الأمازيغ والصحراويين، كما حلّله أموزاي)؛ وخلق أقلّيات محظيّة (كما أوضح مُنيف بخصوص سوريا)؛ والاستقطاب بين القوى العلمانيّة والإسلامويّة (مثلما ذُكر في العديد من المقالات بالملفّ)؛ والآثار المدمّرة للنزاعات بين المناطق والتجمّعات في ليبيا واليمن (وقد كتبت عنها زيادة) تمثّل جميعها أجزاءً من هذا الأسلوب.

مسألة مميّزة أخرى أشار إليها كلّ الكتّاب والكاتبات هي أنّ الدول المتسلّطة باطِّراد منخرطة بالكامل في شبكات التراكم الرأسمالي حول العالم. ويمكن لارتباطات هذه الدول بالإمبريالية الأمريكية أن تختلف. سواء كانت معادية لها لفظيًا (مثلما يكشف هنيّة بوضوح بخصوص سوريا وليبيا) أو تدافع علنًا عن تحالفها مع الولايات المتحدة وأوروبا، فقد صارت جميعها قابلة تمامًا لاختراق نهب رأس المال العالمي، وبرفقته ما يميّز الرأسمالية المتأخّرة الكارثيّة من تخلٍ مُنظَّم عن الشعوب والبيئة.

أوجه تشابه التُرَبِ التحتيّة التي نبتَت فيها هذه الحراكات الثوريّة أكثر من اختلافها. إذ واجهت عقبات هائلة من الداخل ومن الخارج، أحيانًا بسبب الضعف الداخلي لهذه الحراكات نفسها، ودائمًا بسبب عمل القوى الرجعيّة في المنطقة وخارجها بعزم لا يلين على إعاقتها باعتماد جملة من الاستراتيجيات – ولا يكون العنف آخرَها. تلتقط الرسوم التوضيحيّة الجميلة والمؤثّرة لفرات

شهّال شيئًا من الأمل والعنف الذي طبع هذه اللحظات الثوريّة، ما يصفه سي آل آر جيمس بـ "حمّى وقلق" المنعطف.

في هذه المقالات، نرى حراكات عبّأت فئات مختلفة من الناس: مزارعي الريف في المغرب وعمّال المصانع في مصر (في مقالات أموزاي، بسيوني وألكسندر)؛ النساء في ساحات العراق ولبنان والسودان وتونس وغيرها (كما تشرح لنا زهرة علي وريما ماجد ومُزَن النيل وآخرين)؛ وطلبة ومُعطّلين عن العمل في سوريا والجزائر والمغرب وتونس (كما يصف منيف وحموشان وبن خليفة). علاوة على التكتيكات الأكثر شيوعًا للاحتجاج في الشوارع، والتوقف عن العمل والإضرابات العامة، ميّزت الأشكالَ المبتكرة من المعارضة هذه موجاتٌ متتالية من الاحتجاج: الاعتصام بالفضاءات العامّة والساحات (تقريبًا في كلّ الأمثلة)؛ سدّ الطرقات (في تونس ولبنان والعراق)؛ اعتصامات بالصحراء (في تونس)؛ احتجاجات ريفيّة (في المغرب وسوريا)؛ وتعاون متبادَل عبر مخابز مجتمعيّة خارج نطاق الدولة (في منبج في سوريا).

كان احتلال المساحات العامّة حاسمًا بشكل استثنائي في هذه الانتفاضات، ولذا كان من البديهي أن تحرص الأنظمة الاستبداديّة على إقفالها وتحديد وصول الناس إليها ومراقبتهم. وقد ساعدها في ذلك وباء كوفيد. فتاريخيًا، استفادت الدول من إجراءات الحجر والتدابير الوبائية لا من أجل توسيع مجال الصحة العامة فحسب، بل كذلك من أجل توطيد أجهزتها الأمنية. حتى لو تركنا جانبًا ما انكشف بشكلٍ صارخ من لامساواة عالميّة من خلال الميز العنصري العالمي في توزيع اللقاحات، فقد رأينا كيف وُظّف الوباء نفسه كذريعةً من أجل الإغلاق الصارم للحدود، ولتوسيع سلطات الشرطة، ولتشديد الرقابة، وجمع المعطيات الشخصية، ولإخلاء الشوارع من الناس. في الواقع، يتمّ التذرّع بأي عذر من أجل توسيع البوْلَسة وتعميق العسكرة. هذه الفقرة لفرانز فانون، التي اقتبسها حموشان، وثيقة الصلة بهذا الموضوع:

"في هذه البلدان الفقيرة، المُخلَّفة، حيث تسود القاعدة القائلة بأنّ الثراء الأكبر مُحاطٌ بالفقر المُدقَع، تمثّل الشرطة والجيش دعامتا النظام؛ جيش وقوى أمنيّة ينصحها خبراء أجانب. تتناسب قوّة الشرطة وسلطة الجيش مع الركود الذي تغرق فيه بقيّة الأمّة."

إلى ذلك، أشار كتّاب هذه المقالات إلى مكامن الضعف الداخلي التي ابتُليَت بها هذه الحراكات: أفضى غياب النقابات المستقلّة في بعض البلدان إلى تفكيك القوى الثورية وإلى طبقة عاملة يصعب تعبئتها بطريقة متّسقة وحاسمة. حالت الأحزاب السياسيّة المتحجّرة والتصالحيّة من جهة، والحركات من دون قيادة (أو مقطوعة الرأس)، وأحيانًا عابرة، من جهة ثانية، دون ظهور حركات سياسيّة قويّة، كثيفة وراسخة وقادرة على الصمود في وجه الهجمات. في بعض الأحيان تحدّت الاحتجاجات الطائفيةَ من خلال استدعاء انتماء قوميّ ضيّق، وأحيانًا أخرى ضغطت ضدّ الإسلاميّين في السلطة عبر دعم قوى استبداديّة. وفي أحيان أخرى حجَبَت الشعارات الليبرالية ضدّ الفساد التفاوتات البنيويّة والمظالم الاقتصاديّة التي ميّزت أشكال الاستغلال الرأسمالي اليوميّة. وقد قوبلت عدم كفاءة الدول هذه وفسادها بالدعوة إلى حكم التكنوقراط في بعض الحالات – بدلًا من الحكم الديمقراطي. ومرّة بعد مرّة، ميّز العنف إجابة الدول على غضب الناس وشكواهم.

في مواجهة تضيق الثورة المضادّة على الاحتجاجات من الداخل والخارج، أشار الكُتّاب إلى بعض مساحات الممكن. كانت الاشتباكات العفوية غير المُتوَقَّعة حاسمة في إشعال هذه الموجات المتتالية من الاحتجاج. وكما يشير جميع المؤلفين والمؤلفات، كانت المظالم الاقتصادية دائمًا في صميم الصراعات، والتي غالبًا ما اتخذت شكلًا سياسيًا. مادّية الخبز وضرورته؛ الطلب على الوظائف والإنصاف الاقتصادي والمساءلة السياسية؛ الصرخة الموجوعة والغاضبة ضد تصفية موارد الدول العربية من قبل الرأسماليين من الداخل والخارج – كلّها تظهر طريقًا محتملًا نحو المستقبل. إنّ الاعتراف المتزايد بأنّ الاستغلال الرأسمالي لا يدمّر المجتمعات والطبقات العاملة فحسب، بل البيئة كذلك، هو الآن بصدد تشكيل استراتيجيات حركات عدّة عبر الجنوب العالمي.

لعلّ الاقتراح الأكثر تفاؤلًا عبر هذه المقالات هو الدعوة إلى تضامن إقليمي وعالمي. فالتضامن مع الشعوب المحاصرة تحت قنابل أنظمتها وكذلك الأنظمة المتدخّلة من الخارج، مع الشعب الفلسطيني، ومع الحركات التحررية في جميع أنحاء العالم، هو أمر حاسم في النضال الطويل ضد الرأسمالية وأداتها التنفيذيّة، الدولة الاستبدادية. يستند حموشان إلى كتابات فانون عن الجزائر –وفي الواقع من حياة فانون نفسها– لتذكيرنا بأنّه في عالمٍ مترابط، حيث تُحكِم شبكات رأس المال خناقها علينا عبر الحدود، يجب أن تكون أشكال تضامننا أيضًا عابرة للحدود وللأقاليم. نحن بحاجة إلى التعلّم من بعضنا البعض، وربط نضالاتنا ببعضنا البعض، وأن نكون متيقظين للطريقة التي تعرّضت فيها الحركات التحررية في دول الجنوب في ستينيات القرن الماضي للعدوان أو الاستقطاب أو التدجين. نحتاج إلى أن "نستلهم من أمل[هم] المتمرّد وإلى [تطبيق] منظورهم الأُمَميّ على اللحظة الراهنة" (حموشان).